

جامعة 8 ماي 1945

قالممة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال المالية

تحت عنوان

دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة -قالمة-

إشراف الأستاذة:

د / وسيلة حمداوي.

إعداد الطلبة:

■ أحلام بوطاروس

■ ياسمين نابتي

السنة الجامعية 2015-2016



كلمة شكر و تقدير:

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم

اللهم نعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفذ ودعاء لا يستجاب له نحمد ونشكر المولى عز وجل على كل العزيمة والصبر الذي منحنا اياهما طيلة هذا المشوار ليتكفل جهدنا بهذا العمل.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة **إلى** نبي الرحمة ونور العالمين سيجدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

نتقدم بخالص الشكر **إلى** الاستاذة المشرفة "د/وسيلة حمداوي" الذي لم تدر جهدا لمساعدتنا في انجاز هذا العمل وعلى المجهود الذي بذلته معنا من خلال متابعتها للعمل بنصائحها القيمة.

كما نشكر كل إطارات

" مؤسسة مطاحن مرمورة - ولاية قالمة -"

على دعمهم لنا وعلى المعلومات المقدمة من طرفهم

وكل من وسعهم قلبنا ولم تسعهم ورقتنا ونختتم شكرنا

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة طيبة....

الفهرسة

	كلمة شكر
	قائمة المحتويات
II- I	قائمة الجداول
IV-III	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-هـ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: الإطار النظري للوظيفة المالية
03	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الوظيفة المالية و مفهومها
05	المطلب الثاني: أهمية الوظيفة المالية و أهدافها
10	المطلب الثالث: خصائص الوظيفة المالية
12	المطلب الرابع: وظائف الإدارة المالية
14	المبحث الثاني: أساسيات حول الوظيفة المالية
14	المطلب الأول: مكانة الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي
16	المطلب الثاني: دور المدير المالي
17	المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى
19	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الوظيفة المالية
21	المبحث الثالث: مفاهيم حول التمويل في المؤسسة الاقتصادية
21	المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته
22	المطلب الثاني: مصادر التمويل
32	المطلب الثالث: تكلفة مختلف مصادر التمويل
36	المطلب الرابع: العوامل المحدد لنوع التمويل المناسب

39 خاتمة الفصل
الفصل الثاني: المردودية في المؤسسة الاقتصادية	
41 مقدمة الفصل
42 المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المردودية
42 المطلب الأول: ماهية المردودية
45 المطلب الثاني: العناصر المؤثرة على المردودية و الأدوات المرتكزة عليها
46 المطلب الثالث: أنواع المردودية
48 المطلب الرابع: مؤشرات قياس المردودية
55 المبحث الثاني: آليات تحسين المردودية
55 المطلب الأول: أسباب ضعف المردودية
57 المطلب الثاني: العوامل الدافعة لتحسين المردودية
58 المطلب الثالث: آليات تحسين المردودية
65 المبحث الثالث: الوظيفة المالية والمردودية
65 المطلب الأول: علاقة الوظيفة المالية بالمردودية
66 المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي بالمردودية
70 المطلب الثالث: العلاقة بين المردودية والسيولة والنمو
73 المطلب الرابع: التمويل والمردودية
74 خاتمة الفصل
الفصل الثالث: دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة - قالمة-	
76 مقدمة الفصل
77 المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"
77 المطلب الأول: بطاقة تعريف لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

قائمة المحتويات

80	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة "قالمة".....
82	المطلب الثالث: أهداف وحدة مطاحن مرمورة "قالمة".....
83	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وتقييم مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة " قالمة ".....
83	المطلب الأول: عرض القوائم المالية.....
90	المطلب الثاني: تحليل المردودية
93	المطلب الثالث: تقييم المردودية في مطاحن مرمورة
96	المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الميدانية الخاصة بإستثمارة الإستبيان لمؤسسة مطاحن مرمورة
96	المطلب الأول: خطوات إعداد الإستبيان.....
97	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الإستثمارة
118	المطلب الثالث: أسباب ضعف مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة
119	خاتمة الفصل.....
121	الخاتمة العامة.....
125	قائمة المراجع.....

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع العمال على الوحدات الثلاث	78
02	توزيع الفئات المهنية لوحدة "هيليوبوليس"	79
03	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013	83
04	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	84
05	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	84
06	الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن مرمورة سنة 2013	87
07	الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن مرمورة سنة 2014	88
08	الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن مرمورة سنة 2015	88
09	الميزانية الإقتصادية (الأصول الإقتصادية)	89
10	الميزانية الإقتصادية (الأموال المستثمرة)	89
11	معدل دوران الأصول الإقتصادية	90
12	معدل دوران الربحية الإقتصادية	91
13	معدل الربحية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة للفترة (2013-2015)	91
14	معدل دوران الأصول لمؤسسة مطاحن مرمورة للفترة (2013-2015)	92
15	معدل الإستدانة لمؤسسة مطاحن مرمورة في الفترة (2013-2015)	92
16	المردودية الإقتصادية بدلالة نتيجة الإستغلال خلال فترة (2013-2015)	93
17	المردودية المالية لمطاحن مرمورة لفترة (2013-2015)	94
18	المردودية التجارية لمطاحن مرمورة لفترة (2013-2015)	95
19	توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس	97
20	توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر	98
21	توزيع مفردات العينة وفق متغير المستوى التعليمي	99
22	توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد سنوات الخبرة	100
23	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 01	101
24	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 02	102

قائمة الجداول

103	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 03	25
104	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 04	26
105	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 05	27
106	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 06	28
107	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 07	29
108	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 08	30
109	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 09	31
110	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 10	32
111	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 11	33
112	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 12	34
113	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 13	35
114	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 14	36
115	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 15	37
116	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 16	38
117	إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 17	39

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل	الفصل
07	العلاقة بين الدورات المالية الثلاثة	01	الأول
08	التوازن المالي للصندوق	02	
15	موقع الإدارة المالية والأقسام المرتبطة بها ضمن الهيكل التنظيمي للمشروع	03	
49	نموذج دوبيون	01	الثاني
55	أسباب ضعف المردودية و العوامل المؤثرة فيها	02	
60	منحنى التكاليف الكلية ومنحنى الإيرادات الكلية	03	
65	المردودية و الوظيفة المالي	04	
80	الهيكل التنظيمي العام لمطاحن مرمورة "قالمة"	01	الثالث
85	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة جانب الأصول للفترة (2013-2015)	02	
86	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة جانب الخصوم للفترة (2013-2015)	03	
93	التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية لمطاحن مرمورة خلال الفترة (2013-2015)	04	
94	التمثيل البياني للمردودية المالية لمطاحن مرمورة خلال (2013-2015)	05	
95	التمثيل البياني للمردودية التجارية لمطاحن مرمورة خلال الفترة (2013-2015)	06	
97	نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس	07	
98	نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير العمر	08	
99	نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير المستوى التعليمي	09	
100	نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد سنوات الخبرة	10	
101	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 01	11	
102	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 02	12	

قائمة الأشكال

103	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 03	13
104	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 04	14
105	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 05	15
106	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 06	16
107	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 07	17
108	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 08	18
109	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 09	19
110	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 10	20
111	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 11	21
112	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 12	23
113	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 13	22
114	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 14	24
115	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 15	25
116	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 16	26
117	نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال الرقم 17	27

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	Bilan Actif 2013
02	Bilan Passif 2013
03	Comptes de Résultat 2013
04	Bilan Actif 2014
05	Bilan Passif 2014
06	Comptes de Résultat 2014
07	Bilan Actif 2015
08	Bilan Passif 2015
09	Comptes de Résultat 2015
10	وثيقة إجراء الدراسة الميدانية
11	نموذج إستمارة الإستبيان
12	مخرجات ال SPSS

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي حيث تساهم في خلق ثروة للمجتمع وقد حظيت في الأونة الأخيرة بإهتمام كبير وامتزاد من قبل الباحثين والممارسين، خاصة فيما يخص الوظائف والأنشطة التي تمارسها. ويرجع سبب تعاضم أهمية دراسة المؤسسة الاقتصادية إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني من جهة، فهي بمثابة خلية للإنتاج ووحدة لتوزيع الداخل الناجم عن عمليات الإنتاج كما أنها خلية إجتماعية ومركز للقرارات الاقتصادية، ومن جهة أخرى إلى تكيفها مع المحيط المتقلب والعنيف والذي يجعل وتيرة المنافسة متزايدة. وحتى يتسنى لها التغلب على هذه الظروف والتغيرات الخارجية لابد لها التحكم في نشاطاتها ووظائفها. وتعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية، فهي التي تحدد مستقبل المؤسسة ومدى إستمراريتها عبر قرارات التمويل وأوجه النشاط المختلفة. كما تلعب الوظيفة المالية دوراً أساسياً وحاسماً لمواجهة المنافسة والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي، بالإضافة إلى تحسين أدائها وذلك عن طريق تعظيم الأرباح كما تضمن التنسيق بين جميع أطراف المؤسسة وهذا ما له تأثير في تحسين مردوديتها وتوفير السيولة.

إن دراسة المردودية للمؤسسة الاقتصادية هو عبارة عن عملية التنبؤ وإكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وبالتالي تبيان ما إذا كانت المؤسسة تنعم بصحة جيدة أولاً وهل هذه المردودية التي تحقيقها المؤسسة دائمة ومستمرة وتسمح لها بمواجهة الأخطار في المستقبل، وهل هي قادرة على تحقيق مستويات عالية من المردودية، وهذا ما من شأنه أن يضمن لها البقاء والإستمرارية وهو الهدف الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية.

الإشكالية :

يتوقف نجاح المؤسسات الاقتصادية إلى حد كبير على كفاءة الوظيفة المالية التي تعتبر جزءاً منها تتأثر وتؤثر فيها، وينعكس اثرها على تحسين مردوديتها.

وبناء على الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف تساهم الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية ؟

وتشير هذه الاشكالية إلى العديد من التساؤلات الفرعية نجيزها فيما يلي:

1. ما المقصود بالوظيفة المالية ؟ وما هي مهامها ؟
2. ما هي المردودية ؟ كيف يمكن حسابها ؟ وما علاقتها بالوظيفة المالية ؟
3. ما واقع دور الوظيفة المالية في مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"؟ وما مدى تأثر المردودية بها؟

الفرضيات:

في إطار معالجة الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي يجب إثباتها أو نفيها ضمن نتائج الدراسة:

1. تعتبر الوظيفة المالية العمود الفقري في المؤسسة الاقتصادية وهي تقوم بإختيار مصادر التمويل المناسبة حسب تكلفة كل مصدر.
2. المردودية مقياس لكفاءة عملية التسيير في المؤسسة الاقتصادية.
3. تهتم مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" بالإدارة المالية وهو ما إنعكس على مردوديتها المحققة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في كون الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة الاقتصادية بحيث تعد المصدر الممول للمؤسسة وجميع وظائفها. فمكانة الوظيفة المالية تجعلها ذات إعتبار كبير فهي جوهر كل العمليات الاقتصادية الأخرى التي لا بد لها أن تمر في أحد جوانبها. وبحكم كل هذه المعطيات إكتسب الموضوع أهمية بالغة وكذلك:

1. توضيح العلاقة بين المردودية والوظيفة المالية.
2. معرفة وإعطاء نماذج لقياس المردودية وأليات تحسينها.
3. إظهار أثر التمويل على المردودية.

مبررات إختيار الموضوع :

لم يكن إختيار الموضوع بمحض الصدفة بل كان مستمد من مجموعة من المبررات من أهمها:

1. ميولاتنا الشخصية لهذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم المتعلقة بالوظيفة المالية والمردودية والإستفادة منها في المستقبل.
2. موضوع يتناسب ويخدم مجال تخصص إدارة الأعمال المالية.
3. الإهتمام المتزايد بموضوع الدراسة في المجال المالي من قبل الباحثين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني إلى إعطاء مفاهيم نظرية عن الوظيفة المالية والمردودية من خلال :

1. تسليط الضوء على أهمية الوظيفة المالية وتأثيرها على المردودية .
2. التعرف على أهمية المردودية بأنواعها ومتطلباتها وآليات تحسينها.
3. الإجابة على التساؤلات والإشكالية المطروحة وتقييم نتائج البحث.

منهج الدراسة:

نتيجة لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تشخيص دقيق للموضوع إعتدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع وتحصيل وعرض المادة العلمية ثم التعليق عليها من خلال النتائج المتوصل إليها.

ويركز هذا المنهج على تحديد حالة محددة بعينها كخطوة أولى، ومن ثم جمع المعلومات التي يجلب أن تكون منفصلة ودقيقة كخطوة ثانية، وفي الأخير تحليل المعلومات التي تم جمعها بطريقة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محددة ولهذا اعتمدنا هذا المنهج في المؤسسة محل الدراسة، حيث قمنا لعدة زيارات ميدانية محاولة للحصول على أكبر كم من المعلومات لمساعدتنا على إبراز الدور المهم الذي تلعبه الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة لمطاحن مرمورة، وذلك من خلال الوثائق المتعلقة بتعريف المؤسسة، هيكلها التنظيمي بالإضافة إلى القوائم المالية كميزانيات المالية، جدول حسابات النتائج، الملاحق... إلخ للفترة (2013- 2015) وغيرها من الوثائق المهمة المعتمدة في دراستنا الميدانية.

وفي الأخير قمنا بتحليل ما جاءت به الزيارات الميدانية باستخدام مؤشرات كمية وكيفية بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة حول موضوع الدراسة.

أدوات جمع البيانات

يتوقف نجاح البحث العلمي على إختيار أنسب الأدوات وكذا إستعمالها من طرف الباحث، وقد تم إستعمال مجموعة من الادوات لإتمام هذا البحث في المجال التطبيقي والتي تتمثل فيما يلي:

- **الوثائق والسجلات:** تم فحص مختلف وثائق المؤسسة محل الدراسة خاصة الوثائق المتعلقة بالجانب المالي والمتمثلة بالدرجة الأولى في الميزانيات المالية، جدول حسابات النتائج... إلخ.
- **المقابلة الشخصية:** تعتبر من أهم الوسائل المستعملة في جمع البيانات وأكثرها إستخداما في البحوث العلمية، حيث تم الإعتماد على المقابلة الشخصية مع رؤساء قسم المحاسبة والمالية. قسم الموارد البشرية، من أجل الحصول على إجابات دقيقة لمختلف الأسئلة التي تم طرحها بشأن المؤسسة حول تعريفها وتطورها التاريخي وكذا مناقشة هيكلها التنظيمي، طبيعة نشاطها بالإضافة الى طرح أسئلة تتعلق بموضوع الدراسة، كما قمنا بمقابلة بعض المرؤوسين بغية الحصول على بعض المعلومات حول درجة الإنضباط والإهتمام عند أداء مختلف المهام

المسندة إليهم، ومن جهة أخرى مدى عنايتهم وإحساسهم بالمسؤولية إتجاه المؤسسة ونظرتهم لها والظروف التي يمارسون فيها مهامهم.

- **الملاحظة:** تم الإعتماد في هذا البحث على الملاحظة المباشرة والغير مباشرة ولقد إستخدمت كوسيلة أخرى للبحث إضافة إلى الوثائق والسجلات والمقابلات بهدف التأكد من الفرضيات المنطلق منها، والتشخيص المباشر لما يحدث داخل المؤسسة محل الدراسة وذلك للإستفادة منها عند قيامنا بتحليل ميزانيات المؤسسة للوصول إلى نتائج صحيحة.
- **الإستمارة:** من خلال الجانب النظري تؤكد أن للوظيفة المالية دور كبير في تحسين مردودية المؤسسة ولمعرفة صحة ما سبق في ميدان الدراسة تطلب الأمر إستخدام إستبيان موجه لعمال مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" وذلك للتعرف على دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة فالإستبيان هو وسيلة من وسائل جمع البيانات تقدم للمبحثن على إعتبار أنه نموذج يضم مجموعة من الأمثلة التي توجه للأفراد بهدف الحصول على بيانات معنية.

المجال المكاني للدراسة:

تمت الدراسة الميدانية على مستوى ولاية قالمة بمؤسسة إنتاج السميد "مطاحن مرمورة" الواقعة بمنطقة هيليوبوليس على بعد 5 كيلومتر شمال ولاية "قالمة".

المجال الزمني للدراسة:

دامت الدراسة الميدانية بمؤسسة "مطاحن مرمورة" شهر كاملا، حيث خصص الأسبوع الأول منها للدراسة الإستطلاعية للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، أما في الأسبوع الثاني من الدراسة فقد خصصناه لإجراء المقابلات مع بعض المسؤولين الماليين للحصول على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للمؤسسة المتعلقة بالسنوات الثلاث الأخيرة 2013، 2014، 2015، أما الأسبوع الثالث فقد خصصناه لمناقشة مختلف المعلومات المتحصل عليها من خلال إجراء مقابلات مع رؤساء قسم المالية والمحاسبة للإجابة على بعض الأسئلة المهمة والمتعلقة بموضوع بحثنا، في حين خصصنا الأسبوع الرابع والأخير للحصول في توزيع لإستمارة الإستبيان ومناقشته مع مدير المالية والمحاسبة ومدير الموارد البشرية من أجل توزيع الإستمارات على الموظفين.

هيكل الدراسة:

لبلوغ الأهداف المرجوة وإختبار صحة الفرضيات بمحاولة إعطاء الدراسة حقها في الوصف والتحليل قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تطرقنا فهي إلى الوظيفة المالية من خلال عرض أهميتها ووظائفها، ومكانتها في المؤسسة الاقتصادية، ووسائل التمويل.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى المردودية في المؤسسة الاقتصادية من خلال عرض ماهية المردودية وكيفية قياسها، وأليات تحسينها وعلاقة الوظيفة المالية بالمردودية .

الفصل الثالث: قمنا بدراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة" من خلال التعرف على المؤسسة وعرض وتحليل القوائم المالية بها وقياس المردودية بأنواعها خلال فترة (2013-2015)، بالإضافة إلى عرض وتحليل نتائج إستمارة الإستبيان الخاصة بالدراسة وتحليل النتائج وتقييمها، وتقديم أسباب الضعف المردودية بمؤسسة مطاحن مرمورة.

الفصل الأول:

الوظيفة المالية في المؤسسة

الاقتصادية

مقدمة الفصل

إن الهدف الأساسي من وجود الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق الربح والنمو، ولتجسيد ذلك لابد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار والوظائف داخل المؤسسة بصفة متكاملة وكذا يجب تبني نمط تسيير استراتيجي يتصف بالفعالية والكفاءة.

بحيث تعتبر الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وظيفة غاية في الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة حيث يعود إليها الفضل الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية والبحث في مصادر التمويل بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة والسهر على إنفاقها بطريقة أفضل، فهي تقوم على مد الوظائف الأخرى في المؤسسة بالوسائل المالية التي تحتاج إليها لتحقيق أهدافها. ويلعب المدير المالي دورا هاما بما يقدمه من تشخيص مالي يساعده على اتخاذ القرارات المالية في المدى القصير والبعيد للارتقاء بالمؤسسة وضمان بقائها ونموها.

بناء على ما تقدم يمكن تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري للوظيفة المالية.
- المبحث الثاني: أساسيات حول الوظيفة المالية.
- المبحث الثالث: مفاهيم حول التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري للوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث كان يقتصر دورها في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها أما حديثاً فقد أصبح مفهوم الوظيفة المالية اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التمويل وكذا نوعية الأموال الواجب تدبيرها وفي هذا السياق سيتم عرض تعاريف الوظيفة المالية والأسس وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الوظيفة المالية و مفهومها

أولاً: لمحة تاريخية عن الوظيفة المالية

في بداية القرن التاسع عشر كان النظام الإقطاعي يسود دول أوروبا حيث بدأت في تلك الفترة الثورة الصناعية ولم تكفي ثروة الإقطاعية لبناء المصانع، لذا فقد ظهرت الأسواق المالية وظهرت مالية المؤسسة حيث تم بيع أسهم وسندات للعموم من خلال الأسواق المالية التي ظهرت في تلك الفترة، بينما ظهرت الأسواق المالية المنظمة أواخر القرن التاسع عشر كمؤسسات وسيطة تربط المقرضين والمستثمرين بالشركات وكانت الوظيفة المالية تنصب فقط في البحث عن مصادر الأموال.

وبقيت الوظيفة المالية كذلك لمنتصف القرن العشرين خصوصاً فترات الكساد العظيم والثلاثينات والعشرينات، من القرن العشرين، في منتصف القرن العشرين أنشأ العالم ماركوتز علم المحافظ الاستثمارية الحديثة وربط بين العائد والمخاطر وقسم المخاطر إلى جزئيين مخاطر سوقية وخاصة وبين أثر التنوع على المحفظة وأكمل تلميذه شارب في الستينات من القرن العشرين ما قدمه أستاذه من خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية $capm$ حيث عوض المستثمرين عن المخاطر السوقية فقط وفي منتصف القرن العشرين أنشأ العالمين مود جلياني وميلر علم الإدارة المالية في مقترحان عن هيكل رأس المال بينا من خلالهما هيكل رأس المال الأمثل وقد ساهم ذلك في تطور الوظيفة المالية من البحث عن مصادر التمويل إلى وظيفة التخطيط والرقابة في منتصف القرن العشرين بالإضافة إلى البحث عن مصادر التمويل في السبعينات في القرن العشرين قدم العالم روس نظرية التسعير بالمراجعة وبدأ التركيز على العوامل على المستوى الجزئي والكلّي، التي تؤثر على عوائد الأسهم وفي السبعينات والثمانينات ظهرت الهندسة المالية بأدواتها المختلفة في خيارات وعقود مستقبلية وعقود أجلة ومقايضة واستخداماتها كأداة لإدارة المخاطر كما ظهرت في الثمانينات عمليات الاندماج بين الشركات.¹

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الرياء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،

وفي أواخر التسعينات من القرن العشرين ظهر اثنين من علماء المالية هما دانيال وتيتمان حيث حاولا الفصل بين العائد والمخاطر والذي هو أساس علم المالية إلى الربط بين عوائد الشركات والأسهم من خلال خصائص الشركات، لكن الجدل لا يزال مستمر بين العلماء حول هذا الموضوع.

في العقد الأول من القرن العشرين انهارت معظم الأسواق المالية في العالم ولم يكن هناك بديل لرأسمالية فبقي النظام المالي السائد في العالم هو النظام الرأسمالي متفردا منه علم المالية المؤسسة.¹

ثانيا: مفهوم الوظيفة المالية

مع تطورها بدأت الوظيفة المالية تأخذ مفهوما أكثر اتساعا ولهذا تعددت تعاريف الوظيفة المالية ومن بينها نذكر ما يلي:

- عرفت على أنها "هي تلك الأنشطة المرتبطة بجمع وتسيير الموارد المالية للمؤسسة، حيث يتولى المشرفون عليها عدت مهام من بينها: اتخاذ القرارات المالية، تسيير التوازن المالي القصير وطويل المدى، تسيير المخاطر المالية... الخ، والتي تندرج ضمن الاستراتيجية العامة المعتمدة من طرف المؤسسة".²
- كما تعرف على أنها "تلك الوظيفة التي تمثل الإطار الفكري لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وإيضاح كيفية اتخاذ تلك القرارات".³
- وهي كذلك "الوظيفة التي تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بالحصول على الأموال وحسن إستخدامها في المؤسسة أي إدارة الأموال".⁴
- والوظيفة المالية هي عبارة "عن الحقل الإداري ومجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد الرامية لتمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها".⁵

¹ المرجع نفسه، ص 20.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص 20.

³ عبد الغفار حنفي و آخرون، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 01.

⁴ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص 31.

⁵ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي و الإدارة المالية (دروس و تطبيقات)، دار وائل للنشر، 2006، ص 33.

- ويمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها "النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة وإنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة في المواعيد المحددة".¹
- وقد اعتبرها البعض أنها "تلك العمليات التي تهدف إلى توفير الأموال اللازمة لتسيير المرافق الحكومية وضمان إستخدام هذه الأموال بكفاية تامة فيما إعتمدت له قانوناً".²

المطلب الثاني: أهمية الوظيفة المالية وأهدافها

إن أهمية وهدف الوظيفة المالية لا يقتصر على مجرد الحصول على الأموال اللازمة بل يتعدى ذلك إلى الإستخدام الأمثل لهذه الأموال.

أولاً: أهمية الوظيفة المالية³

يتأثر مجمل نشاط المشروع وكفاءته في تحقيق الأهداف المرسومة من خلال كفاءة إدارته الفرعية في تنفيذ الخطة المرسومة.

ويتضح تأثير كفاءة الإدارات الأخرى كالإنتاج والتسويق والأفراد بأسلوب أداء الوظيفة المالية وبكفاءة المديرين ودرجة المعرفة المالية المتيسرة لديهم وقابليتهم في إستغلال هذه المعرفة، عند أداء الوظيفة المالية، وبهذا يتضح الترابط بين مختلف الإدارات ضمن المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة.

إن جملة التغييرات المهمة التي حدثت في الاقتصاد العربي من حيث عدد وحجم المشاريع والخطط التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبروز القطاع الإشتراكي الذي تقع على عاتقه هذه المسؤولية الكبيرة، تتعدى حدود تحقيق الرفاهية الإجتماعية والاقتصادية، إلى حدود أبعاد، وهذا الأمر أدى إلى زيادة الحاجة إلى رفع من رأس المال كأخذ نتائج هذه التغييرات الاقتصادية.

ومن هذا كانت المهمة الملقة على الوظيفة المالية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالإستخدام الأمثل والعقلاني للأموال، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المردود المادي للمشروع لتحقيق العائد الإجتماعي.

¹ كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص 26.

² رضا إسماعيل البسيوني، الإدارة المالية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 70.

³ عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، دار الزهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997، ص ص 17، 18.

ثانيا: أهداف الوظيفة المالية

تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة نابعة من الأهداف الاستراتيجية للإدارة العليا في المنشأة وقد تكون هذه الأهداف تقليدية نشأة بنشوء الشركات وظهورها لوجود أهداف عادة ما تتبع من النوازع الذاتية للأفراد ومؤسسي الشركات كما أن هذه الأهداف قد تكون متطورة بشكل يساير التطورات الحاصلة في مفهوم المنشأة في عالمنا المعاصر، ويمكن حصر أهداف الإدارة المالية بثلاث أو أكثر من الأهداف الرئيسية والتي يمكن إيجازها بما يلي:¹

1- تجميع أكبر رصيد نقدي للمنشأة:

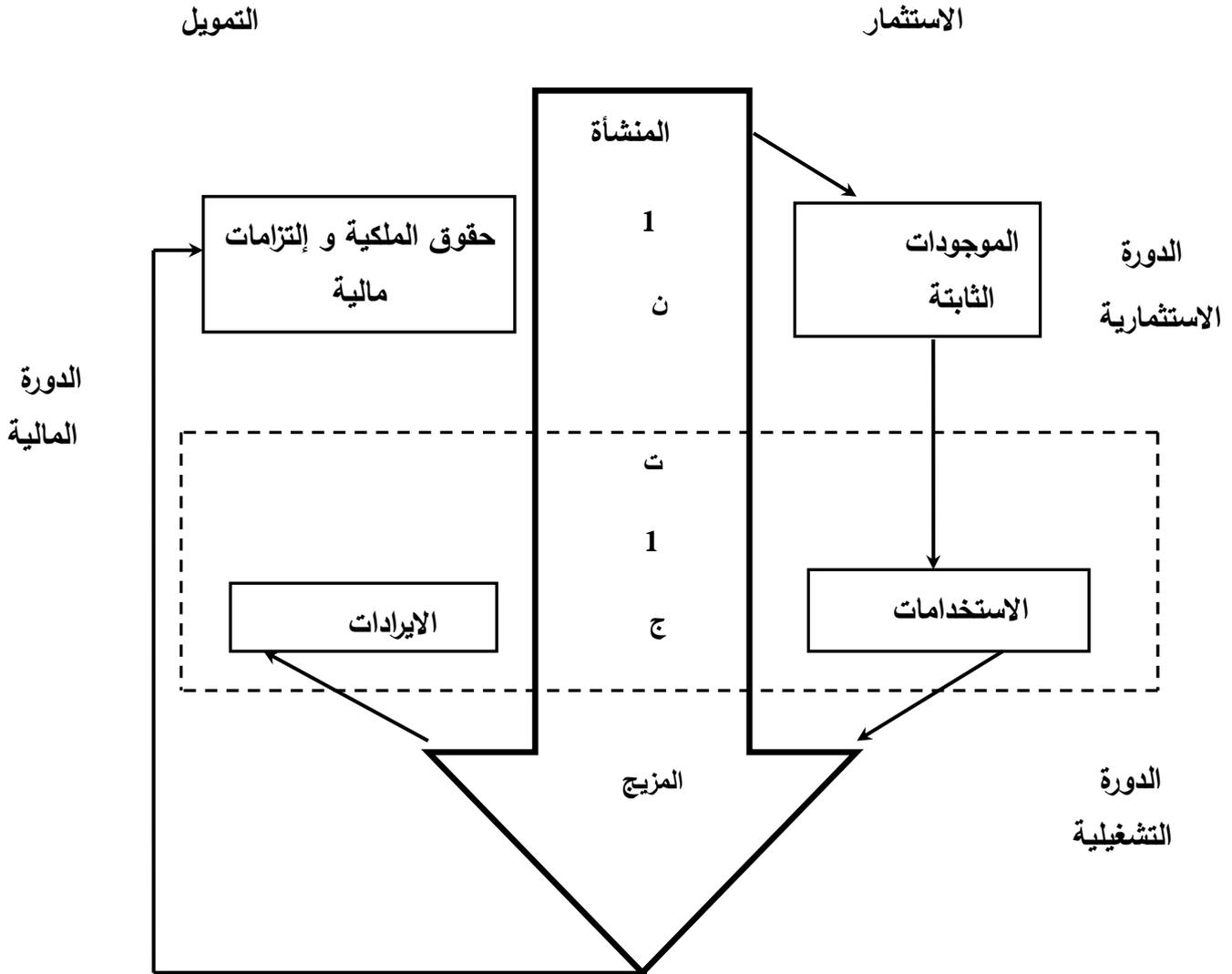
تستهدف الوظيفة المالية التقليدية وخاصة في الشركات الفردية أو ذات الحجم الصغير تجميع أكبر رصيد نقدي للمنشأة ويعد هذا الهدف أحد الأهداف التقليدية وقد رفض من قبل غالبية علماء الإدارة المالية لأن هذا الهدف يمكن أن يتحقق على حساب أهداف أخرى تسعى إليها المنشأة، ويمكن تحقيق هذا الهدف بإحدى الطريقتين:

- أ- أن تتخلى المنشأة عن البعض من أصولها وموجوداتها من خلال التصرف بها بالبيع لكي تتمكن من الحصول على الأموال.
- ب- حجز كامل الأرباح دون توزيعها على المساهمين وهذا يؤدي إلى الإضرار بمصالح المساهمين.

وفي كلى الحالتين يؤدي هذا إلى تجميع أموال المنشأة، ويتم استثمارها، وهنا يتعين على الوظيفة المالية خلق توازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة باعتبارها أداة من أدوات الإدارة العليا ويتم خلق هذا التوازن من خلال جعل من الصندوق موجبا في لحظة معينة من خلال تعامله مع الأطراف الأخرى وتتبع حالة التوازن الصندوق من خلال علاقة بين الدورات المالية الثلاث (دورة الإستثمار، دورة التشغيل، الدورة المالية) ويمكن تمثيلها في هذا المخطط:

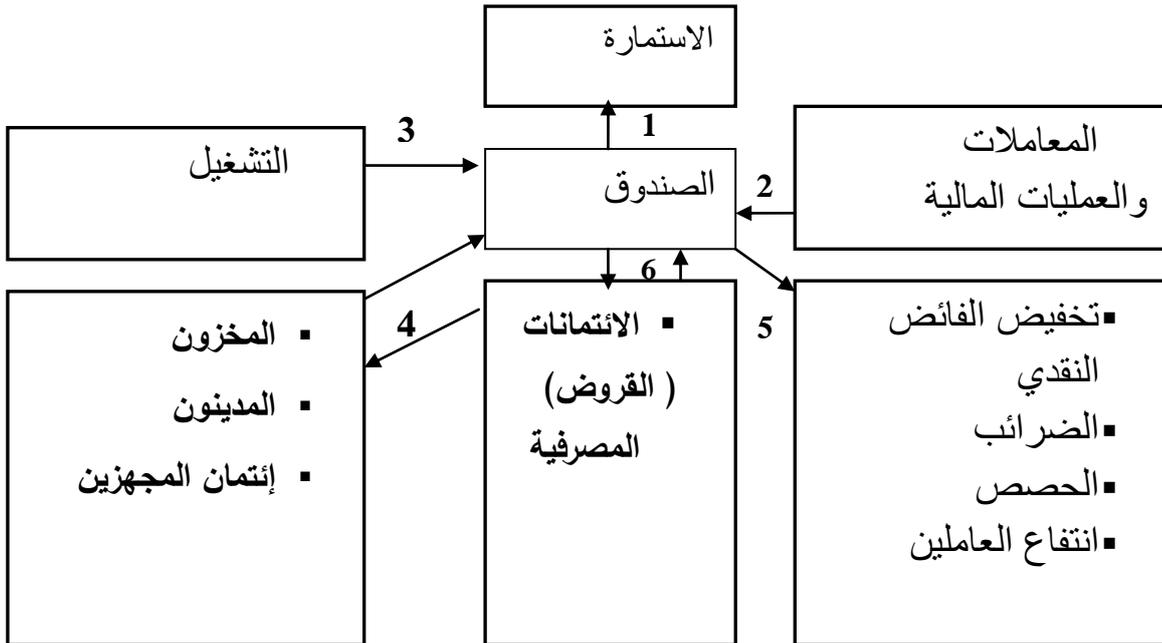
¹ عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية و حالات عملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص ص 25، 26.

الشكل رقم (1-01): العلاقة بين الدورات المالية الثلاثة



المصدر: عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية و حالات عملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص 27.

الشكل رقم (1-02): التوازن المالي للصندوق



المصدر: عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية و حالات عملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص 28.

إن التوازن المالي يعتمد على التدفقات الناجمة من الدورات المالية الثلاثة وهي:

أ- دورة الإستثمار: الواردة في العلاقة (1) والتي تمثل مصروفات الإستثمار أو تكوين رأس المال الإنتاجي أي عناصر الطاقة الإنتاجية أو الموجودات الثابتة.

ب- الدورة المالية: العلاقة وردت في رقم (2) التي تمثل لرصيد العمليات المالية من قروض وإقتراض وتعويض.

ج- الدورة التشغيلية: العلاقة رقم (3) التي تمثل التدفق النقدي المتحصل من التشغيل فضلا عن العلاقة الواردة في الأرقام (4)، (5)، (6).¹

¹ المرجع نفسه، ص 28.

2- تحقيق أقصى عائد ممكن للمنشأة:

يؤخذ على هذا الهدف أنه لا يؤخذ بعين الإعتبار عامل الوقت للحصول على عوائد ولا ينظر إلى درجة المخاطرة التي تتحملها المنشأة من أجل الحصول على تلك العوائد بالإضافة إلى عدم وضوح معنى العوائد هل هي صافية؟ أم بعد طرح الضريبة منها؟ أم أنها عوائد وأرباح تشغيلية؟ ولهذا يعتبر هذا الهدف من الأهداف التقليدية التي نشأت بنشوء الشركات وذلك لأن الشركات الحديثة قد لا تستهدف تحقيق أقصى العوائد، وإنما تستهدف تحقيق أهداف أخرى إضافية إلى هذا الهدف قد تكون إجتماعية وإقتصادية وغيرها.

3- تلبية القيمة السوقية للسهم:

برز هذا الهدف كهدف رئيسي يجب على الوظيفة المالية أن تحققه وهو إيجاد قيمة أعلى للمنشأة وتكون إجمالية ويمكن أن يستفاد منها لأغراض عديدة منها البيع والشراء والتصفية والتأمين....إلخ. ومن أجل تحديد قيمة المنشأة لا بد من معرفة عاملين رئيسيين:

- أ- مقدار العوائد المتوقع الحصول عليها في المستقبل وتتحدد هذه العوائد بالعائد السنوي الممكن تحقيقه.
- ب- درجة المخاطرة وتقاس من خلال معدل الفائدة السائدة في السوق المالية أو معدل عائد الإستثمار المرغوب فيه أي نسبة الرسملة.

حيث أن:

$$\text{قيمة المنشأة} = \frac{\text{العوائد المتوقعة}}{\text{نسبة الرسملة}}$$

وعليه كلما سعت الوظيفة المالية إلى رفع العوائد السنوية المتوقعة صاحب ذلك الإرتفاع نسبة الرسملة التي تعبر عن درجة المخاطرة ومنه يؤدي ذلك إلى إنخفاض قيمة المنشأة التي تسعى الوظيفة المالية إلى رفعها.¹

كما ترتبط أهداف الوظيفة المالية بأهداف المؤسسة عامة والغايات التي تسعى لتحقيقها من خلال إستراتيجيتها العامة التي تنقسم إلى إستراتيجيات فرعية منها الإستراتيجية الوظيفية التي تترجمها الوظيفة المالية وتتمثل أهداف هذه الوظيفة فيما يلي:

¹ المرجع نفسه، ص ص 29، 30.

- دراسة الحاجات المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة طبقاً لخطة الإستراتيجية وذلك لتحديد الوسائل الحالية الضرورية لتغطية هذا النشاط والوقت المناسب للحصول عليها مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف ينفق عنها وزمن تنفيذها.
 - دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة.
 - إختيار أحسن طرق التمويل حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقيق أحسن مردودية مالية.
 - المفاضلة بين مختلف أوجه الإنفاق الإستثماري.
 - تحقيق مبدأ الربحية والسيولة حيث نقصد بمبدأ السيولة التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ونقصد بتحقيق الربحية إستثمار الموارد المالية المتاحة للحصول على أكبر عائد.
- ويتبين من أهداف الوظيفة المالية بأنها الوظيفة التي تعني بإتخاذ قرارات التمويل وقرارات الإستثمارية.¹

المطلب الثالث: خصائص الوظيفة المالية

تتميز الوظيفة المالية عن غيرها من الوظائف بأنها تتصف بما يلي:²

1- تتعامل الوظيفة المالية مع شبكة معقدة في جو يغلب عليه عدم التأكد:

يعمل المدير المالي في شبكة مالية معقدة لأن وظائف الإدخار والاستثمار تتم في عصرنا الحالي في وحدات اقتصادية مختلفة وقادة إلى قيام طيف عريض متنوع من المؤسسات والأسواق والأدوات المالية فمن المؤسسات ظهرت البنوك التجارية وشركات الوساطة المالية ومن الأسواق المالية ظهرت أسواق أولية تباع فيها الإصدارات لأول مرة، والأسواق الثانوية يتداول المستثمرون فيها الأوراق المالية بعد إصدارها وأسواق يتم التداول فيها حالياً.

2- هدف الوظيفة هو نفسه هدف المشروع:

يتطابق هدف الإدارة المالية مع هدف المشروع فالحديث عن هدف الإدارة المالية هو الحديث عن هدف المشروع أو المؤسسة، فهدف المشروع الاقتصادي الخاص هو زيادة القيمة السوقية لثروة مالكيه

¹ بوالحليلة عبد الحكيم، العجز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية (دراسة حالة للمقابلة العمومية لصناعة الأثاث لولاية قسنطينة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، دت، ص ص 20، 21.

² زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طه، عمان، الأردن، 1996، ص ص 11، 12.

وهدف المشروع الاقتصادي العام قد يكون تقديم سلعة للجمهور أو تشغيل أيادي عاملة والريح ليس الهدف الرئيسي لمثل هذه المشاريع.

والهدف المشروع الإجتماعي خدمة المنتفعين بخدماته، والإدارة المالية في كل منها تتبن أهداف الجهة التي تعمل معها.

3- صعوبة تحديد مجال الوظيفة المالية:

إن عمليات الإستثمار في الأصول الثابتة أو تطوير الإنتاج من إختصاص الوظيفة المالية والإنتاجية معا، ولاتخاذ القرارات المالية الخاصة بهذه الأحداث وأمثالها لا بد من إشراك المعنيين من الوظائف الأخرى في إتخاذ القرار، ومن هنا ينظر إلى الوظيفة المالية بأنها متداخلة مع الإدارات الأخرى. كذلك الحال بالنسبة للسياسات المهمة للمشروع المرتبطة بأنشطة الوظائف الأخرى حيث تلعب الإعتبارات المالية الدور الأساسي في وضعها ومن هذه السياسات سياسة الشراء، الائتمان، ويكون للمسؤول المالي الدور الحيوي في صياغتها وتطبيقها.

ومن هذا يتبين أنه إذا كان من السهولة تحديد بداية مسؤولية الوظيفة المالية فإنه من الصعب تحديد نهايتها.

4- إستجابة الوظيفة المالية للظروف الضاغطة:

إن من طبيعة الوظيفة المالية الإستجابة إلى المشاكل اليومية الضاغطة ومن هذا نجد أن إهتماماتها ونطاقها يتشكل حسب حاجات الأطراف المعنية للمشروع، وحسب العوامل الاقتصادية المهنية.

5- مركزية الوظيفة المالية:

ليست الوظيفة المالية كغيرها من الوظائف الأخرى في المشروع فالأمور المالية تتخذ درجة عالية من المركزية لعوامل كثيرة ومختلفة منها:

- أن القرارات المالية حاسمة في بقاء المشروع ونموه، لهذا عادة ما يحتفظ بها مجلس الإدارة لنفسه.
- تؤثر القرارات المالية على سيولة المشروع وأي قرار خاطئ يعرضه إلى مشكلة مالية، لهذا تحبذ الإدارة العليا الإحتفاظ بها لنفسها.
- مركزية القرارات المالية تعود على المشروع بالوفاء الاقتصادي عند الإقتراض وكذلك عند شراء الأصول.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص 12، 13.

بالإضافة إلى خصائص أخرى منها:

- 1- أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة فلا يمكن أن نتصور أي نشاط تقوم به أية إدارة من إدارات المنشأة أو أقسامها بمعزل عن النواحي المالية.
- 2- إن القرارات المالية قرارات ملزمة للمنشأة في أغلب الحالات ولذا وجب الحذر الشديد عند إتخاذ هذه القرارات.
- 3- إن بعض القرارات المالية قرارات مصيرية فعندما تقرر المنشأة عقد قرض طويل الأجل ورهن موجوداتها لتغطية ذلك القرض فإنها إن لم تستطيع خدمة هذه الديون عن طريق دفع الفوائد والأقساط المستحقة فإن وجودها سيتعرض للإنتهاء.
- 4- إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زمتا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.¹

المطلب الرابع: وظائف الإدارة المالية

من أجل التعرف على دور الوظيفة المالية ومساهمتها في تحقيق الهدف الذي وجدت من أجل تحقيقه، وهو إدارة المورد المالي بكفاءة من خلال الموازنة بين العائد وبين المخاطرة وبالتالي تحقيق الهدف العام للمنشأة، كما تسعى لتعظيم قيمتها في سوق الأوراق المالية، لهذا لا بد من إلقاء الضوء على الوظائف والمهام التي تؤديها هذه الوظيفة كما يلي:²

1- التنبؤ والتخطيط:

تتولى الوظيفة المالية تنسيق عمليات التخطيط، وهذا يعني أن عليها التعامل مع العاملين في مختلف الأقسام الأخرى داخل المنشأة من أجل توحيد الجهود وتنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى رسم مستقبل مشرق للمنشأة وتحقيق أهدافها. ويعرف التخطيط المالي بأبسط مفهوم على أنه تخطيط الأنشطة المالية للمنشأة، وضمن هذا الإطار فإن على المدير المالي أخذ الأنشطة التالية بعين الإعتبار:

- تقدير المتطلبات أو الإحتياجات المالية بما يتناسب مع الحاجة المستقبلية.
- تحديد المصادر التي يمكن إستخدامها لتوفير الأموال المطلوبة.
- العمل على توفير الأموال في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

¹ سليمان أبو صباحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008،

ص ص 10، 11.

² عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،

الأردن، 2007، ص ص 21، 22.

▪ وضع الخطط والأهداف والسياسات والإجراءات والموازنات موضع التنفيذ بالشكل الذي يؤدي إلى إدارة الخطط المالية.

2- قرارات الإستثمار والتمويل الرئيسية:

المنشأة الناجحة عادة هي التي تكون مبيعاتها وإيراداتها في نمو متزايد الذي يتطلب إستثمارات في كل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة، وعلى الإدارة تحديد معدل النمو الأمثل للمبيعات، وكذلك في إختيار واقتناء نوع الأصول التي يجب الإستثمار فيها والطريقة الأنسب لتمويل الأصول.

3- التنسيق والرقابة:

من بين مهام ووظائف الوظيفة المالية التفاعل مع العاملين في الإدارات الأخرى للتأكد من أن المنشأة تعمل بمستوى عالٍ من الكفاءة التشغيلية. ومن الجدير بالذكر أن جميع القرارات في منشآت الأعمال هي ذات أبعاد وإنعكاسات مالية، الأمر الذي يفرض على جميع المدراء في المنشأة بما فيهم المدير المالي، و أخذ ذلك بعين الإعتبار.

4- التعامل مع الأسواق المالية:

من أجل تحقيق أهداف المنشأة فإن على الوظيفة المالية أن تسعى إلى التعامل مع الأسواق المالية (أسواق النقد وأسواق رأس المال) حيث أن لهذين السوقين تأثير كبير على نشاط منشآت الأعمال كما أن هذه الأخيرة لها تأثير على نشاط تلك الأسواق، وتقوم هذه الأسواق بمهمة توفير الأموال المطلوبة للمنشأة، كما أنها تمثل البيئة المناسبة لتداول الأوراق المالية التي تصدرها المنشأة، إضافة إلى كون هذين السوقين يمثلان المكان الذي يتخذ فيه المستثمرين قراراتهم المالية.

5- إدارة الخطر:

جميع منشآت الأعمال تواجه العديد من المخاطر، تتضمن الكوارث الطبيعية كالحرائق والفيضانات، وعدم التأكد من أسعار السلع والأوراق المالية، التذبذب في معدلات الفائدة، وتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي. ومن الجدير بالذكر أن عدد من هذه المخاطر يمكن تقليصها وتقليل تأثيرها عن طريق شراء بوالص التأمين وإستخدام المشتقات المالية. والإدارة المالية هي الجهة المسؤولة عن برنامج إدارة المخاطرة الكلية للمنشأة، وذلك من خلال تحديد المخاطر التي يجب تغطيتها وأن يتم تغطية تلك المخاطر بأعلى الأساليب كفاءة.¹

¹ المرجع نفسه، ص 22.

المبحث الثاني: أساسيات حول الوظيفة المالية

المطلب الأول: مكانة الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي

لو نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة وشاملة لوجدنا أنها تتمثل بنفس طبيعة الأنشطة في جميع المنشآت بغض النظر عن حجمها ونوع نشاطها، ولكن تختلف الطرق التي تتبعها منظمات الأعمال في تنظيم الوظيفة المالية بشكل ملحوظ، فنجد أنه في منظمات الأعمال الصغيرة غالباً ما يكون مالك المؤسسة أو مديرها المالك هو المدير وهو المسؤول الوحيد عن العمليات التشغيلية فيها مثل: الإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها من الأنشطة، أما في منظمات الأعمال المتوسطة والكبيرة فعادة ما توجد إدارة مستقلة تتولى الشؤون المالية يطلق عليها إسم الإدارة المالية ويطلق على مديرها إسم المدير المالي، ولكن يلاحظ أن بعض منظمات الأعمال الكبرى ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية قد تقوم بتقسيم مسؤوليات النشاط المالي بين المدير المالي وبين المراقب المالي، فعمل المراقب المالي الأساسي هو الإشراف على الحسابات ولكن نجد في هذه الحالة أنه يتم إسناد عدد من الأنشطة الإضافية له مثل مسؤولية إعداد التنبؤات المالية والموازنات التخطيطية وتقييم فاعلية إستعمال الأموال في النواحي المختلفة لمنظمة الأعمال، ونجد أنه في أغلب هذه الحالات يكون المراقب المالي مسؤولاً أمام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

ونظراً لأن عمليات التخطيط المالي والتحليل والرقابة هي من مسؤولية المدير المالي، ونظراً لأهمية هذه الأنشطة في حياة المؤسسة ككل فإننا نجد أن وظيفة المدير المالي يجب أن يكون قريباً من قمة الهيكل التنظيمي في المؤسسة ومن الأسباب الإضافية التي تبرر وجود المدير المالي في قمة الهيكل التنظيمي هو لأن بعض القرارات النهائية في الميدان المالي يتم إتخاذها من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بعض أعضاء مجلس الإدارة.

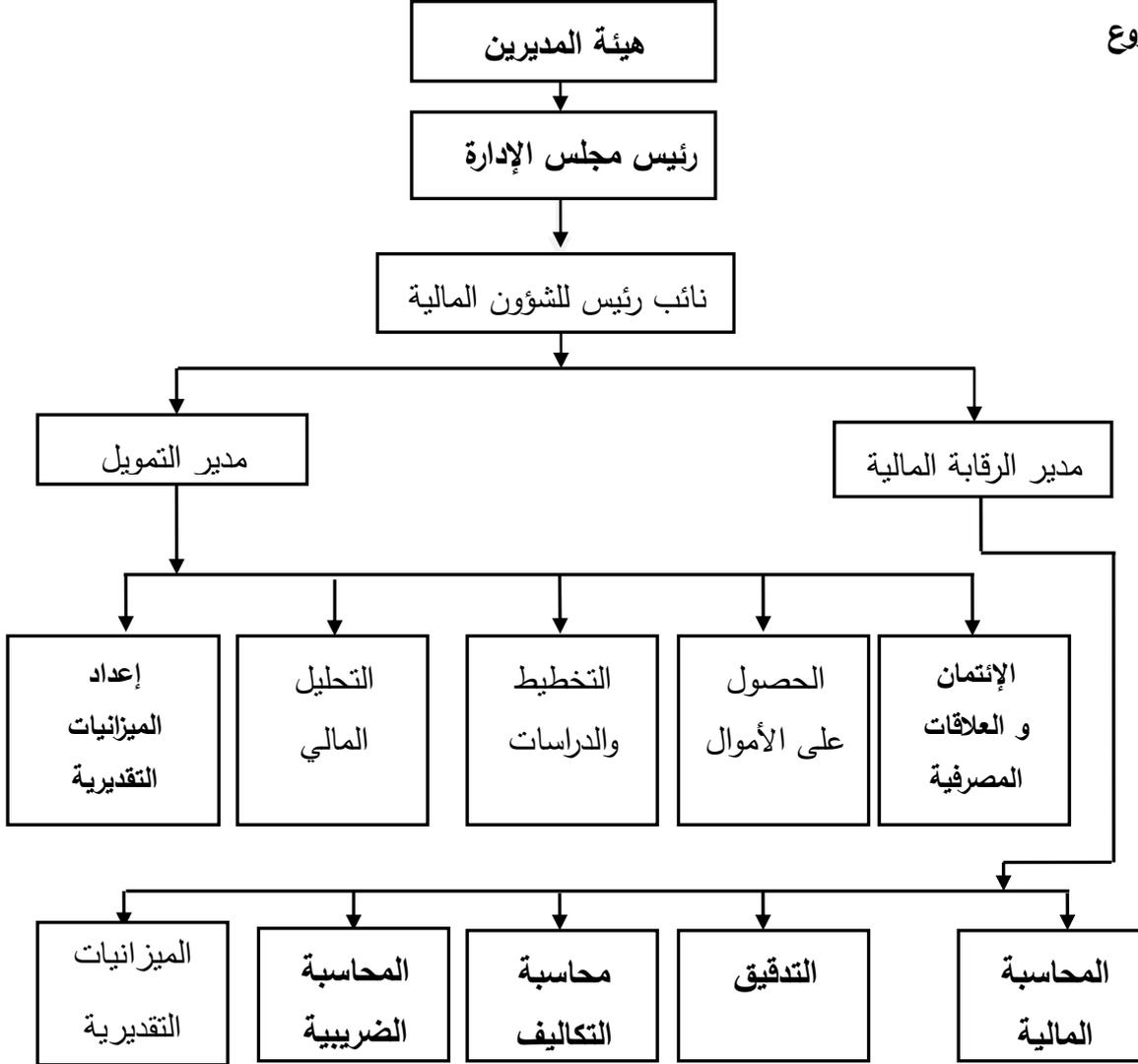
نخلص من كل مما تقدم أن طريقة تنظيم الإدارة المالية تكون مختلفة من مؤسسة لأخرى تبعاً لإختلاف الحجم بالدرجة الأولى وطبيعة المؤسسة نفسها بدرجة أقل، ولغرض إنجاز مهام الإدارة المالية بصورة مرضية لا بد من وضع إطار تنظيمي لهذه الإدارة يأخذ بعين الإعتبار تحديد طبيعة الوظيفة المالية والعلاقة بين أقسامها مع بعضها البعض.¹

لقد إرتفع شأن الوظيفة المالية في سلم الهيكل التنظيمي للمشروع وأصبحت من الإدارات المؤثرة على القرارات الاستراتيجية، كما كانت الإدارة المالية جزء من قسم المحاسبة، وبعد توسع الأعمال والأنشطة وتزايد عدد الشركات الضخمة والشركات المساهمة العامة والحكومية ودخول عصر تكنولوجيا

¹ جليل كاظم مدلول العارضي، إدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2013، ص ص 42، 43.

المعلومات إرتفع شأن الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي، و ارتباط المدير المالي بشكل مباشر مع رئيس مجلس الإدارة مع العلم أن تصميم الهيكل التنظيمي لأي مشروع يتأثر بعوامل متعددة أهمها حجم المشروع والشكل القانوني له وتنوع الأنشطة المالية ومدى تعقيد وظائفها ودورها في اتخاذ القرارات، وعلى العموم أصبح المسؤول المالي للمشروع يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون المالية، والشكل التالي يوضح ذلك:¹

الشكل رقم (1-03): يبين لنا موقع الإدارة المالية والأقسام المرتبطة بها ضمن الهيكل التنظيمي للمشروع



المصدر: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طر، عمان،

الأردن، 2009، ص 47.

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طر، عمان، الأردن، 2009، ص ص 45-47.

المطلب الثاني: دور المدير المالي

يلعب المدير المالي مجموعة من الوظائف الأساسية، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:¹

1- وظيفة الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة حيث يتوفر أمام المدير المالي مصادر داخلية للتمويل والتمثلة في رأس مال الشركاء والأرباح المحتجزة سنوياً والإيرادات المتولدة من النشاط الأساسي، ويوجد مصادر خارجية للتمويل متمثلة في الحصول على الأموال من أموال الملكية المصدرة في شكل أسهم الملكية في الشركات المساهمة وكذلك من إصدار السندات وكذلك من الحصول على القروض البنكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

2- إستخدام وإنفاق أموال المنظمة وتتمثل أهم الإستخدامات في الحصول على الأصول الثابتة مثل: الأراضي والمباني والآلات والمعدات، وكذلك الأصول المتداولة مثل: شراء المخزون من المواد الخام والأجزاء، وكذلك دفع المصروفات الجارية مثل: الأجور والمرتببات والمصروفات الإدارية والعامة.

3- القيام بعمليات التحليل المالي ويقصد بعمليات التحليل المالي القيام بدراسة حالة المنظمة وتحليل نقاط القوة والضعف بها من خلال مجموعة من الأدوات التي يطلق عليها إسم أساليب التحليل المالي ومن أهمها التحليل من خلال أسلوب النسب المالية التي تمكن المدير المالي من إحتساب مجموعة من النسب اللازمة للتعرف على العلاقات الرياضية ذات المعنى في مجالات متعددة مثل: مجالات الربحية والإقتراض ونشاط العمليات وكفاءة إستغلال الأصول.

كما قام هنري منتزبيرغ بوضع ثلاثة مجموعات للأدوار التي يقوم بها المدير المالي وفق لي طبيعة كل منها وتتمثل فيما يلي:²

1- الأدوار التفاعلية: هي الأدوار التي يقوم بها المدير المالي على أساس السلطة الرسمية التي يتمتع بها في المؤسسة و تتمثل هذه الأدوار فيما يلي : الرمز ،القائد ،حلقة الوصل.

2- الأدوار المعلوماتية: وتتمثل هذه الأدوار في المراقب ، المراسل ،الناطق.

3- الأدوار القرارية: يلعب المدير المالي دوراً كبيراً في إتخاذ القرار داخل المؤسسة بناء على ما لديه من معلومات إذ أن سلطته الرسمية تسمح له بتحديد مسارات أوامر العمل في وحدته أو المؤسسة وهذا ما يمكنه من اتخاذ القرارات. وللمدير المالي كمتخذ القرار أربعة أدوار تتمثل في: رجل الأعمال، معالج الإضطرابات، موزع الموارد، المفاوض.

¹ علي مصيلحي شريف وآخرون، الإدارة في منظمات الأعمال وأسس الرقابة عليها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 335، 336.

² Henry Mintzberg, *le management*, éditions d'organisation, paris , France , 2000, p34-37.

المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى

إن أي قرار تتخذه الإدارة في المؤسسة الاقتصادية يترجم إلى قرار مالي وبما أن المال يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة الممارسة على مستوى الإدارات المختلفة فإنه لا يمكن عزل الوظيفة المالية عن الوظائف الأخرى (المحاسبة، الإنتاج، التسويق) ويمكن إيجاز علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى كمايلي :

أولاً: علاقة الوظيفة المالية بالمحاسبة

ينظر البعض إلى الوظيفة المالية والمحاسبة داخل المشروع على أنهما نفس الشيء وقد يتم الجمع بينهما ومع ذلك توجد علاقة وثيقة بين هذه الوظيفتين، فالمحاسبة تعتبر مدخل لوظيفة التمويل أي أن المحاسبة هي وظيفة فرعية من وظائف التمويل، وفق التنظيم التقليدي تدخل المحاسبة تحت نطاق التمويل لكن من الملاحظ أنه يوجد إختلافين أساسيين بينهما: الإختلاف الأول يتعلق بأسلوب وطريقة معالجة وتسجيل تدفق الأموال والإختلاف الثاني خاص باتخاذ القرار. ويمكن توضيح ذلك من خلال:

1- الإختلاف الأول بين المحاسبة والوظيفة المالية يتعلق بأسلوب معالجة تدفق الأموال:

الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي إعطاء البيانات التي تساعد في قياس أداء المشروع والدخل الخاضع للضريبة، ويكمن الخلاف بين وظيفة مالية والمحاسبة في معالجة الإيرادات والنفقات. فالمحاسب يستخدم بعض المعايير المقبولة مهنيا بحيث يحدد القوائم المالية في ظل إفتراضي أن الإيرادات تتحقق لحظة البيع، وكذلك يسجل النفقة لحظة إستحقاقها بصرف النظر عن حدوث الإنفاق النقدي أولاً، ويشار إلى ذلك بإستخدام مبدأ الإستحقاق، وفي الأخير تظهر بقائمة المركز المالي على شكل أوراق الدفع أو المستحقات.

أما الوظيفة المالية فإنها تهتم في المقام الأول بالمحافظة على قدرة المشروع في أداء إلتزامه وذلك بالعمل على توفير التدفق النقدي الضروري لأداء هذه الإلتزامات، والحصول على الأصول المتداولة والثابتة التي تساعد على تحقيق الأهداف بدلاً من تسجيل النفقات والإيرادات وقت البيع كما في محاسبة.¹

2- الإختلاف الثاني بين المحاسبة والوظيفة المالية يتعلق باتخاذ القرار:

تختلف مهام الوظيفة المالية عن مهام المحاسبة، فالأخير يخصص معظم وقته لتجميع وعرض البيانات المالية، بينما تقوم الوظيفة المالية بتحليل القوائم المالية والتقارير المالية التي يعدها قسم

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003،

المحاسبة، والتي تقوم بالبحث عن معلومات إضافية، وبذلك نجد أن المحاسبة تعمل على تفسير وعرض البيانات الماضية للأداء وما يتعلق بالوضع الحالي، وقد يتطرق إلى المستقبل إذا كان ذلك ممكناً، بينما تستخدم الوظيفة المالية هذه المعلومات سواء كانت كما هي أو يعيد تعديلها وتحليلها والتي تعتبر القاعدة الأساسية لإتخاذ القرار المالي، ولا يعني ذلك أن المحاسب لا يتخذ أي قرارات أو أن الوظيفة المالية لا تجمع أي بيانات ولكن كلاهما يبين وظيفة كل منها.¹

ثانياً: علاقة الوظيفة المالية بالإنتاج

إن الإنتاج له صلة وثيقة بالإدارة المالية إذ أن إنتاج سلعة جديدة يتطلب مبالغ كبيرة مسبقاً لإنتاجها خاصة في المرحلة الأولى من الإنتاج، كما أن على المدير أن يقوم بتقدير التدفقات النقدية الخارجة من الشركة بسبب المصاريف الإنتاج والتدفقات النقدية التي يكسبها من جراء بيع المنتجات من أجل تخطيط لسيولة الشركة بشكل دقيق يساعدها في مواجهة التزاماتها ومواجهة الطوارئ التي قد تحدث.²

ثالثاً: علاقة الوظيفة المالية بالتسويق

للتسويق علاقة وثيقة بالإدارة المالية تظهر من خلال تخصيص مبالغ لإنتاج أي سلع وترويجها وكذلك تأثير المبيعات على التدفقات النقدية الواردة مع العلم أن المبيعات هي نقطة البدء في إعداد الخطط المالية.³

رابعاً: علاقة الوظيفة المالية بالاقتصاد

تظهر العلاقة من خلال الاقتصاد الكلي الذي يمد المدير المالي بالمعلومات عن رؤوس الأموال و أسعار الفائدة، والتنبؤات الخاصة باتجاه السوق. وهذا بهدف وضع خطة للإستثمار. وكذلك من خلال الاقتصاد الجزئي يتمكن المدير المالي من وضع نماذج على درجة من الكفاءة، حتى يتمكن من عمل التخطيط على نطاق المنشأة. ويجب أن نتذكر بأن نظرية التمويل الإداري تقوم على أساس نظرية الثمن (الإنتاج الحدي).⁴

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 14، 15.

² عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 15.

³ زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴ كنجو عبدو كنجو، إبراهيم وهيب فهد، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الوظيفة المالية

تتأثر الوظيفة المالية بعدة من العوامل نذكر منها:¹

أولاً: الكيانات العملاقة وتأثيرها على الوظيفة المالية

إن تطور الاقتصادي الملموس خلال القرن الحالي وعلى الأخص النصف الثاني منه، أدى إلى إنتشار العديد من الشركات عابرة القارات، أو الشركات متعددة الجنسيات ذات الأعمال الضخمة، وأمام هذا التطور الكبير، كان لا بد من وجود صدى مناسب في العلوم ذات العلاقة، ومن أهمها الإدارة المالية والمحاسبة المالية لظهور العديد من المشاكل التي لم تكن معروفة من قبل، كان من الضروري علاجها وكيفية التعامل معها لمسايرة التطور الاقتصادي.

إن التزايد نزعة الشركات والمستثمرين الأفراد وغيرهم إلى عبور الحدود ونحو أفاق إستثمارية جديدة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والمالية والتشريعية، أضاف أعباء جديد إلى الوظيفة المالية ونقل بها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي لتدخل في إطار جديد يعرف بالعولمة.

وقد إنعكس ذلك على التمويل العالمي، فمثلاً نجد أن أسواق المال تفتح وتزداد، ويتزايد إتصالها وإرتباطها مع بعضها البعض عن طريق الإتصالات السريعة، والحسابات فائقة السرعة وتكنولوجيا الإتصالات تمكن من إنتاج أكثر من عمليات التمويل الأجنبي المتعدد الأطراف والعملات في أيام معدودة سعياً وراء التمويل المناسب والذي يكون عادة أقل تكلفة، وكذلك إذا إنعكس ذلك على أسعار السلع ومواد الخام والطاقة وأصبحت هي الأخرى سريعة التقلب.

وخلاصة القول أن العولمة حملت معها العديد من المشاكل التي تحتاج إلى التطوير الدائم والمستمر للوظيفة المالية ومن أهم هذه المشاكل نذكر:

- 1- توحيد أسس إعداد القوائم المالية.
- 2- ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية.
- 3- المعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية.
- 4- المعالجة الضريبية (التحاسب الضريبي الدولي).

ثانياً: التضخم وتأثيره على الوظيفة المالية:

زاد التضخم بصورة ملحوظة وفي الأخص في السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن، واجتاح الكثير من دول العالم مع إختلاف نسبته من دولة إلى أخرى، ولا تزال بعض الدول تواجه تضخماً مالياً

¹ معراج هوارى، القرار الإستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2013، ص ص 26، 27.

بمعدلات مرتفعة، ويؤثر التضخم تأثيراً كبيراً على السياسات والبنوك ومؤسسات التمويل، ومن أهم جوانب التأثير:

- 1- صعوبة التخطيط.
- 2- الطلب على رأس المال.
- 3- معدلات الفائدة.
- 4- التقارير والمشاكل المحاسبية.

ثالثاً: تأثير الضرائب على الوظيفة المالية

تتعرض الإستثمارات للعديد من الضرائب منها الضرائب المباشرة والغير المباشرة فمن المعروف أن لكل دولة نظامها الضريبي الخاص بها، وعادة ما يختلف هذا النظام من دولة إلى أخرى تحقيقاً للعديد من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها مع وضع هذا النظام.

والنظام الضريبي قد يتشدد مع الشركات بإخضاع كافة معاملات الشركات للضرائب، سواءً داخل الدولة أو خارجها. الأمر الذي يعد أحد أهم المعوقات المالية للإستثمار والتنمية، وقد يتساهل هذا النظام بتخفيض الأعباء الضريبية على المعاملات التي تمت داخل الدولة فقط، مع إعفاء كامل للمعاملات التي تمت خارج حدود الدولة وذلك تشجيعاً ودعمياً للإستثمار والتنمية. وأهم ما نواه في هذا الصدد هو الإهتمام بمبادئ ومعايير التحاسب الضريبي، لما في ذلك من أثار كبيرة على الإستثمار وعلى إعداد القوائم المالية المختلفة.

رابعاً: دور البنك المركزي في الوظيفة المالية:

يتربع البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي في أي دولة مع إختلاف هذا الإسم من دولة إلى أخرى، ويلعب هذا البنك دوراً محورياً في تأثير على حجم النقود وتكاليفها في الأسواق المالية، وذلك من خلال تأثير على عملية الإقتراض والإستثمار بمختلف الطرق المباشرة والغير المباشرة ومن أهم هذه الطرق:

- 1- تغيير معدل الخصم.
- 2- عمليات السوق المفتوحة.
- 3- تغيير نسبة الإحتياطي القانوني.¹

¹ نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 31.

خامساً: تأثير السياسة المالية للدولة على الوظيفة المالية

تلعب السياسة المالية التي تتبعها الحكومة من خلال موازنتها دور هام وحيوي في التأثير على معدلات الفائدة في الأسواق المالية، فخلال فترات الكساد تميل الدولة إلى زيادة نفقاتها، وتخفيض معدلات الضرائب مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود وازدهار الاقتصاد رغم أن هذا الوضع قد يؤدي في الغالب على تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة، وخلال فترات الإزهار الاقتصادي وارتفاع الدخل القومي الحقيقي، يزيد دخل الحكومة وتقل نفقاتها وغالباً ما يحدث فائض في الموازنة العامة للدولة.¹

المبحث الثالث: مفاهيم حول التمويل في المؤسسة الاقتصادية

لم يحظى التمويل بالدراسة الكافية إلا في الآونة الأخيرة، وبالرغم أنه من أقدم فروع علم الاقتصاد ولقد كان لثراء النظرية الاقتصادية الأثر الإيجابي على التمويل حيث تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لهذا الفرع الذي لا يقل أهمية من الفروع الأخرى. وسنتناول في هذا المبحث مجموعة من النقاط تتمثل في مفهوم التمويل وأهميته ومصادر التمويل المختلفة وتكلفة تمويلها بالإضافة إلى العوامل المحددة لنوع التمويل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، كذلك يختلف أنواع التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها.

أولاً: تعريف التمويل

- يقصد بالتمويل توفير الموارد المالية لإنشاء المشروعات الإستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية إحتياجات والتزامات المنشأة المالية.²
- كما يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن إعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.³

¹ معراج هوارى، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

² رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 95، 96.

³ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

- ويعتبر التمويل جزءاً متكاملًا مع الإدارة العامة في منظمة الأعمال بدلاً من إعتباره إختصاصاً فعالاً في الإهتمام بالحصول على الأموال، وهذا يعني أن المعادلة الأساسية في السياسة التمويلية هو إستخدام إقتصادي للأموال وهذا من أجل تحقيق الأهداف المالية العامة التي تم تحديدها مسبقاً.¹

ثانياً: أهمية التمويل

تتمثل أهمية التمويل فيما يلي:

- 1- يساعد على إنجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- 2- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- 3- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.
- 4- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- 5- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

ونظراً لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعنى بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة لطبيعة المشروع الإستثماري المستهدف واختيار أحسنها واستخدامها بطريقة مثلى تتناسب وتحقق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المنشودة.²

المطلب الثاني: مصادر التمويل

يعتبر التمويل أحد أهم الركائز الأساسية للمؤسسة الاقتصادية ويمكن تقسيم مصادره إلى:

أولاً: مصادر التمويل قصيرة الأجل

يمكن تعريف التمويل قصير الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يستخدم غالباً في تمويل العمليات التشغيلية (الجارية) التي تقوم بها المؤسسات، أي أن هذا التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة. وهناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالمؤسسة للجوء إلى هذا النوع من المصادر وهي:³

- عندما تكون الشركة بحاجة للأموال لفترة قصيرة، مما يجعل من إستخدام القروض طويلة الأجل عملية مرتفعة التكاليف.

¹ محمد خلة توفيق، اقتصاديات التمويل الإداري (دراسة أكاديمية وتطبيقية لأبعاد الوظيفة التمويلية في منظمات العمال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 4، 5.

² رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

³ علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 259.

- تعتقد الشركة أن التمويل قصير الأجل أقل كلفة من القروض طويلة الأجل.
- قد لا يتوفر للشركة في وقت من الأوقات مصادر بديلة للتمويل، مما يضطرها إلى الإقتراض قصير الأجل.
- قد تم تصنيف المصدر التمويل قصير الأجل وأدواته الائتمانية إلى الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

1- الائتمان التجاري:

يعرف الائتمان التجاري بأنه قرض قصير الأجل الذي يمنحه التاجر للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء لغرض البيع، ويعتبر الائتمان التجاري أكبر مصدر لديون قصيرة الأجل ونظراً لكون الشركات الصغيرة لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى فإنها كثيراً ما تعتمد عليه.

أ- أنواعه:

يأخذ الائتمان التجاري شكل الحساب الجاري أو الكمبيالة أو الشيك المؤجل، ومعنى ذلك أن المشتري يمكنه أن يحصل من المورد على ما يحتاج إليه من بضائع بصفة عاجلة مقابل وعد منه بسداد في تاريخ محدد ومتفق عليه، في حالة عجز المدين عن السداد في موعد الاستحقاقات هناك نوعين أساسيين للائتمان التجاري هما:

▪ الائتمان التجاري المجاني:

هو ذلك الائتمان الذي يتم سداؤه في موعد إستحقاقه حسب ما هو متفق عليه من 30 إلى 60 يوماً حيث يحصل المشتري (المدين) على الخصم المسموح به 2 % عند السداد في التاريخ المحدد.

▪ الائتمان التجاري المكلف:

هو ذلك الائتمان الذي يعتمد فيه المشتري تأجيل الدفع فترة تزيد عن تاريخ الإستحقاق، ويمكن إستخدام هذا النوع من الائتمان التجاري بعد تحليل التكلفة، لتأكد من أن تكلفة تأجيل الدفع أقل من كلفة الأموال التي يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى.¹

ب- شروط الائتمان التجاري:

يمكن تقسيم شروط الائتمان التجاري إلى ثلاث أنواع:

▪ الشروط العامة:

- مقدار الخصم المسموح به: إذا حدث السداد في تاريخ الإستحقاق، ويطلق عليه عادة " الخصم النقدي".

¹ المرجع نفسه ، ص 260.

- مقدار التخفيض الذي يقدمه البائع (الدائن) على قيمة الفاتورة، أي على الكمية التي يتم شرائها منه في كل مرة أو على أساس الكمية.
- فترة السماح التي يقدمها البائع للمشتري إذا لم يتمكن الأخير من السداد في تاريخ الإستحقاق.
- **الشروط الخاصة:**
- **الدفع عند الإستلام:** أي أن يتفق البائع والمشتري على أن يتم تسليم البضاعة ودفع قيمتها في آن واحد، إما مباشرة أو بواسطة البنوك التجارية.
- **الدفع قبل الإستلام:** ويحدث أن يكون البائع أو المشتري لا يعرفان عن بعضهما البعض أي معلومات، أي أن يكون مثلاً التعامل بينهما يحدث لأول مرة، وفي حالات أخرى يقع هذا الشرط إذا كان البائع لديه معلومات سيئة عن المشتري.
- **الدفع نقداً بعد فترة قصيرة:** أي أن يمنح البائع للمشتري من 7 إلى 10 أيام لسداد قيمة البضاعة، والغرض من ذلك هو تمكين المشتري خلال هذه الفترة من فحص البضاعة، والتأكد من سلامتها، ومواصفاتها وجودتها، إلا أن هذه الفترة تدخل أيضاً ضمن مفاهيم الائتمان التجاري.
- **الشروط العادية:**

وهي الشروط الخاصة بمنح المشتري الخصم التعجيلي، إذا قام بسداد قيمة الفاتورة قبل تاريخ إستحقاقها، وعادة ما يتم الإتفاق بين البائع والمشتري على الطريقة التي يتم فيها السداد و كمثال على ذلك ما يلي: السداد الشهري، السداد الموسمي.

2- الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال مصادر التمويل قصيرة الأمد، وتحدد مساهمته بمقدار القروض التي تحصل عليها شركة الأعمال من المصارف التجارية كإلتزام قصير الأمد لا تزيد مدته عن سنة واحدة حيث تستخدمه في تمويل عملياتها الجارية مقابل تحملها كلفة الفائدة المفروضة على ذلك الإستخدام.

ويعتبر المصدر الرئيسي لهذه القروض هي المصارف لذلك أصطلح على تسميتها بالائتمان المصرفي، ولا تلجأ الإدارة المالية إلى هذا المصدر إلا عندما تكون كلفة التمويل فيه منخفضة قياساً بالمصادر الأخرى، أو عندما لا تستطيع أن تحصل على إحتياجاتها المالية قصيرة الأمد من المصادر الأخرى.¹

¹ المرجع نفسه ، ص ص 261، 262.

أ- أنواعه:

تقوم المصارف التجارية بمنح عملائها أنواع مختلفة من القروض قصيرة الأمد إلا أن شكل العلاقة بين الشركات والمصارف التجارية قد أعطت الأهمية إلى شكلين رئيسيين من القروض المصرفية قصيرة الأمد هما:

▪ **القروض المصرفية غير المكفولة بضمان معين:** هي قروض ذات تصفية ذاتية بمعنى أن الموجودات المشتراة بموجب هذه القروض والأرباح المتحققة عنها ستولد نقدية كافية لتسديد القرض وفائدته خلال مدة أقل من سنة.

وعند تعامل شركة مع المصرف التجاري للحصول على القروض المصرفية غير المكفولة بضمان فإنها تستطيع أن تحصل على هذه القروض بأي شكل من الأشكال التالية وهي:

- **إعتماد مفتوح:** وهو بمثابة إتفاق غير رسمي بين الشركة المقترضة في الحد الأقصى من الأموال التي يسمح بها المصرف للمقترض بأن يكون مديناً بها للمصرف في فترة زمنية معينة، ولا يعتبر الإعتماد المفتوح قرضاً بالمعنى القانوني، لأن موافقة المصرف على منح إعتماد لشركة ما لا يعني أنه من الواجب على الشركة استخدام هذا المبلغ كله وبالتالي فهو لا يوقع على قرض ولكن غالباً ما يقوم البنك بإخطار المقترض بخطاب يوضح فيه أنه بناء على الدراسة التي قام بها فإن المصرف على استعداد لأن يقدم قرض بحد أدنى مقداره مبلغ معين.

- **القرض المتجدد:** يصور الشكل الثاني صيغة الإرتباط القانوني من جانب المصرف بأن يقدم قرصاً معين بحد أقصى، فالمصرف هو المسؤول عن تقديم أية مبالغ يريدتها العميل في أي لحظة طالما أن المبلغ الإجمالي لم يتعدى الحد الأقصى.

- **قرض لغرض معين:** هو قيام المصرف بمنح قرض يستخدم لغرض واحد فقط حيث يلجأ المصرف إلى تقييم كل طلب يتقدم به العميل على حده.

▪ **القروض المصرفية المكفولة بضمان:**

فهي مجموعة القروض التي تقدمها المصارف التجارية بشرط أن تقدم الشركات المستفيدة ضماناً معيناً قبل الحصول على الائتمان ويمكن تقسيمها إلى قسمين وهي:

- قروض مصرفية مكفولة بضمان شخص آخر.
- قروض مصرفية مكفولة بضمان موجود معين كالحسابات المدينة أو أوراق القبض أو أوراق مالية أخرى أو بضائع أو غيرها من الموجودات.¹

¹ حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص ص 346-348.

ثانياً: مصادر التمويل المتوسط الأجل

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الإقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة إستحقاقها تتراوح بين سنتين وسبع سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الإستثمار التشغيلي للمؤسسة.

ويمكن تقسيم التمويل متوسط الأجل إلى:¹

1- القروض المباشرة متوسطة الأجل:

تمثل القروض متوسطة الأجل نوعاً من القروض التي تلتزم المنشأة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الإقتراض في هذه الحالة لشروط الإتفاق ما بين المنشأة وما بين المقرض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق وأسلوب السداد، وعادتا تتراوح فترة الإقتراض ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عاماً وتحصل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك أو شركات التأمين أو بعض الهيئات العامة و يتميز هذا النوع من التمويل بمايلي :

أ- السرعة: نظراً لأن عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة ما بين المقرض والمقترض فإن الإجراءات الرسمية تكون محدودة للغاية وبالتالي تحصل المنشأة على إحتياجاتها المالية بسرعة .

ب- المرونة: في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة يمكنـ بالإتفاق المباشر مع المقرض ـ تغيير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقه في حالة الأنواع الأخرى من مصادر التمويل طويلة الأجل .

2- الإستئجار:

تشير عملية الإستئجار إلى إتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة بإستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل إلتزامها بدفع مبلغ معين ووفقاً لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه، ولقد إنتشر أسلوب الإستئجار إنتشاراً كبيراً في ميدان الأعمال بحيث يمكن القول أن معظم المنشآت الأمريكية ـ وبصفة خاصة الصناعية ـ تقوم بإستئجار بعض الأصول في فترة أو أكثر من فترات حياتها التشغيلية، أما المنشآت التي تقوم بتأجير الأصول فتتنمي بالدرجة الأولى إلى فئة منتجي

¹ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، دار الجامعية، 2005، ص 278.

معدات الصناعية مثل: شركة أي بي أم لإنتاج أجهزة الحاسب الآلي، و زير وكس لإنتاج آلات التصوير المستندات،.... وغيرها.

أ- أنواع الإستئجار:¹

تستطيع الشركة المستأجرة إختيار النمط المناسب لإحتياجاتها التشغيلية وظروفها المالية وذلك من نوعين أساسيين من أنواع الإستئجار وهما: الإستئجار التشغيلي والاستئجار المالي.

▪ الإستئجار التشغيلي:

تعتبر الحسابات الآلية وآلات تصوير المستندات والسيارات وجرارات وما تشابهها من أهم أنواع المعدات التي يتم إستئجارها في ظل هذا النوع من الإستئجار الذي يسمى أحياناً باستئجار الخدمات. ويتميز الإستئجار التشغيلي بالخصائص التالية:

- يلتزم مالك الأصل بصيانة وخدمات الأصل المؤجر للغير على أن تدخل تكاليف الصيانة ضمن المدفوعات الثابتة التي يقوم المستأجر بسدادها.
- يستمر هذا النوع من الإستئجار لفترة زمنية قصيرة نسبياً تكون عادة أقل من الحياة الإنتاجية للأصول وبالتالي فإن قيمة الإستئجار، لا تغطي تكلفة الأصل ومن ثم يتوقع مالك الأصل إستعادة قيمة الإستثمارات الموظفة في هذا الأصل من خلال تكرار عمليات التأجير إما لنفس المنشأة أو لمنشآت أخرى.
- تشمل عقود الإستئجار التشغيلي عادة ما يفيد بإمكانية إيقاف عملية الإستئجار قبل إنتهاء المدة المتفق عليها، ومن الواضح أن هذا الشرط يتقابل مع مصلحة المستأجر إلى حد كبير حيث يمكنه في هذه الحالة إعادة الأصل إلى المؤجر طالما إنتهت الحاجة إليه أو في حالة ظهور معدات أحدث.

▪ الإستئجار المالي:

يعتبر الإستئجار المالي أحد أشكال التمويل متوسط الأجل، وبالتالي فإنه يستخدم كأسلوب بديل لأساليب التمويل الأخرى المتاحة للمشروع ويرجع أوجه الشبه بين الإستئجار المالي وبين الإقتراض إلى أن كلاهما ينطوي على مدفوعات ثابتة يلتزم بها المشروع اتجاه الغير، ويعتبر توقفه عن سدادها دليلاً على سوء حالته المالية.

يمكن إذن القول بأن الإستئجار المالي هو مصدر للأموال لأن توقيع عقد إستئجار يؤدي إلى نتائج مشابهة لعملية الإقتراض، فالمنشأة المستأجرة تحصل على تدفق نقدي فوري وفي نفس الوقت تلتزم

¹ المرجع نفسه، ص ص 278 - 282.

بدفع أقساط الإستئجار، ومعنى ذلك أن المنشأة تحصل على تمويل مالي تقوم بسداده في فترة مقبلة وهو نفس المبدأ الذي يحكم عملية الإقتراض. ويتميز الإستئجار المالي بالخصائص التالية:

- تقع الأعباء الخاصة بصيانة وخدمة الأصول المستأجرة على عاتق الشركة التي تقوم بالإستئجار.
- لا يستطيع المستأجر إيقاف عملية الإستئجار وإنما عملية الإستمرار في سداد أقساط الإستئجار حتى نهاية العقد.
- يستمر عقد الإستئجار المالي لفترة زمنية طويلة نسبياً تتفق عادة مع الحياة الإنتاجية للأصل وبالتالي يستهلك الأصل بالكامل خلال هذه الفترة والمحصلة النهائية هي حصول مالك الأصل على قيمة الأموال المستثمرة في الأصل بالكامل مضافاً إليها عائد مناسب.¹

ثالثاً: مصادر التمويل طويلة الأجل

يتم الحصول على التمويل طويل الأجل من الأسواق المالية وذلك من خلال الإقتراض طويل الأجل وإصدار السندات والأسهم العادية والممتازة واحتجاز الأرباح. وتقسم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى مصادر تمويل بالدين وتشمل الإقتراض طويل الأجل وإصدار السندات، ومصادر تمويل بالملكية وتشمل إصدار الأسهم العادية واحتجاز الأرباح أما الأسهم الممتازة فإنها تعتبر مصدر هجين أي أنه مزيج من أموال الدين والملكية ويمكن تلخيص مصادر التمويل كالاتي:²

1- الأسهم العادية:

تمثل الأسهم العادية أموال الملكية في المشروع حيث يتكون رأس المال الشركة المساهمة من عدة حصص تكون متساوية تسمى بالأسهم. وتمثل الأسهم العادية المصدر الرئيسي في التمويل طويل الأجل (الدائم) خاصة في الشركات التي تكون في المرحلة الأولى من بداية حياتها، ويرجع ذلك إلى أن إصدار الأسهم لا يترتب عليه إلزام المشروع بدفع عائد ثابت لجملة الأسهم.

مزايا حامل الأسهم العادية:

يتمتع حامل الأسهم العادية بمجموعة من المزايا وهي:

- **حق الرقابة على المشروع:** حيث أن الجمعية العمومية للمساهمين هي التي تمتلك سلطة الإدارة العليا في منشآت الأعمال، فهذه الأخيرة هي التي تمارس الرقابة على مختلف أنشطة المؤسسة.

¹ المرجع نفسه، ص 282.

² محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 253.

- **حق الأولوية في الإكتتاب:** يتمتع حامل الأسهم العادية بالأولوية في شراء أي أسهم عادية جديدة تقوم الشركة المساهمة بإصدارها، والهدف هو الحصول على مركز بالنسبة للمساهمين والسيطرة على المنشأة.
- **حق الإشتراك في الأرباح:** أن جميع الأرباح التي تحققها المنشأة بعد سداد كافة التزاماتها المالية تعتبرها خالصا يوزع على أصحاب الأسهم العادية بالتساوي وفقا لعدد الأسهم المصدرة.
- **حق نقل ملكية الأسهم:** لا تلتزم المنشأة بسداد قيمة السهم إلى حامله في تاريخ معين وإنما تبقى الأموال المتولدة منه في المنشأة حتى يتم تصنيفها أو تنتهي حياتها الإنتاجي، لأنها تمثل رأس مال المنشأة. وبالتالي يحق للمساهم في بيع الأسهم في أسواق الأوراق المالية متى يشاء.

2- الأسهم الممتازة:

تعتبر الأسهم الممتازة النوع الثاني من الأسهم التي تقوم الشركة المساهمة بإصداره إلا أن هذا النوع من الأسهم يطلق عليه بالأسهم الممتازة لأن حملته أصحاب الأسهم الممتازة يمتازون عن أصحاب الأسهم العادية بأن لهم حق الأولوية في الأرباح، كما لهم أولوية الحصول على قيمة الأصول في حالة التصفية. وفي المقابل هذا كله نجد أن حملة الأسهم الممتازة ليس لديهم أي حقوق في التصويت وحضور الجمعية العمومية أي لا يتدخلون في إدارة المشروع.

أ- كيفية تحصيل الأسهم الممتازة:

تحصل الأسهم الممتازة على عائد معين إما أن يتحدد كنسبة من القيمة الإسمية للسهم أو يحدد في شكل مبلغ معين، وفي الحالتين العائد لا يتغير. ومن ناحية أخرى لا يحصل أصحاب الأسهم الممتازة على إيرادات إلا في حالة حصول المشروع على مقدار معين من الأرباح.

ب- كيفية إصدار الأسهم الممتازة:

إن إصدار الأسهم الممتازة يساعد المنشآت التي تعاني من بعض المشاكل المؤقتة على مواجهة هذه الصعوبات لأن عدم دفع عوائد الأسهم الممتازة لا يؤدي إلى إفلاس المشروع، ومن هنا فإن الأسهم الممتازة أقل خطورة من وجهة نظر المنشأة كما أن مالكيها لا يتدخل في إدارة المشروع.

لكن من وجهة نظر المستثمر فإن الأسهم الممتازة أكثر خطورة من السندات لذلك نجد أن المستثمرين يطالبون بعوائد كبيرة بالنسبة للأسهم الممتازة. ويرجع هذا إلى أنه في حالة إفلاس المنشأة فإن أصحاب السندات لهم الأولوية في أخذ حقوقهم مقارنة بحاملي الأسهم الممتازة.

يلاحظ أن الأسهم الممتازة ليس لها تاريخ للإستحقاق، كما أنه من حق المنشآت التي تقوم بإصدارها أن تقوم باستدعاء هذه الأسهم أي بإعادة شرائها أو إلغائها.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص 253 - 256.

3- السندات:

تعرف السندات بأنها: أداة دين تصدرها الشركة وتحمل قيمة إسمية ومعدل فائدة إسمي وتاريخ إستحقاق محدد، أي أن السند يعاد قيمته في نهاية مدة الإستحقاق للجهة المقرضة أو المشترية للسند.¹

أ- أنواع السندات:

يستمد تصنيف السندات أهمية من كونه يعكس قدرة الهيئة أو الشركة المصدرة على الوفاء بالتزامات المتعلقة بالإصدار، خاصة تسديد الفوائد في تواريخها المحددة و إعادة المبلغ الأصلي عند الإستحقاق وبذلك يمكن تصنيفها إلى:²

■ من حيث الفائدة:

- **سندات ذات معدل فائدة إسمي ثابت:** حيث تدفع الشركة للجهة المشترية فائدة كوبونية نصف سنوية عادة ما تكون هذه الفائدة ثابتة ومكتوبة على وجه السند.
- **سندات بمعدل فائدة دائم:** فهي لا تحدد سعر فائدة ثابت على السند وإنما تربطها بمعدل فائدة في السوق النقدي.
- **سندات بمعدل فائدة إسمي يساوي الصفر:** ويبيع السند الصفري عادة بخصم أي بأقل من قيمته في السوق وهذا لتشجيع المستثمرين على شراء هذا النوع وبالتالي الحصول على تمويل مناسب.
- **سندات مرتبطة بحقوق الملكية.**

■ من حيث الضمان:

- **سندات مضمونة:** تكون مضمونة بأصول معينة مثل العقارات، وهنا يجب أن تكون قيمة السوقية المرهونة لصالح إصدار السند أعلى من قيمة الإصدار، وفي حالة عدم دفع الفوائد للمستثمرين يتم تصفية العقار المرهون ودفع الفوائد المستحقة على السند.
- **سندات غير مضمونة:** حيث يتم إصدار هذا النوع بناءً على القوة الإيرادية للشركة المصدرة وبالتالي فالضمان الوحيد لهذا النوع هو قدرة الشركة على توليد الأرباح.

■ من حيث الجهة المصدرة:

- **سندات حكومية:** هي سندات تصدرها الدولة وتكون مضمونة وبالتالي عديمة الخطر لأن احتمال إفلاس الدولة قليل جداً، ويطلق عليه إسم أدونات الخزينة.

¹ خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 57.

² محفوظ بن علي، وكالات تصنيف الائتمان دراسة تحليلية، مجلة المال و الصناعة، العدد 22، دورية سنوية، تصدر عن دائرة الاقتصادية لبنك الكويت الصناعي، الكويت، 2004، ص 52.

- **سندات الشركات الخاصة:** وهي عادة سندات تصدر وتكون مخاطرها أعلى من مخاطر السندات الحكومية، وهذا راجع إلى سبب إفلاس الشركات أكبر. وبالتالي عوائدها أعلى لأن كلما إرتفعت المخاطر زاد العائد.

▪ **من حيث العمر:**

- **سندات قصيرة الأجل:** وهي تشمل أذونات الخزينة التي تصدر لأقل من سنة من قبل الدولة والأوراق التجارية التي تصدر من الشركات الخاصة.

- **السندات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل:** وتصدر لمدة طويلة ولذلك تكون مخاطرها عالية مما ينعكس على العائد المطلوب منها.

ب- **الحقوق المصاحبة للسند:**

▪ **حق إستدعاء السند:** حيث يعطي هذا الحق الشركة خيار شراء السندات من حاملها بسعر محدد قبل الإستحقاق ويكون سعر الإستدعاء أعلى من القيمة الإسمية للسند.

▪ **حق التحويل:** حيث يمكن تحويل هذه السندات إلى أسهم عادية بعد فترة زمنية معينة وذلك بناءً على سعر التحويل.

▪ **حق الإطفاء:** أي يجب تسديد قيمة السند الإسمى عند تاريخ الإستحقاق أو قبل هذا التاريخ.¹

4- **الأرباح المحتجزة كمصدر التمويل طويل الأجل:**

ويعتبر التمويل باحتجاز أرباح الشركة وعدم توزيعه على المساهمين من وسائل تحقيق السيولة الذاتية الداخلية للكثير من الشركات ويعتبر مصدر خالي من مخاطر مطالبة المقرضين للأموال في أوقات غير مناسبة للشركة. ويتحدد بناءً على نسبة توزيع الأرباح حيث كلما إرتفع معدل توزيع الأرباح قل معدل إحتجاز الأرباح والعكس صحيح، لأن تكلفة الأرباح المحتجزة تساوي تكلفة إصدار الأسهم العادية أو تكلفة أموال الملكية في حالة عدم خضوع الأرباح الموزعة لضريبة الدخل حيث تكون المعادلة كما يلي:²

$$Kr=Ke$$

حيث: تمثل **Kr**: تكلفة إحتجاز الأرباح. **Ke**: تكلفة أموال الملكية.

أما إذا كانت الأرباح الموزعة على المساهمين خاضعة لضريبة الدخل فإن تكلفة إحتجاز الأرباح تساوي تكلفة أموال الملكية بعد إقتطاع الضريبة كما يلي:

$$Kr=Ke(1-T)$$

حيث **T**: معدل ضريبة الدخل.

¹ المرجع نفسه، ص 52.

² خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-60.

تتمثل الأرباح المحتجزة في النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة من عملياتها الجارية و الإستثمارية في السنة الحالية وفي السنوات السابقة، غير أنها قررت إحتجازها بدلا من توزيعها على حملة الأسهم و العاملين وذلك من أجل إستخدامها في تمويل إستثماراتها.¹

المطلب الثالث: تكلفة مختلف مصادر التمويل

تقتضي تقدير تكلفة الأموال الوقوف على تكلفة كل مصدر من مصادر تمويل المؤسسة على حدى، وسنحاول في هذا المطلب تحديد تكلفة بعض المصادر التمويلية كما يلي:²

أولا: تكلفة الإئتمان التجاري

وتتوقف تكلفة الأموال التي يتم الحصول عليها من هذا المصدر على شروط الإئتمان التي يحددها المورد، فإذا كانت شروط المورد 10/2 صافي 30 فهذا معناه أن المشتري يمكنه الحصول على خصم نقدي مقداره 2% في حالة السداد الفوري خلال فترة عشرة أيام من تاريخ الشراء. أما في حالة الإستفادة من فترة الإئتمان فإن أقصى فترة زمنية مسموح بها لتأجيل السداد هي 30 يوم من تاريخ السداد.

مما سبق يتبين لنا أن إستخدام الأموال خلال عشرة أيام الأولى والتالية لشراء يعني أن المشروع قد حصل على إقتراض بدون تكلفة، وتحاول المنشأة المشتري الإستفادة من هذا التمويل المجاني من خلال قيامها بالسداد في آخر يوم من الأيام العشرة .

أما في حالة عدم السداد خلال فترة الخصم النقدي فإن الإقتراض هنا ينطوي على تكلفة، فالشركة التي قامت بالبيع تتحمل تكلفة تتمثل في العائد المفقود على الأموال المستحقة وبهذا فإنها تقوم بنقل هذا العبء إلى المشتري في شكل سعر الشراء.

ومن وجهة نظر المشتري فإن تكلفة أموال الإقتراض في هذه الحالة تتمثل في الخصم النقدي الذي لم يحصل عليه ويتم إحتساب التكلفة كما يلي:

$$\text{تكلفة الإئتمان التجاري} = \frac{\text{معدل الخصم النقدي}}{365} \times \text{فترة التمتع - بالائتمان - فترة الخصم النقدي}$$

وفي حالة سداد الشركة المشتراة لتكلفة البضاعة في يوم الأخير أي يوم ثلاثين فإن تكلفة الحصول على الأموال تكون كالتالي:

¹ سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات و المتوسطة (مع الإشارة لحالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2014/2013، ص 99.

² نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 253 - 256.

$$\text{تكلفة الإئتمان التجاري} = \frac{365 \times r^2}{10_{30}}$$

ثانياً: تكلفة الإئتمان المصرفي:

بالنسبة لتكلفة القروض المصرفية التي يحصل عليها المشروع فإنه يمكن التحكم في هذه التكلفة تبعاً لأسلوب دفع الفائدة على القرض، ويرجع ذلك إلى أن طريقة دفع الفائدة تؤثر على التكلفة الفعلية للأموال الإقتراض، وهناك أسلوبين لدفع الفائدة على القروض المصرفية:

1- الأسلوب الأول:

تبعاً لهذا الأسلوب تدفع الفائدة عند حلول موعد إستحقاق القرض، وتبعاً لهذا الأسلوب فإن معدل الفائدة المفروض على القرض هو نفسه معدل الفائدة الفعلي على القرض فعلى سبيل المثال إذا كانت المنشأة بصدد الحصول على قرض مصرفي لمدة عام مقداره 1200 دينار بمعدل فائدة 10% أي 120.

$$\text{المعدل الفعلي للفائدة} = \frac{\text{مقدار الفائدة}}{\text{مقدار الأموال المتحصل عليها فعلاً من القرض}}$$

2- الأسلوب الثاني:

تبعاً لهذا الأسلوب فإن الفائدة يتم إستقطاعها من الحجم الأصلي للقرض وبالتالي فإن المبلغ متحصل عليه من القرض يكون أقل من الحجم الفعلي للقرض وهذا راجع إلى أن الفائدة أستقطعت مقدماً.

ثالثاً: تكلفة الأرباح المحتجزة

يرى البعض أن هذه الأموال لا تكلفة لها، بإعتبار أن المشروع حصل عليها دون مقابل وهي جزء من الأرباح ولا تمثل تكلفة على المشروع، ولكن هذا الإعتقاد غير سليم، فقد ترسم الإدارة سياسة تهدف إلى صالح الشركة المساهمين فيها من حملة الأسهم وللمساهمين الحق في الموافقة أو المعارضة على إحتجاز جزء من أرباحهم، لذلك فلن يتوقع موافقتهم، إلا إذا توقعوا الحصول على عائد في السنوات القادمة لا يقل عما يحصلون عليه حالياً.¹

وتخضع الأرباح المحتجزة إلى الضريبة، لذلك يتم تخفيضها بمقدار الضريبة ولذلك يمكن تقدير تكلفة الأرباح المحتجزة بإستخدام معادلة التالية:

$$REC = \frac{dE(-T)}{MVE}$$

حيث: REC : تكلفة الأموال المحتجزة.

De : التوزيع المتوقع العوائد الأسهم.

¹ المرجع نفسه، ص ص 256، 257.

T: سعر الضريبة على الدخل.

MVE: القيمة الضريبية على الدخل.

رابعاً: تكلفة الأسهم العادية

تكلفة الأموال الملكية (الأسهم العادية) هي الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يتم تمويله بإصدار الأسهم، والذي يجب أن يبقى على قيمة السهم ثابتة، ويقاس الحد الأدنى لمعدل العائد، والذي يعادل تكلفة أموال الأسهم العادية اعتماداً على نموذج جوردون من خلال المعادلة التالية:

معدل تكلفة أموال الأسهم العادية = $\frac{\text{التوزيعات المتوقعة للسهم العادي في السنة}}{\text{القيمة السوقية الخالية للسهم} + \text{معدل نمو الأرباح (المتوقعة في المتوسط)}}$

$$KE = \frac{dE}{MVE} + g$$

حيث أن KE: معدل تكلفة أموال الأسهم العادية. و g: معدل نمو الأرباح.¹

وإذا أجاز القانون في بعض الحالات عدم إخضاع التوزيعات للضريبة على الأرباح فإن المعادلة السابقة تصبح على النحو التالي:

$$KE = \frac{dE(1-T)}{MVE} + g$$

حيث T: معدل الضريبة على أرباح الشركات.

خامساً: تكلفة الدين طويل الأجل

إن تكلفة الدين طويل الأجل هي تكلفته بعد الضريبة عند الحصول على الدين عن طريق الإقتراض، معظم الديون طويلة الأجل التي تحصل عليها شركات الأعمال تحدث من خلال بيع السندات والمبالغ المحصلة من بيع هذه السندات، أو أية ورقة مالية أخرى.

1- تكلفة الديون طويلة الأجل قبل الضريبة:

يمكن أن تقاس تكلفة الديون طويلة الأجل قبل الضريبة باستخدام ثلاثة طرق هي:

أ- الطريقة الأولى: باستخدام المعلومات المنشورة من قبل شركات مستقلة متخصصة عن السندات.²

¹ المرجع نفسه ، ص 258.

² محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 319-322.

عندما تكون المبالغ المحصلة من بيع السند مساوية لقيمته الإسمية، فإن تكلفة الدين قبل الضريبة تكون مساوية تماماً لمعدل الكوبون على هذا السند، فمثلاً إذا كان سند يحمل سعر كوبون 8 % وكانت المبالغ المحصلة من بيع هذا السند مساوية للقيمة الإسمية لهذا السند والبالغة 1000 دينار، فإن تكلفة هذا السند قبل الضريبة تساوي 8 % . كما يمكن إستخدام المعلومات المنشورة عن العائد لفترة الإستحقاق لسند يحمل نفس درجة المخاطرة.

ب- الطريقة الثانية: عن طريق استخدام معادلة معدل العائد الداخلي IRR

إن تكلفة الدين قبل الضريبة هي عبارة عن معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوياً للصفر، ويمكن إستخراجه بطريقة التجربة والخطأ بإستخدام المعادلة التالية:

$$Nd = \sum_{t=1}^n \frac{I_t}{(1 + kd)^t} + \frac{M}{(1 + kd)^n}$$

حيث أن: K_d : تكلفة الدين (السند) Nd : المبلغ الذي تم تحصيله نتيجة لبيع السند

I_t : الفوائد المدفوعة بالدينار في نهاية السنة t .

M : القيمة الإسمية للسند عند الإستحقاق.

n : الفترة الزمنية.

ج- الطريقة الثالثة: باستخدام معادلة تقريبية لحساب تكلفة الدين (السند)

كما يمكن استخدام معادلة مبسطة لحساب تكلفة السند بشكل تقريبي لتوفير الوقت اللازم لحل المعادلة السابقة بطريقة التجربة والخطأ، وذلك على الشكل التالي:¹

$$K_d = \frac{I + \frac{M \cdot Nd}{n}}{\frac{Nd - M}{2}}$$

2- تكلفة الدين طويل الأجل بعد الضريبة:

كما تم توضيحه سابقاً فإن تكلفة الدين طويل الأجل يجب أن يحسب بعد الضريبة، وذلك لأن الفائدة المدفوعة على الديون تعامل كمصاريف تمويلية في قائمة الدخل، وبالتالي فإنها تخفض من ربح الشركة الخاضع للضريبة، ويمكن إيجاد تكلفة الدين بعد الضريبة K_i بضرب تكلفة الدين قبل الضريبة K_d بواحد ناقص معدل الضريبة T ، كما هو مبين في المعادلة التالية:²

$$k_i = k_d \times (1 - T)$$

¹ المرجع نفسه، ص 322.

² فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2010، ص ص 237، 238.

سادسا: تكلفة الأسهم الممتازة

قبل حساب تكلفة السهم الممتاز فإنه يجب تحويل أي توزيعات أرباح بشكل نسبي إلى توزيعات أرباح على شكل دنانير تدفع بشكل سنوي.

حساب تكلفة السهم الممتاز: تكلفة السهم الممتاز هي عبارة عن نسبة توزيعات أرباح السهم الممتاز إلى المبلغ الذي تم تحصيله نتيجة لبيع السهم الممتاز. المبلغ المتحصل نتيجة بيع السهم الممتاز هو عبارة عن المبلغ الذي تم إستلامه ناقص التكلفة العائمة، والمعادلة التالية تبين كيفية حساب تكلفة السهم الممتاز KP، والتي تساوي توزيعات أرباح السهم الممتاز بالدنانير DP، مقسوم على المبلغ الذي تم تحصيله نتيجة لبيع السهم الممتاز:¹

$$KP = \frac{DP}{NP}$$

كما يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:² $C = D/V(1-T)$

بحيث تمثل: D : الأرباح C : تكلفة الأسهم

V : قيمة السهم T : معدل المصاريف الخصم والتكلفة

المطلب الرابع: العوامل المحدد لنوع التمويل المناسب

تتاح أمام المؤسسات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الإستثمارية وتغطية إحتياجاتها أمام عدة مصادر، فنجد بعضها يعتمد على الأموال الذاتية وبعضها الآخر يعتمد إلى حد كبير على الأموال المقترضة والبعض قد يختار أمر وسيط بين ذلك، وهذا الأمر يتوقف على عدة عوامل نذكر منها:³

أولا: الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الإستخدام

القاعدة العامة في التمويل هي أنه يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض طويلة الأجل، أما المصادر قصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الإستخدامات القصيرة الأجل وتعتبر عملية الملائمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الإستخدامات عملية ضرورية لإيجاد إرتباط

¹ المرجع نفسه، ص ص 239 - 242.

² عبد الغاني دادن، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب و تأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، العدد6، دورية سنوية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص 19.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص ص 155 - 157.

بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول الممولة وتسديد الإلتزامات الناشئة من إقتناء هذه الأموال.

ثانياً: الخطر والدخل:

من المعروف أن الدائنون يتقدمون على أصحاب المؤسسات في الحصول على الدخل وفي ناتج تصفية المشروع، لهذا فالمساهمون العاديون هم أول من يشعر بالخطر ذلك أن أي إنخفاض في المبيعات قد يؤدي إلى عدم حصولهم على الدخل، ومن ناحية أخرى فإن الإلتزامات الثابتة (أقساط القروض و فوائدها) قد تؤدي إلى حرمانهم من الحصول على الدخل.

ويمكن النظر للخطر مجال العوامل المحددة من منظورين هما نظر التشغيل وخطر التمويل ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها ويتوجب على المؤسسة أن تعتمد على المزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلاً من الإعتماد على الإقتراض لأن عدم إنتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها، أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الإعتماد على الإقتراض في تمويل عمليات المؤسسة ويؤدي هذا الإعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين وقد يعرض المؤسسة للفشل في حالة عجزها عن خدمة دينها وفي هذه الحالة تتهدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم أنه من يستوفي حقوقهم عند تصفية المؤسسة.

ثالثاً: الإدارة والسيطرة

إن بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي تلعب دوراً بارزاً في تخطيط مصادر التمويل، لهذا السبب كثيراً ما نجد المالكين يفضلون التمويل عن طريق الإقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلاً من إصدار السهم العادية لأن الدائنين العاديين والممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة وبصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة.

رابعاً: المرونة

وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعاً للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال، كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمامها، خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال، ويتيح توفر المرونة للمؤسسة إمكانية الخيار من بين بدائل عديدة عندما تحتاج المؤسسة إلى التوسيع أو لإنكماش في مجموع الأموال التي تستخدمها وإمكانية إستخدام المتاح من الأموال عند الحاجة لها، وتفقد المؤسسة الكثير من مرونتها في الحالات التالية:¹

¹ المرجع نفسه، ص 157.

- 1- إذا زادت إلتزاماتها لأن الزيادة تحد من القدرة على الإقتراض بشروط معقولة بالرغم من توافر الأموال في الأسواق، وقد لا تستطيع الإقتراض مطلقاً الأمر الذي قد يضطرها للجوء إلى زيادة رأس المال.
- 2- تقديم ضماناتها للقروض الأولى التي حصلت عليها يجعل من أية قروض ومن جديدة تتطلب ضمانات أخرى وعدم توفرها يحد من قدرة المؤسسة على الإقتراض.

خامساً: التوقيت

يقصد بالتوقيت هو تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة لأجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط، لكن حاجة المؤسسة إلى الأموال في بعض الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت إذ قد تضطر إلى الدخول إلى سوق الإقتراض على الرغم من عدم مناسبة التوقيت.

سادساً: حجم المؤسسة

تتخذ المؤسسة عدة أحجام صغيرة، متوسطة أو كبيرة، وللحجم أثر كبير في إختيار مصادر التمويل، فكلما زاد حجم المؤسسة كلما وسع ذلك من إمكانية تنويع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلص من إمكانية ذلك، فالمؤسسات الكبيرة بحاجة إلى كل مصادر التمويل تقريباً على عكس المؤسسات الصغيرة التي تعتمد في تمويلها على أموال أصحاب المشروع، فنجد نسبة الإقتراض في المؤسسات الكبيرة وذلك لأن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات الكبيرة لأن لديها القدرة أكبر على خفض الديون.

سابعاً: نمط التدفق النقدي

المقصود بنمط التدفق النقدي الفترة الزمنية التي تقتضي على الإستثمار حتى يبدأ بتحقيق النقد من عملياته فالفترة الطويلة التي تقتضي على الإستثمار تبدأ المؤسسة بتحقيق النقد لها آثار سلبية على السيولة، لكن يمكن تقادي هذا الأثر بإختيار مصادر تمويل تتزامن مع وقت سدادها ومواقيت دخول النقد، ومن أفضل مصادر التمويل من منظور السيولة هو رأس المال، فبإضافة إلى عدم الحاجة لإعادته إلى أصحابه كما الإقتراض، فإنه بالإمكان توزيع الأرباح حسب ظروف المؤسسة بينما لو تم التمويل بواسطة القرض فإن دفعات الفائدة والأقساط تشكل عبئاً كبيراً والتزاماً يدفعها حتى ولو لم يتحقق أي ربح.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص 157 - 159.

خاتمة الفصل

إن أهمية ودور الوظيفة المالية جعلتها من الوظائف الأساسية في المؤسسة، وأصبحت تحتل مكانة هامة في الهيكل التنظيمي الإداري في المؤسسة، بحيث تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة وتستخدم التخطيط، التنظيم، الرقابة، وتوزيع الأموال و المسؤوليات للمؤسسة، كما تعتمد كذلك على عدت وسائل من التقنيات التسيير الخاصة بالتحليل المالي الذي يقدم صورة عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة و السياسات المتبعة في إتخاذ القرارات في أوقاتها المناسبة والتي تكون من صلاحيات المدير المالي وتعتمد على كفاءته و خبرته.

بالإضافة إلى كونها الوظيفة المسؤولة عن إختيار أحسن مصدر لتمويل و الذي يحقق أقل تكلفة وأكبر عائد ممكن.

الفصل الثاني:

المردودية في المؤسسة

الإقتصادية

مقدمة الفصل

إن الغرض الأساسي لأي مؤسسة هو المحافظة على مكانتها في السوق مما يجعلها تعمل باستمرار وبأكثر نشاط وأقل تكلفة من أجل تحقيق مردودية لمزاولة نشاطها الاقتصادي.

لهذا سننظر في هذا الفصل إلى دراسة المردودية باعتبارها من أهم الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات الاقتصادية لتقييم أدائها الاقتصادي وحيث يتم الحكم عن طريقها على مستوى الحالة المالية للمؤسسة.

وتكمن أهمية دراسة المردودية في إعتبارها الأداة الرئيسية للحكم على مدى نجاعة الإدارة المالية وقد قسمنا الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المردودية
- المبحث الثاني: آليات تحسين المردودية
- المبحث الثالث: الوظيفة المالية والمردودية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المردودية

تهدف كل مؤسسة سواءً كانت صناعية، أو تجارية في نهاية كل دورة إنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل التكاليف، أي مردودية جيدة من خلال توظيفها لرؤوس الأموال الممكنة وإستخدامها لمختلف الطرق المتاحة إستخداماً عقلياً، وذلك للمحافظة على إستمرار العملية الإنتاجية والتطلع إلى مكانة مرموقة في السوق.

المطلب الأول: ماهية المردودية

أولاً: تعريف المردودية

تتميز المردودية باختلاف العناصر الداخلة في حسابها، وكذلك للتقسيمات الداخلة في معادلتها نظراً للمدلول الذي تقدمه كل نسبة في معادلة المردودية، كما أن معنى كلمة المردودية يختلف باختلاف أصل المصطلح.

فهناك من يرجع أصل كلمة مردودية إلى الترجمة اللغوية المباشرة للمصطلح الفرنسي (rentabilité)، حيث أن كلمة (rente) تعني ربح أو إيراد، أو (rende) والذي تعني رد أو إعادة وهذا الفعل نفسه مشتق من مرادفية من كل من اللغة اللاتينية الشعبية (rendita)، واللغة اللاتينية الكلاسيكية (renddita) ، اللذان يعنيان (somme rendué) أي مبلغ معاد.

كما يمكن تعريف المردودية على أنها " الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية."

ومن هنا يتضح أن المردودية هي النتيجة المتحصلة من إستخدام أداة التي أعطت النتيجة. ويرد هنا فرق بين كل من الربحية والمردودية حيث يعبر عن الربحية بالعلاقة التالية:

$$100 \times \text{الربحية} = \text{النتيجة} / \text{رقم الأعمال}$$

ومنه فالربحية تدخل في حساب المردودية فهي مرحلة من مراحل تكون المردودية وإلينا العلاقة: نسبة الربحية = سرعة دوران رأس المال المستثمر × نسبة المردودية.

حيث سرعة دوران رأس المال تمثل عدد المرات التي يصبح فيها رأس المال رقم أعمال أو مبيعات حسب

$$\text{العلاقة: } 1 \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

¹ زكريا لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الإستغلال والخطر المالي (دراسة حالة مؤسسة ليندغاز وحدة ورقلة_ الجزائر خلال 2000_2009)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 78- 80.

- كما يمكن تعريفها بأنها "مؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إصدار نشاطها الإنتاجي، بصفة عامة ترتبط المردودية بنوعين من الخطر:
- 1- **الخطر الاقتصادي من خلال تغيير النشاط:** وهو عبارة عن خطر المرتبط بإستعمال الأصول في محيط عشوائي الذي يمكن تفسيره بتغير رقم الأعمال، نتائج الإستغلال، إحتياجات لرأس المال العامل.
- 2- **الخطر المالي:** يمس المؤسسات التي تعتمد بصفة كبيرة على المديونية، وبالتالي تصبح ملزمة بتحمل عبء المديونية المتمثل في تضخم المصاريف المالية".¹
- كما تعتبر المردودية "مقياس النجاعة المالية وهي تمثل التعويض عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة أثناء قيامها بالإستثمار، ويقابل مفهوم المردودية بمقارنة النتائج بالموارد المستخدمة للحصول عليها، ومفهومها ممتد وواسع جداً، فالمردودية تتبلور في تحقيق فائض من العلاقة بين التكلفة والعائد ويعبر عنها في صورة وحدة نقدية".²
- كما تعرف على أنها: "هدف من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، ويرى بيتر دركار بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها".³
- وقد عرفها: أيضا (cabyjaikoohe Jérôme): "على أنها قدرة الشركة على تحصيل فوائد وتتمثل في العلاقة بين النتائج التي تحصلت عليها والموارد التي وضعت تحت تصرفها من أصول مادية وغير مادية و أموال".⁴
- كما عرفت بأنها: "القدرة على الإنتاج وتنمية قيمة المؤسسة، وتقاس بالعلاقة بين النتيجة المحققة و قيمة الوسائل المستخدمة من أجل الحصول على هذه النتيجة"⁵
- كما عرف بيار كونسو المردودية على أنها "المقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها و الوسائل المستعملة".⁶

¹ خميسي شيه، التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 97.

² رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و مؤشرات تقييمه دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إستراتيجية المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011، ص 43.

³ عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011، ص 93.

⁴ Jerome coby, , **Analyse financière**, pearson, Education, Paris,France,2003,p57.

⁵ Jean-Yves , **Eglem et al Analyse comptable et limancier**, dunod, France, 10ème édition, 2005,p171.

⁶ Pierre conso et Farout Hemici, **Gestion financière de l entreprise**,Dunod,10eme édition, paris, 2002,p274.

ثانياً: أهمية المردودية

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:

- 1- إعطاء من أجل إستقلالية المؤسسة ودوامها، ويتجلى ذلك فيما يلي:
 - إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان.
 - تجديد الإستثمارات القديمة دون اللجوء أو الإعتماد على القروض بنسبة كبيرة.
 - تحقيق التوازن المالي (الإستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة).
- 2- المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة، ويتجلى ذلك فيما يلي:
 - زيادة الإستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي.
 - التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط المؤسسة.
 - إنخفاض التكاليف (مصدر تمويل خارجي) وبالتالي الإستقلالية المالية.

هدف المؤسسة هو تحقيق الربح وذلك بإعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسيطرة في برنامجها ومن بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة نظراً لمسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم المنافسة والتقدم الموجود.¹

ثالثاً: خصائص المردودية

تتلخص خصائص المردودية في النقاط التالية:²

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة.
- لا تستشعر المؤسسة الحاجة المالية الملحة إليها في كل لحظة من حياتها.
- تمثل ظهرياً هدفها متعارض مع السير والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من سيولة لا يتأتى مردودية مناسبة.
- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص معين إلا أنه يمكن أن تكون نسبية وجزئية وتقسيمية.
- تبعاً لشخصيتها يؤثر عليها السياسات المختلفة كثيراً أو قليلاً مثل سياسات الإستثمار (إهلاك المخصصات)، السياسات المالية (المديونية، الدائنية) والسياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي).

¹ Patrick Piget, **Gestion Financiere de l'entreprise**, 2eme édition, economica, paris, France, 2005, p105 .

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000، ص 59.

المطلب الثاني: العناصر المؤثرة على المردودية و الأدوات المرتكزة عليها

من خلال معرفة العناصر المؤثرة على المردودية يؤدي إلى المساهمة في تحقيق الربحية ، كما تمكننا من معرفة مصدر قوة وضعف المردودية المحققة من طرف المؤسسة وكذلك معرفة الأدوات المرتكزة على المردودية.

أولاً: العناصر المؤثرة على المردودية

تهتم المردودية بجملة من المكونات هي:

- 1- **الإنتاجية:** وهي مؤشر يقاس بنسبة كمية السلع المنتجة إلى كمية العوامل المستهلكة، ويؤثر بشكل مباشر على المردودية الاقتصادية بالمساهمة في تتبع تغيرات التكاليف ويمكن صياغتها كآتي:

$$\frac{Imax}{Va}$$

حيث : **Va**: القيمة المضافة. **Imax**: الأصول الثابتة للإستغلال.

- 2- **الفعالية:** تقيس رأس المال الاقتصادي عن طريق سرعة دوران رأس المال المستعمل وتتعدد بتعدد قياسات رأس المال المستعمل، ونستطيع حساب سرعة دوران عناصر الأصول كآتي:

$$VR = \frac{CA}{AT}$$

حيث **VR**: سرعة الدوران **CA**: رقم الأعمال **AT**: الأصل الإجمالي

من خلال تحليل مركبات المردودية نستنتج دور وأهمية هذه الأخيرة كنتيجة تساهم في نجاح سيرورة سياسة المؤسسة كما نخلص إلى أن المردودية الاقتصادية تتوقف على النتيجة الاقتصادية في حين أن المردودية المالية تتوقف على النتيجة الصافية إما عن العلاقة التي تربط كل من المردوديتين معا تسمى بأثر الرفع المالي.¹

¹ ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة، دراسة حالة مطاحن الواحات وحدة تفرت 2013، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم وتسيير، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012 / 2013، ص 6.

ثانيا: الأدوات المرتكزة على المردودية

1- معدل المردودية المتوسطة: يحسب معدل المردودية المتوسطة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المتوسطة } Rm = \frac{\text{النتائج المتوسطة}}{\text{المبلغ المتوسط لرأس المال}}$$

حيث نعبر عن النتائج المتوسطة كالتالي:

$$\text{النتائج المتوسطة} = \text{مجموع النتائج السنوية} / \text{عدد السنوات}$$

ويمكن احتسابها اعتماداً على الفائض الإجمالي للإستغلال EBE القدرة على التمويل الذاتي CAF، النتيجة الصافية.... الخ.

2- معدل الإسترجاع: هو المدة الضرورية لإسترجاع رأس المال المستثمر في المشروع من خلال

تجميع العوائد المنتظرة منه، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة الإسترجاع } D_r = (\text{تكلفة الاستثمار} / \text{التدفق النقدي السنوي}) \times 360 \text{ يوم}$$

إذا كنا بصدد المفاضلة بين مجموعة من البدائل الإستثمارية، فالبديل الإستثماري المناسب هو الذي يسترجع رأسماله في أقصر مدة زمنية.¹

المطلب الثالث: أنواع المردودية

نظرا لتعدد وجهات النظر حول المردودية توجد عدة أنواع أهمها: المردودية التجارية، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.

أولاً: المردودية التجارية

هي المردودية من وجهة نظر النشاط الإستغلالي العادي لمؤسسة والمعبر عنها بالنسبة للمبيعات.

كما تعرف أيضاً أنها معدل الربحية حيث يوضح مقدار الأرباح التي تحقق مقابل كل وحدة من إجمالي المبيعات مما تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة الواحدة، كما يمكن مقارنة هذه النسبة بنسبة معدل الأرباح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في الرقابة على المبيعات وهي تحسب كالتالي:²

$$\text{المردودية التجارية (الإستغلال)} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 315، 316.

² يوسف حسان يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات، التوازن المالي، وسائل التمويل، معايير الاختيار والمفاضلة)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 104.

ثانيا: المردودية الاقتصادية

تدعى كذلك بمردودية الإستغلال فهي تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق المردودية إنطلاقا من نشاطها الأساسي فقط، لذلك تسمى أحيانا بمعدل المردودية الجزئية لأنها لا تأخذ بعين الإعتبار الأنشطة المالية والإستثنائية وتقيس فقط نسبة نتيجة الإستغلال إلى الأصول الاقتصادية (أو الأصول الصافية) أي مدى مساهمة الأصول الاقتصادية المستثمرة المكونة من الإستثمارات الصافية والإحتياج في رأس المال العامل في تحقيق نتيجة الإستغلال المحصل عليها بالفرق بين إيرادات ومصاريف الإستغلال.¹

كما يمكن تعريفها بأنها المردودية التي تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الإستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الإستغلال ممثلة بنتيجة الإستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية ونقاس بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الإستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

ثالثا: المردودية المالية

لكي تتطور المؤسسة لأبد عليها من أن تستثمر، والإستثمارات يجب أن تمول وهذا يعني تدعيم الأموال الخاصة وهذا التدعيم يعني اللجوء إلى المساهمين القدامى أو المستثمرين الجدد، وهذا الأمر طبيعي كون المؤسسة لا تستطيع الإستمرارية بدون دعم مساهميها، وإن هؤلاء ينتظرون منها مكافئة عادلة لقاء تحملهم المخاطرة.

كما تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية، وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى إستخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال.³

والمردودية المالية تهتم في الأساس المساهمين لأنهم بصفتهم أصحاب المؤسسة يريدون أو يهدفون إلى تحقيق الربح، ويتم حسابها وفق للعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص 214.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص 281.

³ Sylvie de coussergues, Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, édition, dunad, paris, 5eme, édition, 2007, p119.

كما يمكن تعريف المردودية بمردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتوقع من استثمار أموال أصحاب المؤسسة. حيث أن النتيجة الصافية والأموال الخاصة مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في الحالات الخاصة ويعود السبب في عدم التساوي إلى : وجود أثر الرفع المالي ،وهذا الأخير يتمثل في الفرق ما بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.¹

المطلب الرابع: مؤشرات قياس المردودية

يستعمل تحليل المردودية في الكشف عن بعض العناصر التي تُحققها معادلة المردودية الكلية فمعادلتها تحوي بسط ومقام وكلاهما يخضع لتغيير ومنه لدراسة المردودية يجب معرفة نماذج قياسها وكيفية تحليلها.

أولاً: نماذج قياس المردودية

1- نموذج دويون لتحليل المردودية:

سُمي هذا النموذج على اسم الشركة التي طورته، وهي شركة دويون الأمريكية، وتقوم فكرة هذا النموذج الذي إكتسب شهرة واسعة كأداة فعالة في تحليل الأداء المالي والرقابة عليه وعلى التعرف على ربحية المبيعات وإنتاجية الأصول، وقد إكتسب هذا النموذج شهرته بسبب مساعدته الفعالة في تتبع العناصر المؤثرة في القوة الإيرادية في كل من قائمة الدخل والميزانية.

يوضح هذا النموذج المتسم بالبساطة والشمولية أن المردودية الاقتصادية تتحدد من خلال عنصرين هامين يتمثل الأول في الربحية أو هامش الربح.²

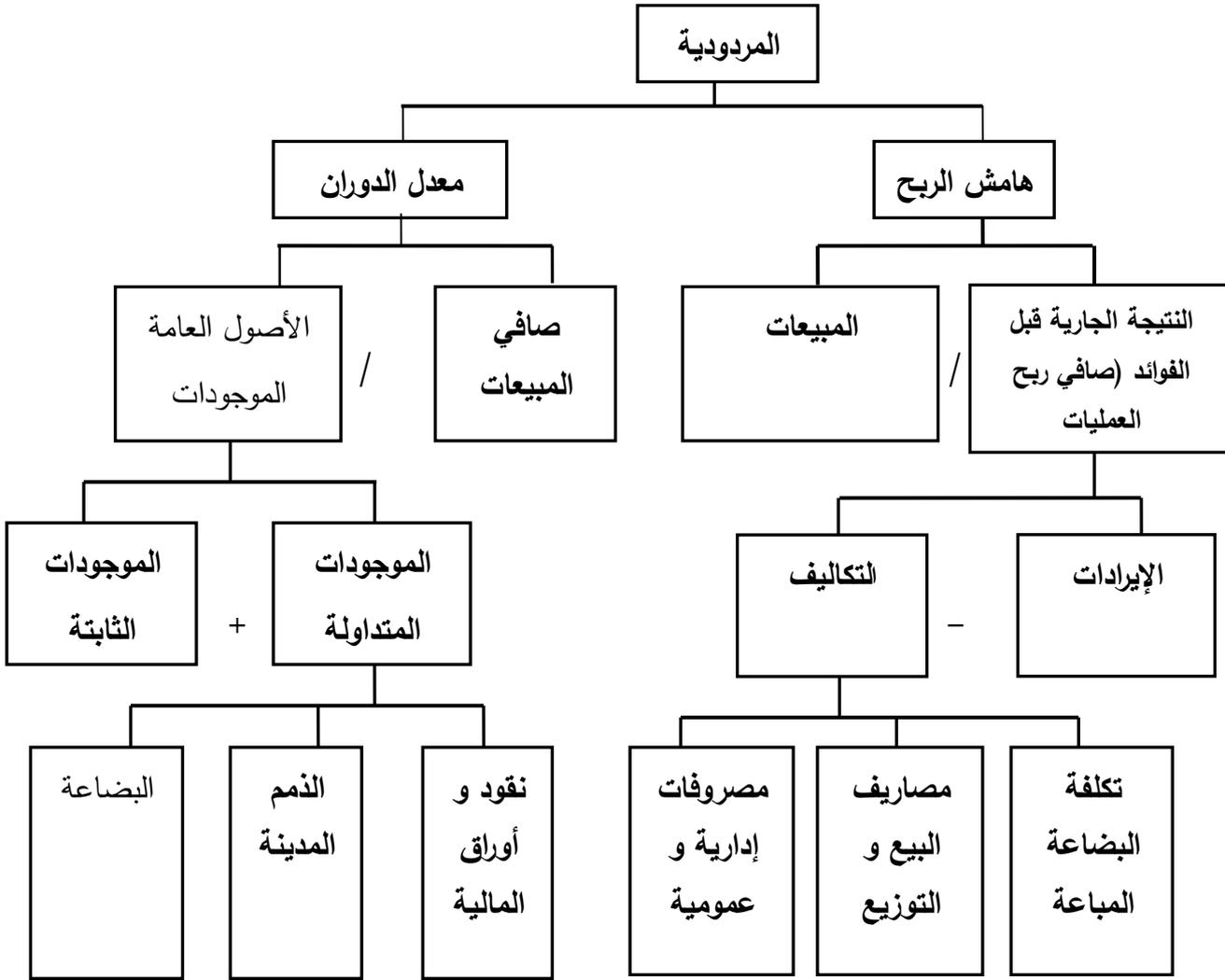
يساعد نموذج دويون في تحديد نوع من الترابط بين المتغيرات المالية المؤثرة في نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية، وذلك من خلال بيان تأثيرها على كل من صافي الربح بعد الفائدة والضريبة وحقوق الملكية وهي قيم كل من البسط في النسبة المذكورة. ويعتبر هذا النموذج من أفضل الأساليب لتحليل المردودية.³

¹ سعيدة بورديمية، التسيير المالي، مطبوعة الدروس المقدمة في مقياس التسيير المالي، قسم علوم التسيير، جامعة قلمة، 2014، 2015، ص ص 39، 40.

² زكريا لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال والخطر المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 80، 81.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص ص 221، 222.

الشكل رقم (2-01): نموذج دويون



المصدر: زكريا لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الإستغلال والخطر المالي (دراسة حالة مؤسسة ليندغاز وحدة ورقلة_ الجزائر خلال 2000_ 2009)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص83.

2- طريقة الإحلال المتسلسل:¹

تعتبر طريقة الإحلال المتسلسل من أهم طرق تحليل النشاط الاقتصادي، فهي بذلك أداة فعالة في يد المؤسسة لتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية، فالإحلال المتسلسل طريقة تسمح بتحديد أو قياس تأثير عوامل مستوى معين في الظاهرة المؤثرة فيها، فالعوامل هي أسباب الظاهرة، والظاهرة هي نتيجة التفاعل الأسباب، لذلك فأساس الطريقة هو تحديد نظام العلاقات السببية، أي تحديد النتيجة والأسباب المؤثرة

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001، ص ص 88، 89.

فيها، وتستمر عملية تحديد العلاقات السببية للظاهرة أو ما يسمى بالرسم المنطقي الذي هو على شكل شجرة.

ثانياً: تحليل وقياس المردودية

يعتبر تحليل المردودية من المؤشرات الاقتصادية المهمة في تحديد مستوى كفاءة الأداء ومن مؤشرات المردودية نسبة المردودية التجارية، نسبة المردودية المالية، نسبة المردودية الاقتصادية والتي سيتم تحليلها وكذلك توضيح كيفية قياسها.

1- قياس وتحليل المردودية التجارية:

تمثل المردودية التجارية الفائض المتولد من الأنشطة الصناعية والتجارية للمنظمة بقدراتها على إستخلاص فائض من التشغيل. ينتج عن ذلك أن المردودية التجارية مرتبطة بدورة التشغيل لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الإنتاج والمتاجرة.

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي الإستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

يتم التعبير عن المردودية التجارية والصناعية بالهامش الإجمالي والذي تستقطعه المؤسسة من سعر تكلفة البضائع المباعة، إذ هي تعرف غالباً كإجمالي فائض التشغيل أو ما يعرف بالفائض الإجمالي للإستغلال (ebe). ولقد أختير مفهوم الفائض الإجمالي للإستغلال كعنصر أساسي لقياس الأداء التشغيلي لأنه يمثل هامش الحركة للمنظمة كما يؤكد أحد المؤلفين إذ هو مؤشر المردودية الأكثر أماناً وثقة من نتيجة التشغيل المعتادة.

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات أ ورقم الأعمال خارج الرسم}}$$

تحدد المردودية التجارية هنا بنسبة هامش الربح، وتدرس المردودية التجارية هنا نتيجة النسبة الصافية مقارنة برقم الأعمال خارج الرسم أو الضريبة وهي من المؤشرات المهمة في تقييم أداء المؤسسة وتعتبر هذه النسبة عن مستوى مردودية الدينار الواحد من المبيعات ومنطقياً كلما زادت النسبة عن معيار المقارنة سواء كان المعيار التاريخي أو الصناعي، كلما تحسن الأداء الإدارة المؤسسة والعكس صحيح دائماً، حيث أن الإنخفاض يشير إلى هبوط وتدهور مردودية المبيعات باعتبارها أحد أهم عناصر التشغيل في المؤسسة.¹

¹ حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء، E.N.I.P، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص ص 96، 97.

ولإشارة أن الإتجاهات التحليلية الحديثة فيما يعرف بحاسبة المسؤولية، فإنه يتم حساب المردودية التجارية لكل قسم من أقسام، أو لكل فرع من فروع المؤسسة، وغرض هنا هو بيان مردودية مبيعات كل قسم أو فرع، قبل الوصول إلى مردودية مبيعات المؤسسة ككل ويساعد هذا النوع من التحليل إلى تقييم الأداء الفرعي لمؤسسة الأعمال والذي يساعد الإدارة وفق نتائج تقييم الأداء إلى رقابة أداء الأقسام والفروع، وتصحيح مسارها ورفع إنتاجها.

■ تركيبة المردودية التجارية:

طالما نحن بصدد الحديث عن فعالية وكفاءة الموارد المستخدمة في التشغيل، فيمكن دراسة العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE)}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{إحتياجات تمويل الدورة التشغيلية}}$$

وكذلك عن طريق الفائض من رأس المال العامل و الأصول الجارية:

$$\frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE)}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{رأس المال العامل}}$$

$$\frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE)}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الجارية}}$$

بالنظر إلى التفاعلات بين المتغيرات الموضحة سلفا تعتمد المردودية التجارية للمؤسسة على:

- الهامش التجاري لرقم الأعمال (سياسات التسعير).
- درجة ومستوى تشغيل إحتياجات رأس المال العامل معبرا عنها بسرعة دوران المخزون السلعي، حسابات القبض وحسابات الدفع (سياسات مالية قصيرة الأجل).¹

2- قياس وتحليل المردودية الاقتصادية:

نستطيع تحليل المردودية الاقتصادية إلى مركبتين هما معدل الربحية الاقتصادية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية، يتم تحليل المردودية الاقتصادية إلى مركبتين كما يلي:²

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} * \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

حيث: الأصول الاقتصادية = الإستثمارات الثابتة + الإحتياجات من رأس المال العامل

¹ المرجع نفسه، ص ص 97، 98.

² عبد السلام بن جدو، المردودية المالية والاقتصادية وتحليل المخاطر، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات للسنة الثانية مالية، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2013.

ويلاحظ أن المردودية الاقتصادية تتشكل من نسبتين أساسيتين أو معدلين وهما:

أ- معدل الربحية الاقتصادية:

يتمثل معدل الربحية الاقتصادية في النسبة الأولى (نتيجة الإستغلال/ رقم الأعمال)، وكتفسير مالي لهذا المعدل فإنه يمثل مؤشر لقياس المردودية التجارية، وبمعنى آخر هو عبارة عن مؤشر للفعالية التجارية للمؤسسة، إذ يعبر عن السياسة السعرية وسياسة تسيير الإستغلال للمؤسسة، فباختبار رقم الأعمال رأس المال التجاري مصدره الزبائن، فإن معدل الربحية الاقتصادية يسمح بتتبع ما إذا كانت المؤسسة تستعمله بشكل جيد.

ب - معدل دوران الأصول:

يتمثل معدل دوران الأصول في النسبة الثابتة (رقم الأعمال/ الأصول الاقتصادية)، فيقدر ما يكون هذا المعدل أكبر بقدر ما يكون الأصل الاقتصادي فعالاً، حيث يستعمل المحلل المالي هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الإستعمال الجيد لمواردها الإنتاجية ومدى قدرتها على ترجمة رأسمالها الاقتصادي إلى رقم أعمال، ويمكن من خلال هذا التحليل معرفة مصدر ضعف أو قوة المردودية الاقتصادية المحققة من طرف المؤسسة.¹

3- قياس وتحليل المردودية المالية²

تقييم المردودية الكيفيات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال. إن قياس وإيجاد المردودية المالية يعتمد على كل من الأموال الخاصة بقيمة المبيعات ويعطي القانون العام للمردودية المالية كما يلي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / أموال الخاصة

ويتم حسابها بالإعتماد على مؤشرين هامين هما:

أ- النتيجة الصافية (الربح):

تشمل النتيجة الصافية عند استخدام الإستثمارات أو مجموع النتائج مخصوم منها التكاليف.

تعبر المردودية المالية من جهة النتيجة الصافية عن إجمالي ما تحصلت عليه المؤسسة من جراء إستخدامها للموارد المتاحة أثناء العملية الإنتاجية وتنقسم إلى:

¹ المرجع نفسه.

² حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء،

E.N.I.P، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- **مردودية المبيعات:** تعبر عن مردودية المنتجات المتحصل عليها خلال دورة الإنتاج، ويمكن كتابتها بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية المبيعات} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات}}$$

- **مردودية الأموال الخاصة:** توضح هذه المردودية عائد صاحب المشروع من خلال مساهمته في رأس مال المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{أموال خاصة}}$$

إرتفاع هذه النسبة يعني إيجاد رؤوس أموال جديدة لتمويل المشاريع، أما إنخفاضها فمعناه أن المؤسسة تعاني من صعوبات في جذب وإيجاد الأموال الخاصة.

- **مردودية إجمالي الأصول:** توضح هذه النسبة مردودية وسائل الإنتاج عند التشغيل وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب- التدفق النقدي:

يمثل المعيار الثاني الذي تقاس به المردودية المالية، وهو الفرق بين الإيرادات المحققة من المبيعات وما أنفق من أجل تحقيق هذا الحجم من المبيعات وذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح ويعرف بأنه: " يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها الإنتاجي من خلال قدرتها الذاتية وذلك بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافاً إليها عنصرين آخرين يعبران كذلك عن موارد المؤسسة الداخلية وهما الإهلاكات والمؤونات ".

وحسب هذا المعيار، تنقسم المردودية المالية إلى:

- **مردودية المبيعات:** تقيس مدى مساهمة رقم الأعمال في خلق حركة التدفقات النقدية داخل المؤسسة التي تسمح لها بمباشرة نشاطها وتكتب بالعلاقة:

$$\text{مردودية المبيعات} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{المبيعات}}$$

- **مردودية الأموال الخاصة:** تعطي صورة واضحة عن مدى مساهمة الأموال الخاصة في خلق تدفقات المؤسسة خلال فترة الإستغلال وتكتب بالعلاقة:¹

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹ المرجع نفسه، ص ص 100، 101.

■ **مردودية إجمالي الأصول:** تقيس مدى مساهمة الأصول في خلق التدفقات النقدية وتكتب بالعلاقة:

$$\text{مردودية إجمالي الأصول} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

التدفق النقدي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس المردودية فبفضله تتمكن المؤسسة من:

- التمويل الكامل أو الجزئي لإستثماراتها الجديدة.
- الرفع من رقم الأعمال.
- الإقتراض لتمويل مشاريعها الإستثمارية.
- تسديد الديون البنكية الخاصة بتمويل الإستثمار.¹

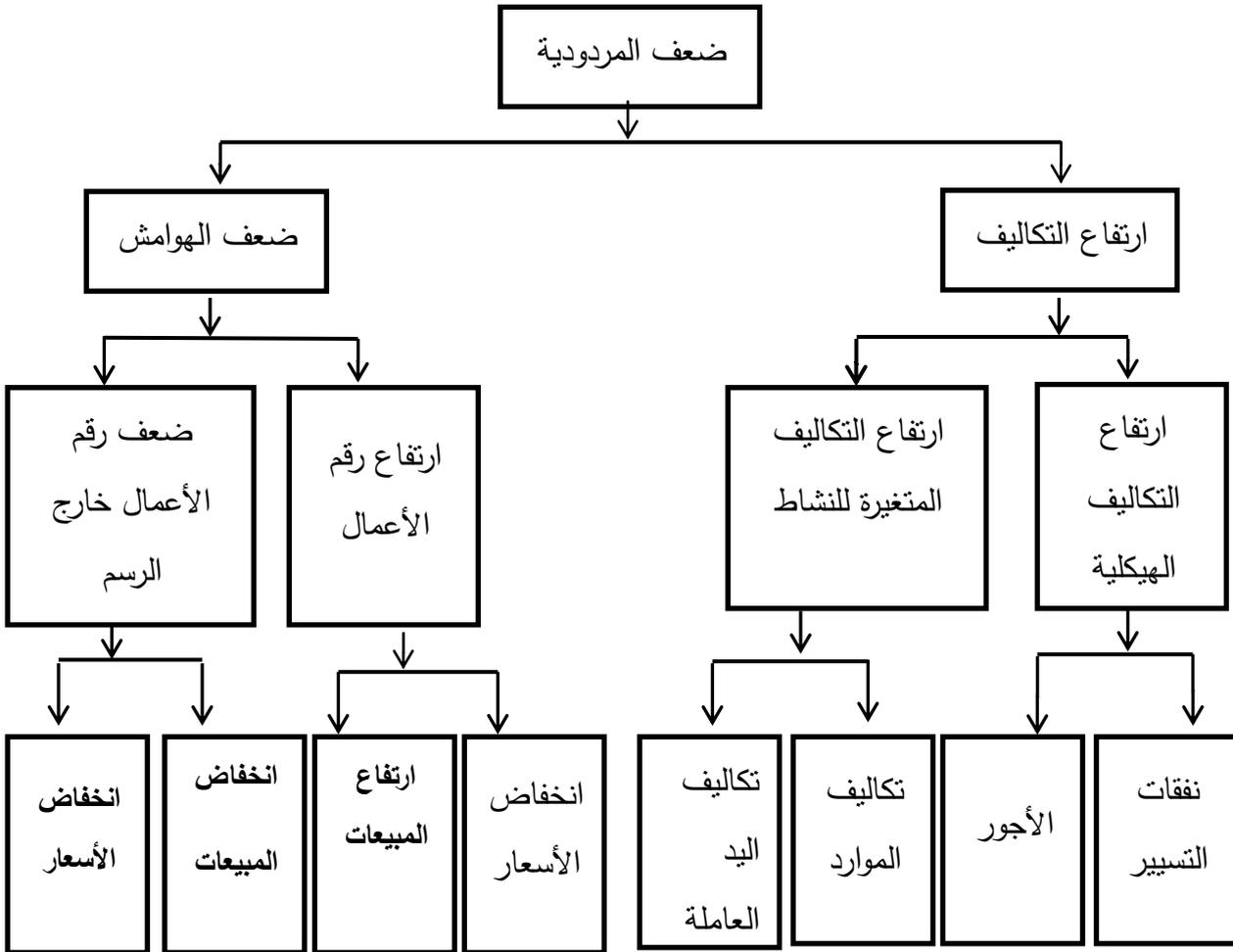
¹ المرجع نفسه، ص 103.

المبحث الثاني: آليات تحسين المردودية

المطلب الأول: أسباب ضعف المردودية

هناك عدة عوامل تؤثر على المردودية وتؤدي إلى ضعفها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-02): أسباب ضعف المردودية و العوامل المؤثرة فيها



المصدر: بوالحليلة عبد الحكيم، العجز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية (دراسة حالة للمقولة العمومية لصناعة الأثاث لولاية قسنطينة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، د ن، ص 94.

من الشكل السابق يمكننا أن نستخلص عاملين لضعف المردودية هما:¹

¹ بوالحليلة عبد الحكيم، العجز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية (دراسة حالة للمقولة العمومية لصناعة الأثاث لولاية قسنطينة)، مرجع سبق ذكره، ص 94.

أولا: إرتفاع التكاليف

يعود إرتفاع التكاليف إلى إرتفاع كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

1- إرتفاع التكاليف المتغيرة:

تعرف التكاليف المتغيرة على أنها: "التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة، ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة هي:

أ- إرتفاع تكاليف التمويل: من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع تكاليف التمويل نذكر:

عدم توفر موردين، عدم توفر مصلحة الشراء على المعلومات الكافية بخصوص المخزون المالي الموجود في المؤسسة، إرتفاع مصاريف النقل والتخزين، الشراء بكميات قليلة يضيع على المؤسسة فرصة الحصول على تسهيلات نقدية (الخصم النقد)، إنقطاع المخزون، المخزونات التالفة، سوء تخطيط الطلبات... إلخ.

ب- إرتفاع تكاليف البيع والتسويق: يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل مثل: تقلص سلسلة المنتجات عدم الوفاء بالطلبات، عدم إحترام أجل التسليم، الجهل بإحتياجات الزبائن، الجهل بسياسة المنافسين، إنعدام الكفاءة لدى رجال البيع، ضعف خدمات ما بعد البيع.. إلخ.

ج- إرتفاع تكاليف الإنتاج: بسبب العجز في تخطيط الإنتاج، إمتلاك معدات متطورة وغير متحكم فيها، وجود ضياع للوقت عند تغيير الإنتاج، فضلات ومهملات معتبرة بسبب رداءة نوعية المواد الضياع التكنولوجي وضعف الرقابة على تكاليف الإنتاج وسعر التكلفة.

كما تجدر الإشارة إلى بعض الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى إنخفاض التكاليف المتغيرة من أهمها: إرتفاع الأجور، إرتفاع حجم المبيعات، زيادة أسعار المواد المستعملة في دورة الإنتاج، زيادة تكاليف التسيير، زيادة اليد العاملة وبالتالي زيادة التكاليف.

2- إرتفاع التكاليف الثابتة:

تعرف التكاليف الثابتة على أنها: "التكاليف التي تتحملها المؤسسة بصرف النظر عن حجم الإنتاج والتي تبقى مبالغها ثابتة دون تغيير، ومن الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع التكاليف الثابتة هي:

- التغير في نشاط المؤسسة وهذا يحتاج إلى تكاليف كبيرة.
- إرتفاع الفوائد والعملات وزيادة الضرائب.
- التقدم التقني.
- إهتلاك الآلات.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص 94-98.

ثانيا: ضعف رقم الأعمال

يعكس ضعف رقم الأعمال إنخفاض في حجم المبيعات أو إنخفاض في أسعار البيع للمنتجات.

1- **إنخفاض حجم المبيعات:** يعود إلى أسباب عديدة من بينها:

- ضعف حصة المؤسسة في السوق.
- ضعف قدرتها التنافسية وذلك لإنتشار السلع البديلة ونجاح المنافسين في تقديم منتجات أفضل.
- ضعف الترويج للمبيعات وانعدام خدمات ما بعد البيع.
- الكساد الذي تتعرض له الصناعة التي تنتهي إليها المؤسسة أو يتعرض لها الاقتصاد القومي.

2- **إنخفاض سعر البيع:** إن ظروف السوق واشتداد حدة المنافسة قد يفرضان على المؤسسة البيع بأسعار غير ملائمة وقد تلجأ إلى تخفيض سعر البيع لزيادة الطلب على المنتجات، كما يضاف إلى ذلك التدخل الحكومي من وقت لآخر للتحكم في الأسعار.

3- **بطء دوران الأصول الاقتصادية:** نعني بكلمة بطء هو طول فترة تحويل أصول المؤسسة إلى سيولة، فمن أسباب بطء دوران الأصول الاقتصادية هي:

- وجود إستثمارات ضخمة غير مستغلة، أي أنها عبارة عن أموال مجمدة.
- وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما كسوء التسويق... الخ.
- طول فترة الإنتاج وذلك لنقص الآلات والمعدات المتطورة وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض المبيعات.
- صعوبة تحصيل الديون.¹

المطلب الثاني: العوامل الدافعة لتحسين المردودية

تعتبر المردودية وسيلة في يد المؤسسة تستخدمها لتحقيق الأمن وكسب الثقة وتعاون كل المتعاملين معها، كما أنها تعتبر ضرورة مالية لأجل ضمان النمو والبقاء والاستمرار، وتحقيق الإستقلال المالي وذلك على النحو التالي:²

¹ المرجع نفسه، ص ص 98، 99.

² حاجي أسماء، فلفول خالدة ياسمين، دور تحديث الخدمات البنكية في تحسين مردودية البنك، دراسة تطبيقية في بنك الخليج الجزائر **AGB (2006، 2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماستير، تخصص مالية المؤسسات، فرع علوم مالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالم، الجزائر، 2015/2014، ص ص 87.

أولاً: تأمين البقاء والاستمرار والنمو للمؤسسة

إن ضمان البقاء والاستمرار والنمو للمؤسسة يتطلب إستثمارات ورؤوس أموال عاملة، وتمويل ذلك فإن الوسيلة الأكثر سهولة وأمناً هي التمويل الذاتي والذي يتكون أساساً من الإهلاك والنتيجة المحققة لذلك فإن المردودية تؤثر وبطريقة غير مباشرة على نمو المؤسسة من خلال تسهيلها لعملية الحصول على وسائل التمويل الخارجية وبشروط جيدة.

ثانياً: تحقيق الإستقلال المالي للمؤسسة

إن النتائج التي تحقها المؤسسة لها دور مزدوج فهي تساهم في زيادة رؤوس الأموال الخاصة ومن جانب الموارد أنها تعمل على زيادة الإحتياجات ومن ثم زيادة رأس المال الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الإستقلالية المالية للمؤسسة.¹

المطلب الثالث: آليات تحسين المردودية

ينطوي تحسين المردودية على إتباع مجموعة من الأدوات وتقنيات من أهمها تحليل التعادل وتحليل الرفع المالي والتشغيلي:²

أولاً: تحليل التعادل

تعتبر عملية تحليل التعادل في المنشآت أداة من أدوات الرقابة والتخطيط المالي ويتعلق بتحديد الأرباح والمخاطر في المستقبل وتساعد على زيادة الأرباح والمحافظة عليها وعلى ثباتها، ومن الضروري قبل عملية التوسع في المنشآت سواءً كان توسع في إنتاج أو إضافة خطوط الإنتاج يجب تحليل العلاقة بين كل من التكلفة وحجم الإنتاج والربح، وهو ما يعرف بالتحليل التعادل، وهو طريقة الفحص منظمة للعلاقة بين التكلفة والربح، وهو يعتبر من أهم التحليل الهامة لحصول الإدارة على معلومات حول سلوكيات التكاليف والأرباح.

1- نقطة التعادل:

هي تلك المستوى من النشاط الذي يساوي أو يتعادل عنده إجمالي التكاليف (الثابتة والمتغيرة) مع الإيرادات بحيث لا يكون هناك أي أرباح أو خسائر، أي أن الأرباح في هذا المستوى تساوي الصفر فكلما ابتعدت المنشأة عن نقطة التعادل لأعلى فإنها تحقق أرباح وإذا ابتعدت المنشأة عن نقطة التعادل

¹ المرجع نفسه، ص 88.

² مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبوزناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص ص 199، 200.

للأسفل فإن المنشأة هنا تحقق خسائر. ومن الضروري جداً معرفة أنواع التكاليف قبل تحديد ودراسة التعادل وهي تشمل ثلاث أنواع:

- أ- **التكاليف الثابتة:** وهي التكاليف التي لا تتغير وتبقى ثابتة بغض النظر عن الكمية المنتجة مثل: أجور، رواتب الإدارة والضرائب، الإيجارات... إلخ.
- ب- **التكاليف المتغيرة:** وهي مصاريف تتغير مباشرة مع حجم الإنتاج مثل: العمالة المباشرة، المواد الأولية، الزيوت، الكهرباء، الماء... إلخ.
- ج- **التكاليف الإجمالية:** وهي مجموع التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة.

2- أهداف تحليل التعادل:

- تحديد عدد الوحدات الازم إنتاجها و بيعها لتحقيق إيرادات مساوية للتكاليف الثابتة والمتغيرة.
- تحديد عدد الوحدات اللازم إنتاجها وبيعها لتحقيق حجم معين من الأرباح.
- معرفة حجم الأرباح المتوقع تحقيقها عند أي مستوى من مستويات الإنتاج.
- يستخدم في تحليل النفقات الإستثمارية حيث يمكن من خلال تحليل التعادل تحديد المبيعات ليصبح الاقتراح الإستثماري أكثر ربحاً للمنشأة.
- يساعد الإدارة في تحديد سعر البيع الملائم في مختلف الظروف.
- يساعد في هيكلة التكاليف مثل: زيادة التكاليف الثابتة مقابل تخفيض التكاليف المتغيرة كأن يتم إدخال معدات حديثة للإنتاج مما يقلل من التكاليف المتغيرة.
- يساعد الإدارة من تقييم البدائل.¹

3- كيفية حساب التعادل: يتم احتساب التعادل بأكثر من طريقة منها:

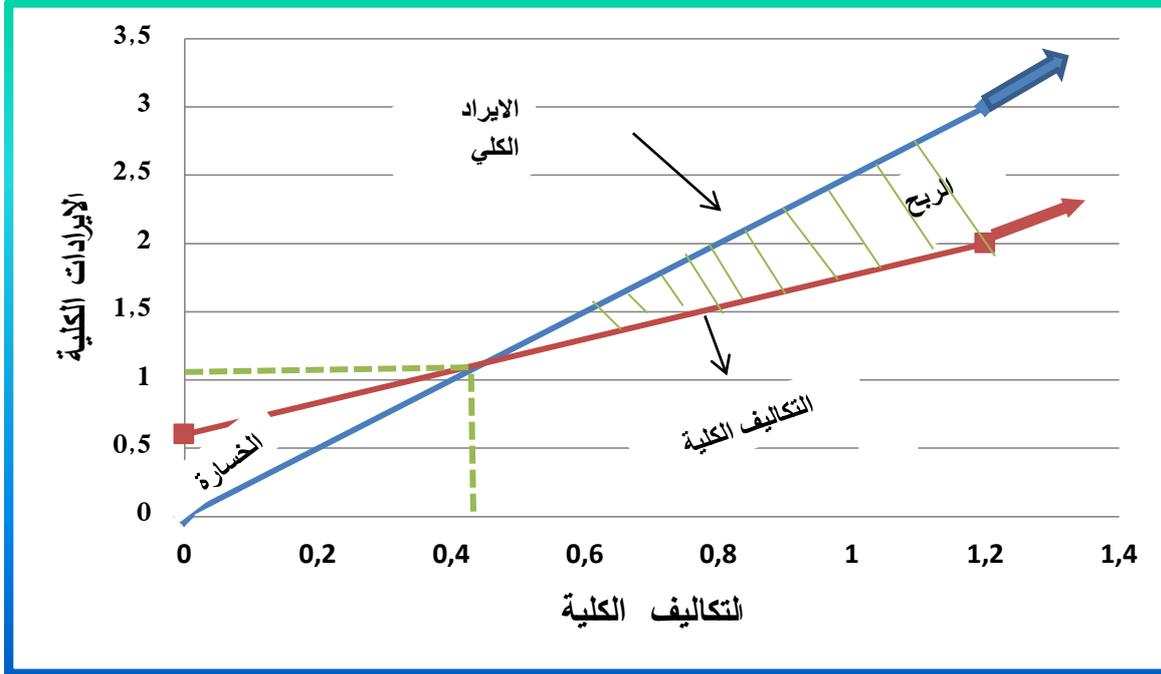
- أ- **طريقة الجدول البياني (التجربة والخطأ):** ويتم تكوين جدول لتحديد التكاليف والإيرادات عند كل مستوى من مستويات الإنتاج ونقطة التعادل هي حجم المبيعات التي تساوي عنده الإيرادات كلية مع تكاليف الكلية، لا يمكننا تحديد التعادل إلا بعد تحديد عدة أحجام من الإنتاج وبالتالي فإن هذه الطريقة قائمة على التجربة والخطأ ومن الصعب إتباعها لأنها تحتاج إلى وقت أطول وهي بدائية خاصة إذا كانت أحجام الإنتاج كبيرة، لذلك لا بد من إتباع طرق أخرى لإيجاد التعادل.²

¹ المرجع نفسه، ص ص 200، 201.

² عليان شريف وآخرون، إدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 250، 251.

ب- طريقة الرسم البياني: ويتم ذلك من خلال رسم منحني التكاليف الكلية ومنحني الإيرادات الكلية كما يلي:

الشكل رقم (2-03): منحنى التكاليف الكلية ومنحني الإيرادات الكلية



المصدر: عليان شريف وآخرون، إدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 250.

يتم إحتساب نقطة التعادل بيانياً عن طريق رسم منحني التكاليف الكلية ومنحني الإيرادات الكلية، ومن نقطة تقاطع المنحنيين نزل خط عمودي على خط الوحدات ليقطعه في نقطة معينة وهذه النقطة تمثل حجم التعادل بالوحدات، وكذلك من نقطة التقاطع منحني الإيرادات الكلية مع منحني التكاليف الكلية نرسم خط أفقي باتجاه خط المبالغ ليقطعه في نقطة معينة وهذه النقطة تمثل حجم التعادل بالمبالغ.

ج/ طريقة المعادلة (الطريقة الرياضية): يتم إحتساب التعادل رياضياً بناءً على علاقة بين حجم التكاليف وتكلفة الإيرادات، ويتم ذلك كما يلي:¹

$$\text{نقطة التعادل بالوحدات} = \frac{\text{التكاليف الثابتة السنوية}}{\text{هامش الربح الوحدة الواحدة}}$$

$$\text{هامش ربح الوحدة} = \text{سعر البيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}$$

¹ المرجع نفسه، ص 253.

4 - أنواع التعادل:

ينقسم التحليل التعادل إلى نوعين هما:¹

أ- **تحليل التعادل التشغيلي:** هو من بين الأساليب التي يتم إستخدامها من قبل الإدارة لتحديد النقاط التي فيها فقط تغطي الإيرادات الكلف وأنها تظهر مدى تأثير الأرباح أو الخسائر التشغيلية في حالة زيادة المبيعات وانخفاضها عند نقطة التعادل التشغيلي التي تمثل مستوى المبيعات التي تكون فيها الكلفة التشغيلية الكلية مساوية للإيرادات الكلية وأن الدخل التشغيلي فيها مساويا للصفر.

ب- **تحليل التعادل المالي:** هو ذلك الأسلوب المستخدم لتحديد النقطة التي فيها فقط تغطي الأرباح قبل الفوائد والضرائب كلف التمويل، وأنها تظهر التأثير الذي يمكن أن يحدثه التغيير الذي يحصل في حصة السهم العادي الواحد من الربح في حالة إرتفاع الربح التشغيلي أو إنخفاضه. النقطة التعادل المالي وهي تمثل مستوى الأرباح قبل الفوائد والضرائب الذي يؤدي إلى أرباح السهم العادي تساوي صفر.

ثانيا: الرفع التشغيلي

الرافعة التشغيلية تعرف بأنها التغير النسبي في الدخل التشغيلي (الربح قبل الفوائد والضرائب) الذي يحدثه التغير النسبي في المبيعات ويعنى آخر فإن:²

$$\text{درجة الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{التغيير النسبي في ربح التشغيلي}}{\text{التغيير النسبي في المبيعات}}$$

كما يمكن حساب أثر الرفع التشغيلي في المعادلة الآتية:

$$\text{أثر الرفع التشغيلي} = \frac{\text{نسبة الربح الحدي}}{\text{عائد المبيعات}}$$

ويمكن أن يستخدم هذا المعدل لتقدير نسبة التغير في الربح ومعدل العائد على الأصول الناتج من نسبة التغير في حجم المبيعات كما يلي:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص ص 318، 319 .

² عدنان تايه النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية (النظري والتطبيقي)، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 445.

$$\text{التغير في الربح} = \text{أثر الرفع التشغيلي} \times \text{التغير في المبيعات}^1$$

وترتبط درجة الرفع التشغيلي بهيكل تكاليف المنشأة، فكلما ارتفعت نسبة التكاليف الثابتة في هذا الهيكل يزداد الرفع التشغيلي والعكس بالعكس، وتحدد درجة الرفع التشغيلي (DOL) بالمعادلة التالية:

$$\text{DOL} = \frac{\text{عائد المساهمة (المساهمة الحدية)}}{\text{الربح التشغيلي قبل الفوائد الضريبية (EBIT)}}$$

كما تقيس درجة الرفع التشغيلي (DOL) مدى حساسية أو إستجابة التغير في ربح التشغيل أي الربح قبل الفوائد والضريبة (EBIT) للتغير الحادث في المبيعات ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$\text{DOL} = \frac{\Delta \text{EBIT}}{\Delta S}$$

وذلك حيث ΔEBIT : تمثل مقدار الزيادة أو النقص الحادث في قيمة ربح التشغيل وتمثل ΔS : معدل الزيادة أو النقص في قيمة المبيعات.²

ثالثاً: الرفع المالي

إذا كان الرفع التشغيلي يرتبط بهيكل التكاليف المنشأة فإن الرفع المالي على علاقة بهيكل تمويلها، فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية لتمويل رأسمالها المستثمر تزداد درجة الرفع المالي والعكس بالعكس.

1- تعريف الرفع المالي:

هي النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركة في التمويل على مصادر خارجية، وتهتم إدارة الشركات في معرفة أثر المديونية في هيكل التمويل للإستثمارات، حيث ينصب الإهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين إلى حقوق الملكية أو إلى الأموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة الشركة عند الإستحقاق.³

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 271.

² محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، طر، عمان، الأردن، 2006، ص ص 219-221.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010، ص ص 65، 66.

كما يمكن تعريف درجة الرفع المالي بأنها نسبة التغير التي تحدث في عائد السهم العادي بسبب تغير بنسبة معينة يحدث في ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب.¹

وهو أيضاً يتمثل في اعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم.²

ويقصد به أيضاً أثر الهيكلية المالية أو استخدام الديون على مردودية الشركاء، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقترضين يكون هذا الفائض في صالح المساهمين ونجد أثر الرافعة إيجابي، وعكس صحيح. فأثر الرافعة المالية يدرس العلاقة بين المردودية المالية والاقتصادية.³

2- كيفية قياس الرفع المالي:

تهتم هذه النسب بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهياكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر مرتبطة بها و أكثر النسب شيوعاً في الاستخدام:⁴

أ/ نسبة الرافعة المالية:

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن احتسابها من خلال المعادلة:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لمدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل وارتفاعها يعتبر مؤشراً سلبياً، أما انخفاضها فإنه يوضح إمكانية المنشأة المالية في تمويل إستثماراتها والوفاء بالتزاماتها.

ب/ نسبة الديون إلى حقوق الملكية (نسبة الديون إلى الأموال الخاصة):

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة أموال المنشأة على تغطية الفوائد المترتبة على إقتراضاتها من الخارج قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وهي تقاس بالمعادلة:

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 224.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012، ص 164.

³ وفاء معاودة، مراد حطاب، التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول تشخيص المؤسسات الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 07.

⁴ منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، دار وائل، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص ص

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق ملكية}} \times 100$$

ويعتبر إنخفاض هذه النسبة مؤشراً إيجابياً على قدرة حقوق الملكية المتمثلة برأسمال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة في تغطية الديون الخارجية المترتبة على المنشأة كما أنها مؤشراً دالاً على المخاطر الشركة .

3- مزايا وعيوب الرفع المالي:

للرفع المالي مجموعة من المزايا والعيوب نذكر منها:

أ- **مزايا الرفع المالي:** يحقق الرفع المالي إذا ما تم في ظل عائد الموجودات أعلى من تكلفة الإقتراض الميزات التالية:

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الإقتراض ومردود الإستثمار .
- المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في الإدارة .
- عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة (عدا ما يدفع في شكل فوائد للمقترضين).
- الإستفادة من ميزة الفوائد قابلة للتتزيل من الضريبة .
- في فترات التضخم يتم إقتراض الأموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل .

▪ الإقتراض بحكمة يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية وهذا أمر هي بحاجة إليه دائماً خاصة عندما تحتاج إلى مزيد من الإقتراض .

ب- **عيوب الرفع المالي:** في مقابل مجموعة من الميزات هذه هناك مجموعة أخرى من السلبيات إذا ما تم الرفع المالي في ظل عائد على الموجودات أقل من تكلفة الإقتراض:

- إنخفاض العائد على حقوق المساهمين نتيجة مردود الإستثمار أقل من تكلفة الإقتراض .
- إحتمال تدخل الدائنين وسيطرتهم على المؤسسة .
- في فترات إنخفاض التضخم يتم الوفاء بأموال قوتها الشرائية أفضل من القوة الشرائية للأموال المقترضة .
- قد يؤدي التأخر في الوفاء إلى إيذاء سمعة المؤسسة الإئتمانية والحد من قدرتها على الإقتراض¹.

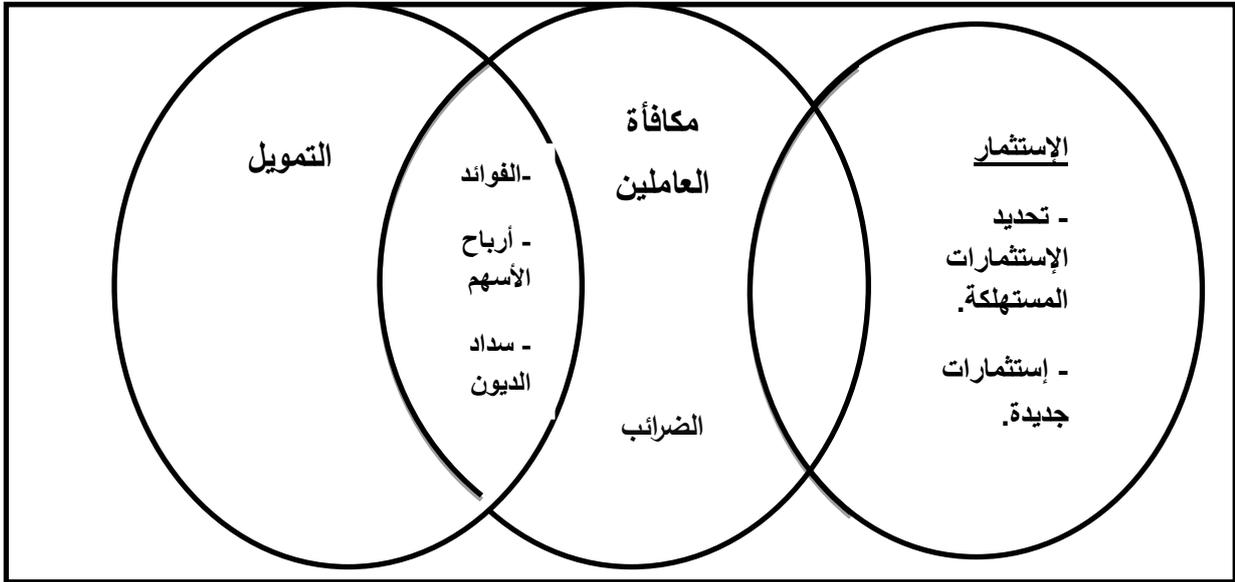
¹ المرجع نفسه، ص 259.

المبحث الثالث: الوظيفة المالية والمردودية

إن إنهيار بعض المؤسسات، أدى إلى وجود الحاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات مما أدى بالتالي إلى ظهور الوظيفة المالية.

المطلب الأول: علاقة الوظيفة المالية بالمردودية

الشكل رقم (2-04): المردودية و الوظيفة المالية



المصدر: السعيد فرحات جمعة : الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 60.

تعتبر المردودية عن إستخلاص فائض معقول كريح نقدياً من الناحية النظرية في ظل إفتراض عدم وجود مديونية أو دائنة للموارد المستخدمة لتحقيق هدف محدد، وتسمح ببلورة فعالية ورشد المنظمة، وتبعاً للتصوير الإيضاحي التالي يمكن فصل المكونات الجزئية للمردودية وإظهار ثلاثة أجزاء كما يلي:¹

1- إستعادة النفقات النقدية وغير نقدية فيما يخص الإستثمار الثابت والتي يتحدد دورها في تجديد الأدوات والطاقة الثابتة المستهلكة.

2- تخصيص دخول أو عوائد لمختلف أطراف المنظمة:

- الفوائد لرأس المال الأجنبي.
- المرتبات والأجور والنفقات الإجتماعية للعاملين، وكليهما ليس خاضع للإجراءات ويتم تحديدهما سلفاً.
- الأرباح للمساهمين.
- الضرائب للدولة، ويتم تحديدهما في ضوء العوائد المحققة.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 60.

إن دور المردودية هو مكافأة القوى المنتجة في المنظمة ممثلة لإشباع الأدنى لها كشرط أمر إذ لا يمكن تجنبه، يسمح هدفها بتأمين إستمرار المنظمة ككل.

المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي بالمردودية

يعتبر التحليل المالي وما يوفره لنا من معلومات بمثابة مصدر خام لمتابعة النشاط وإنجاز المهام حيث يوفر المعلومات التي تمكن المنظمة من تقييم أدائها وذلك من خلال تقييم للمردودية ويمكن توضيح العلاقة المتواجدة بين التحليل المالي والمردودية.

أولاً: الإطار النظري للتحليل المالي

1- مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي: " بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتي يمكن الإستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في إتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المنشأة وكشف إنحرافها والتنبؤ بالمستقبل ".¹

و التحليل المالي هو " علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الروابط المالية للمنشأة وإجراء التصنيف".²

كما يعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية الإلتزامات طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند إستحقاقها ومدى إنتظامها لتوزيع الأرباح".³

كما يعرف أنه أسلوب إدراك يمكن المؤسسة من تقديم حكم إجمالي عن أدائها وعلى وضعيتها المالية (الحاضرة و المستقبلية) وذلك من خلال قوائمها المالية".⁴

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2000، ص 157.

² محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010، ص 208.

³ منيرة كسري، التحليل المالي و الموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الريان للورق(2010/2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص استراتيجية مالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011، ص 44.

⁴ Alain Marion, *Analyse financière*, Dunod, Paris, France, 2011, p03

2- أهمية التحليل المالي:¹ أ- أهمية التحليل المالي للمورد:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه وإستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلاً التعرف على ما إذا كانت فترة الإئتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون.

ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) بإستخدام بيانات القوائم المالية (المركز المالي وحساب العمليات) إذ إتضح مواظبة وانتظام العميل في أداء إلتزامه قبل المورد، فإن التحليل والدراسة تدخل في نطاق المستقبل للتعرف على مدى قدرة العميل على سداد التزامه، أي أن هذه الدراسات تهتم المورد خاصة إذا طلب منه زيادة فترة الإئتمان، وكذلك الحال بالنسبة للعملاء الجدد.

ب- أهمية التحليل المالي من وجهة نظر العميل:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل (المشروع) معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الإئتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الإئتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات بإستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الإئتمان، فقد يتضح للعميل أن متوسط فترة الدفع التي يمنحها المورد لأحد عملائه أقل من تلك التي تمنح من نفس المورد لعملاء آخرين، لذلك من الأفضل معرفة السبب، فقد يكون سبب تعجيل الدفع للإستفادة من الخصم النقدي الذي يخفض من تكلفة المواد المشتريات. ويتحليل العميل للمركز المالي للمورد يمكنه من الحصول على شروط أفضل، ومن مصلحة المشروع (كعميل) متابعة مراكز مورديه، خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان إستمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

ج- أهمية التحليل المالي لإدارة المشروع:

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية، وأيضاً الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم وعندما يحين أجل الإستحقاق ويعكس ذلك النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية للمشروع، وهي الجوانب التي يركز عليها المحلل المالي، فإذا أمكن تحقيق مصالح هذه الأطراف فإن سعر السهم يبقى عند المستوى المقبول بذلك يمكن للإدارة إستخدام النسب المالية كمؤشرات لتوجيه الأداء من فترة لأخرى، مع دراسة أي تغيرات

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سبق ذكره، ص ص 71، 72.

غير متوقعة للحد من أثارها، ومنه يتضح أن التحليل المالي يزود المدير بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.

3- أدوات التحليل المالي:

نلخص أدوات التحليل المالي فيما يلي:

- أ- مقارنة القوائم المالية سنوات مختلفة: وترتكز هذه الأداة على المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة حيث تبين التغيرات التي تطرأ على كل بند.
- ب- مقارنة الإتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي: وتساعد هذه الأداة في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتقادي عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى.
- ج- التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات (التحليل الهيكلي): تقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قصيرة وطويلة وحقوق مساهمين وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة أخرى.
- د- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
- هـ- التحليل المالي بالنسب.
- و- الميزانيات النقدية التقديرية أو كشوفات التدفق النقدي.
- ل- القوائم المالية التقديرية.
- ي- تحليل التعادل.

ثانياً: أدوات التحليل المالي لقياس المردودية

تتعدد نسب المردودية وتختلف حيث كل نسبة لها تفسيرها الخاص ومن أهم نسب المردودية المستخدمة في أغلب المؤسسات ما يلي:

$$\text{نسب المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الإستغلال الصافية}}{\text{رأس المال الدائم}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة رؤوس الأموال الدائمة في النشاط ونتيجة الإستغلال الصافية من خلال جدول حسابات النتائج وهو معطى إنطلاقاً من الميزانية المالية.¹

$$\text{نسبة المردودية الإستثمارية} = \frac{\text{نتيجة النشاط (الصافية)}}{\text{الإستثمارات (الصافية)}} \times 100$$

¹ المرجع نفسه، ص ص 73، 74.

نسبة المردودية الإستثمارية فتقيس نسبة فعالية الإستثمارات حيث تبين أن أدوات التحليل المالي هي أداة فعالة لقياس المردودية، فهي تمد المحللين ومنتخذي القرارات بالمعلومات التي تمكنهم من قياس مردودية الإستثمارات المتوفرة لدى المؤسسة، وهذا يمكننا من إتخاذ الإجراءات المستقبلية فيما يتعلق بزيادة أو تقليص حجم الإستثمارات وهذا ما يتناسب مع متطلبات النشاط.

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = \frac{\text{نتيجة النشاط}}{\text{مجموعة الأصول}} \times 100$$

تعتبر المردودية ذات أهمية بالغة فهي تمكن المحلل من معرفة مدى مساهمة أصول المؤسسة في تحقيق المردودية، وحتى تتمكن من قياس هذه النسبة، فلا بد اللجوء إلى جدول حسابات النتائج وكذا الميزانية.

ثالثاً: مصادر المعلومات المستعملة في التحليل المالي لتقييم المردودية:

للتحليل المالي أهمية جاءت أساساً على العلاقة الموجودة بين البنية المالية للمؤسسة وأهدافها، بحيث يجعل التحليل المالي تكافؤ بين موارد المؤسسة المحدودة واستخداماتها المتعددة، ويرتكز التحليل المالي من خلال أدواته المستعملة في تقييم مختلف المردوديات على النقاط التالية هي:

1- **الميزانية المحاسبية:** وهي وسيلة جرد فهي تمد المؤسسة بمجاميع أصولها وخصومها فهي تنفرد بتقييم كل مجموعة على حدة، والتي تستعمل في حساب المردودية لا سيما في تقييم مدى مساهمة كل عنصر من عناصرها في مردودية المؤسسة، وعليه يمكن للمحلل المالي من أخذ القرارات سواء بإضافة (الزيادة) أو التقليل من حجمها.

2- **جدول حسابات النتائج:** جدول حسابات النتائج وما يحتويه من حسابات وسيطة ويمكن لدارسي وضعية المؤسسة من معرفة النتائج الوسيطة التي تسمح بتفسير النتيجة النهائية التي وصلت إليها المؤسسة وكذا نسبة مساهمة هذه النتائج في المردودية.

3- **الميزانية المالية:** يمكن إعتبارها الوسيلة الجذ مستعملة في حساب المردودية، فهي عبارة عن صورة للوضعية المالية للمؤسسة والتي تهتم خاصة بالمردودية المالية والاقتصادية بإعطاء نسبة مشاركتها في قسمة المردودية.

4- **المؤشرات المالية:** قد يتطلب تفسير قيم المردودية المتواصل إليها معلومات خاصة برأس المال العامل، إحتياجاته بالإضافة إلى وضعية الخزينة، وهذا لما يوفره لنا التحليل المالي فمن خلال هذه المؤشرات المالية نتمكن من إعطاء نسبة مساهمة كل منها في نتيجة المؤسسة.

5- **النسب المالية:** تعتبر من الأدوات التي يعتمد عليها المحلل وصانعي القرارات في تقييم المردودية، حتى يتمكن من إعطاء تفسير واقعي لنتيجة المردودية من خلال معرفة أسباب التوصل إلى ذلك مهما كانت طبيعة النتيجة، وعليه نقول بصفة عامة أن أهمية التحليل المالي في قياس المردودية مهما

كانت نوعها تظم من خلال توفيرها لمختلف المعلومات التي نعتبرها كمنبع لحساب وتفسير المردودية ومنه على المساعدة على أخذ القرارات التكميلية والتصحيحية في آنى واحد، فهما (التحليل المالي، المردودية) يعتبران بالنسبة للمؤسسة عناصر معلوماتية مترابطة ومكاملة لبعضهما البعض، ويظهر تأثيرها في نتيجة المؤسسة وقراراتها المستقبلية.

المطلب الثالث: العلاقة بين المردودية والسيولة والنمو

أولاً: علاقة السيولة بالمردودية

تعتبر السيولة من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية أو المدير المالي إلى تحقيقها أو المحافظة عليها، إلى جانب هدف المردودية الذي يعتبر هدف إستراتيجي بالنسبة للمؤسسة، وهكذا فإن المهامتين الأساسيين اللذان يوجهان عمل المدير المالي هما التحكم في المردودية الكلية للمؤسسة بالتوازن مع هدف المحافظة على السيولة من جهة أخرى.

1- مفهوم السيولة:

تعرف السيولة بشكل عام على "أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة".¹

ويرى سكالوم: أن تعريف سيولة أي عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحويل من حالة إلى أخرى، ويعتقد الكاتب أن السيولة المالية هي إنعكاس لقدرة المؤسسة على تحويل أي استخدام للأموال إلى المال خاص بأدنى خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح وأيسر جهد.

وفي ضوء هذا التعريف توجد عدة درجات أو مستويات للسيولة وفقاً للعمر الاقتصادي للأصل ودرجة خطره، ولكن مستوى السيولة لا يجب أن يحدد هكذا، وإنما على المؤسسة أن تتبع طرقاً علمية لتحديد الحجم الأمثل، فالاحتفاظ بمقدار أكبر من الإحتياجات يكون في غير صالح المؤسسة، فعلى الرغم من وضعها النقدي الجيد فذلك بمثابة أموال مجمدة، وهذا ما ينعكس على معدل العائد على الإستثمار والانخفاض عن الحد المطلوب بسبب أو لأخر عدم تحصيل ديون العملاء بصفة دورية، استعمال القروض قصيرة الأجل لتمويل الموجودات الثابتة، ركود جانب الإنتاج السلعي.

وهذا يؤدي بالمؤسسة إلى اللجوء إلى الإستدانة من الخارج أو تحويل جزء من موجوداتها الثابتة أو المتداولة على نقدية.

¹ شوقي بورقبة، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، مجلد 1، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جوان 2011، ص 150.

كما تعتبر السيولة عبارة عن القدرة في التأثير على معدل تغير المصادر الاقتصادية في حالة إلى أخرى إذ هي تكشف عن تحديد حالة هذه المصارف في لحظة معينة بهدف تحقيق التوازن بين تدفقات الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.¹

2- نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع إلتزاماتها قصيرة الأجل.

ويتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة القصيرة الأجل على مدى إنتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية مثلاً لإرتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية، وتعرف نسب السيولة أنها تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل و التعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير.²

3- أهم نسب السيولة:

أ- نسبة التداول: تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشاراً وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة.³

ب- نسبة السيولة السريعة: وتعتبر هذه النسبة أكثر تحفيضا من نسبة التداول وتستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة المنشأة في مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل، ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يتمكن بيعه أو هناك إحتمال عدم بيعه، تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة:

¹ حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيميا E N T P ، مرجع سبق ذكره، ص ص 135، 136.

² Jack Farget, *Gestion de trésorerie*, éditions d'organisation, Paris, France, 2005, p121.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2006، ص ص 311 - 313.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{البضاعة} - \text{المصروفات المدفوعة مقدماً}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ج- دوران النقدية:

توضح هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المنشأة خلال فترة زمنية (عادة سنة واحدة)، وكلما كان معدل الدوران عالياً للنقدية فإن ذلك يعني الإستخدام المؤثر والفعال في إنجاز أنشطتها، إن المقارنات التاريخية لمنشأة قد تعطي فكرة عن إستخدام النقد المتاح للمنشأة خلال فترات زمنية محددة، وعدد مرات دوران النقدية للمنشأة المعطاة وهي:

$$\text{دوران النقدية} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{النقدية} + \text{نسبة النقدية}}$$

د- نسبة المخزون إلى صافي المال العامل:

تمثل حاصل قسمة المخزون على الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ومقام النسبة هو رأس المال العامل، لهذا فإن إنخفاض النسبة يعتبر مؤشراً في صالح المنشأة لذا فإن هذه العلاقة بين المخزون ورأس المال العامل تشير إلى نسبة الخسارة المحتملة نتيجة الإنخفاض في المخزون.

$$\text{نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}$$

هـ- نسبة السيولة العادية:

هذه النسبة تعتبر أكثر تشدداً من النسبة السابقة حيث لا يأخذ في الإعتبار الذمم والمخزون السلعي وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها لأي نقص في قيمتها عند التصفية لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية، ويلاحظ أنه إذا إنخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الذمم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن المشروع من سداد كل إلتزاماته الجارية.¹

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \frac{\text{النقدية} + \text{نسبة النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص ص 62، 63.

4- العلاقة بين المردودية والسيولة:

السيولة هي قدرة المؤسسة على تسديد الديون (ديون الإستغلال) بواسطة مستحقات الإستغلال وتوجد علاقة بين المردودية والسيولة لأنه إذا إنخفضت المردودية إنخفض الإنتاج، وبالتالي إنخفاض الزبائن وأيضا السيولة، وإذا كانت هناك سيولة بنسبة مرتفعة فإن نسبة المردودية فسوف تفقدها شياً فشيأً.

ثانياً: العلاقة بين المردودية والنمو

نقصد بالنمو التوسع في نشاط المؤسسة بمعنى تلك الزيادة في إستثمارات المؤسسة وبالتالي الزيادة في الإنتاج والبيع، وحتى يكون هناك نمو على المؤسسة أن تحتفظ بجزء من النتيجة كإحتياط وجزء آخر يوزع على الشركاء، وبالتالي كلما كانت المردودية كبيرة سمحت للمؤسسة بزيادة إستثماراتها ووحدتها، وبذلك يتحقق النمو وعليه فإن تحليل المردودية يعد جانباً هاماً في تحليل ديناميكية النمو في المؤسسات الاقتصادية وتتشكل المردودية بتفاعل يحصل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية على شكل نسب مالية، فهي بمثابة المركبات المفسرة والمحددة لمعدل المردودية المحقق وبواسطة هذا الأخير يمكننا إعطاء التفسير المالي لمصدر مردودية المؤسسة ومن ثم إدراك المنطلق المالي لنموها.¹

المطلب الرابع: التمويل والمردودية

يعتبر التمويل الذاتي مجموعة الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الإستغلالي و التي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة ولمدة طويلة²

إن التمويل الذاتي يمثل قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها الحدية بنفسها فالتمويل الذاتي هو مورد داخلي دائم، وعموماً يتضح من هذه المفاهيم المختلفة لقدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي والتدفق النقدي مدى علاقاتها بالمردودية في المؤسسة فكل منها تحوي علاقة ما بما على النتيجة سواء كانت إجمالية أو صافية مما يجعل علاقاتها بالمردودية وطيدة كما أنها تلعب دوراً على رأس المال المستثمر أو الخاص في المؤسسة.³

¹ زغيب مليكة، بوشقير مولود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011، ص 95.

² سامية بزاري، البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض التجارب الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2010/2011، ص 72.

³ يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 111.

خاتمة الفصل

رغم إختلاف أنواع المردودية من مردودية مالية واقتصادية إلا أنها تصب في مفهوم واحد هو قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها، وهذا بتوفر متطلبات ملائمة (ظروف)، ونسب المردودية لا تخص المؤسسة فقط بل كل من له علاقة بالمؤسسة، بمقارنة كل ما هو مسطر بمناهج الفعلية.

المردودية هي سياسة للوصول إلى الأهداف، إذا تسعى المؤسسة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة إذ تواجه المؤسسة عدة صعوبات ومخاطر تجارية ومالية، لذا في بعض الأحيان تتخلى المؤسسة عن مبدأ الإستقلالية المالية وتوسيع نطاق الإستدانة لتحسين المردودية.

كما أن هناك آليات محددة للمردودية المالية وهي المردودية الاقتصادية لدى المؤسسة، وإذا كان معدل المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الديون يكون أثر الرافعة موجب، لكن يجب أن لا تساق مع هذا الحلم الذي تقدمه لنا أثر الرافعة وهو بإمكاننا أن نربح المزيد من الأموال بفعل الإستدانة، لأن أثر الرافعة يمكن أن تؤثر باتجاهين متعاكسين، فإنه يمكن أن يكون لها أثر عكس في بعض الأحيان وتخفض من مردودية الأموال الخاصة بالمقارنة بالمردودية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دور الوظيفة المالية في

تحسين مردودية مطاحن

مرمورة - قالمة -

مقدمة الفصل

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين السابقين من الدراسة النظرية لموضوع "دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية" سنتطرق الى الجانب التطبيقي لمحاولة إبراز مدى تطابق موضوع بحثنا مع الواقع. حيث إختارنا مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" لإجراء دراستنا الميدانية، لأنها تعتبر من أهم المؤسسات الإنتاجية الوطنية ذات الطابع العمومي والتي إستطاعت أن تثبت مكانتها في السوق المحلية والجهوية.

قد حاولنا إسقاط ما تم التطرق إليه في الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي، خلال الفترة الممتدة (2013-2015) بدءا بحساب المردودية لهذه المؤسسة، وكذا عرض القوائم المالية والميزانية المالية المختصرة لنفس للفترة و الميزانية الاقتصادية و الميزانية الوظيفية. وذلك بهدف تبيان أهمية ودور الوظيفة المالية في تحسين المردودية وخاصة الاقتصادية منها، حيث تم تقسيم هذا الفصل وهيكلته على النحو التالي:

- المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة".
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وتقييم المردودية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة".
- المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الميدانية الخاصة بالاستثمار الاستبيان للمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة".

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى تقديم مؤسسة مطاحن مرمورة بتعرض إلى نشأتها وهيكلها التنظيمي والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: بطاقة تعريف لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

تم إختيار مطاحن مرمورة لإجراء الدراسة الميدانية نظرا لخصائص معينة من بينها أن المؤسسة إنتاجية وغايتها تلبية إحتياجات السوق المحلي في مجال السميد، بالإضافة إلى بقايا الطحن والتمثلة في النخالة والفسفاس والعمل على تطوير قدراتها وإمكانياتها باستمرار من أجل تعزيز مكانتها في السوق المحلية والوطنية.

أولاً: لمحة تاريخية وجغرافية

انبثق رياض قسنطينة سنة 1982 في أول الأمر عن مؤسسة سنيك التي تحولت بعدها الى مؤسسة بالأسهم وهيكله سنة 1989، بعد هذه العملية تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم مؤسسة إنتاج وتسويق السميد، العجائن الغذائية، الكسكس وتكعيب النخالة.

1- المؤسسات التابعة للمجمع: وتتمثل فيما يلي:

- مطاحن سيدي أوغيس "أم البواقي"
- مطاحن الكبرى لعوينات "تبسة"
- مطاحن الليطورال والحروش "سكيكدة"
- مطاحن سيجوس "عنابة"
- مطاحن سيدي راشد والمخبر المركزي "قسنطينة"
- خمائر الشرق "بوشقوف"
- مطاحن مرمورة "قالمة".

وهذا الأخير تقوم عليه دراستنا الحالية:

تأسس هذا الفرع في شهر نوفمبر 1989 في إطار تجديد المؤسسات في شهر ماي 1990، لكن في ديسمبر 1997، تم تحويل اسم المؤسسة إلى المؤسسة الفرعية مطاحن مرمورة "قالمة" وهذا طبقا للنظام الأساسي لإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الأسهم (SPD) بتاريخ: 1997/12/24 وتشمل هذه الأخيرة ثلاث وحدات منها: وحدة المقر والوحدة الإنتاجية والتجارية بكل من هليوبوليس وبوشقوف.

وتقع وحدة المقر والوحدة الإنتاجية والتجارية بدائرة هليوبوليس على بعد 5 كيلومتر شمال ولاية قالمة، وبالضبط في شارع بن بروق حسين على الطريق الوطني رقم 21، وتتربع الوحدة على مساحة تقدر ب 12500 متر مربع على عدة هياكل سيتم التطرق إليها في اللحة التنظيمية.

ثانيا: لمحة إنتاجية وديمغرافية

1- المؤشرات الإنتاجية لوحدة "هليوبوليس":

يتركز نشاط الوحدة الأساسي في إنتاج السميد العادي والممتاز وذلك باستخدام المادة الأولية وهي القمح الصلب، وتبلغ قدرته الإنتاجية 650 قنطار يوميا وحوالي 19500 قنطار في الشهر، بالإضافة إلى "النخالة" والتي تعتبر كفضلات مباعة.

2- المؤشرات الديموغرافية لمؤسسة مطاحن مرمورة: ويمكن إبرازها من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (3-01): توزيع العمال على الوحدات الثلاث

العدد	الوحدة
19	وحدة المقر "هليوبوليس"
58	الوحدة الإنتاجية والتجارية "هليوبوليس"
57	الوحدة التجارية والإنتاجية "بوشقوف"
134	المديرية العامة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من قبل قسم الموارد البشرية.

نلاحظ أن عمال المطاحن يتوزعون على مختلف فروع هذه المؤسسة حسب الجدول أعلاه حيث نلاحظ أكبر عدد يتواجد بالوحدة الإنتاجية والتجارية "بهليوبوليس" بإعتبارها أهم وحدة والأكبر من الناحية إنتاجية.

جدول رقم (3-02): توزيع الفئات المهنية لوحدة "هليوبوليس"

المجموع	موظفين مؤقتين	موظفين دائمين	الفئة المهنية
33	01	32	المنفذين
19	03	16	المتحكمين
06	-	06	الإطارات
58	04	54	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من قبل قسم الموارد البشرية.

يتضح من الجدول أن الفئات المهنية الأكثر حظا في المناصب هم المنفذين بإعتبارهم موظفين دائمين، وبعدها يأتي المتحكمين وإعتبارهم موظفين دائمين و الذين يعتمدون على المستوى التعليمي أكثر، أما الإطارات فهي تحتل المركز الأخير وبأقل عدد مناصب (06) وذلك لأهمية هذا المنصب ومسؤوليته الكبيرة.

ثالثا: المؤسسات المتعاملة مع المؤسسة:

1- الموردون: التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة "قالمة" وهي المورد الأساسي للمادة الأولية (القمح الصلب).

▪ الموردون الآخرون هم:

- المؤسسة الخاصة لمواد التغليف بولاية عنابة.
- الموردون الخواص في بيع قطع الغيار المتعلق بالوحدات الإنتاجية.
- الموردون الخواص في الأدوات واللوازم.

2- الزبائن (العملاء): هم:

- زبائن خواص.
- تجار الجملة والتجزئة.
- المستهلكين ومراكز البيع بمدينة قالمة (ONAB)، مربين، جمعية تعاونية، (FAB).

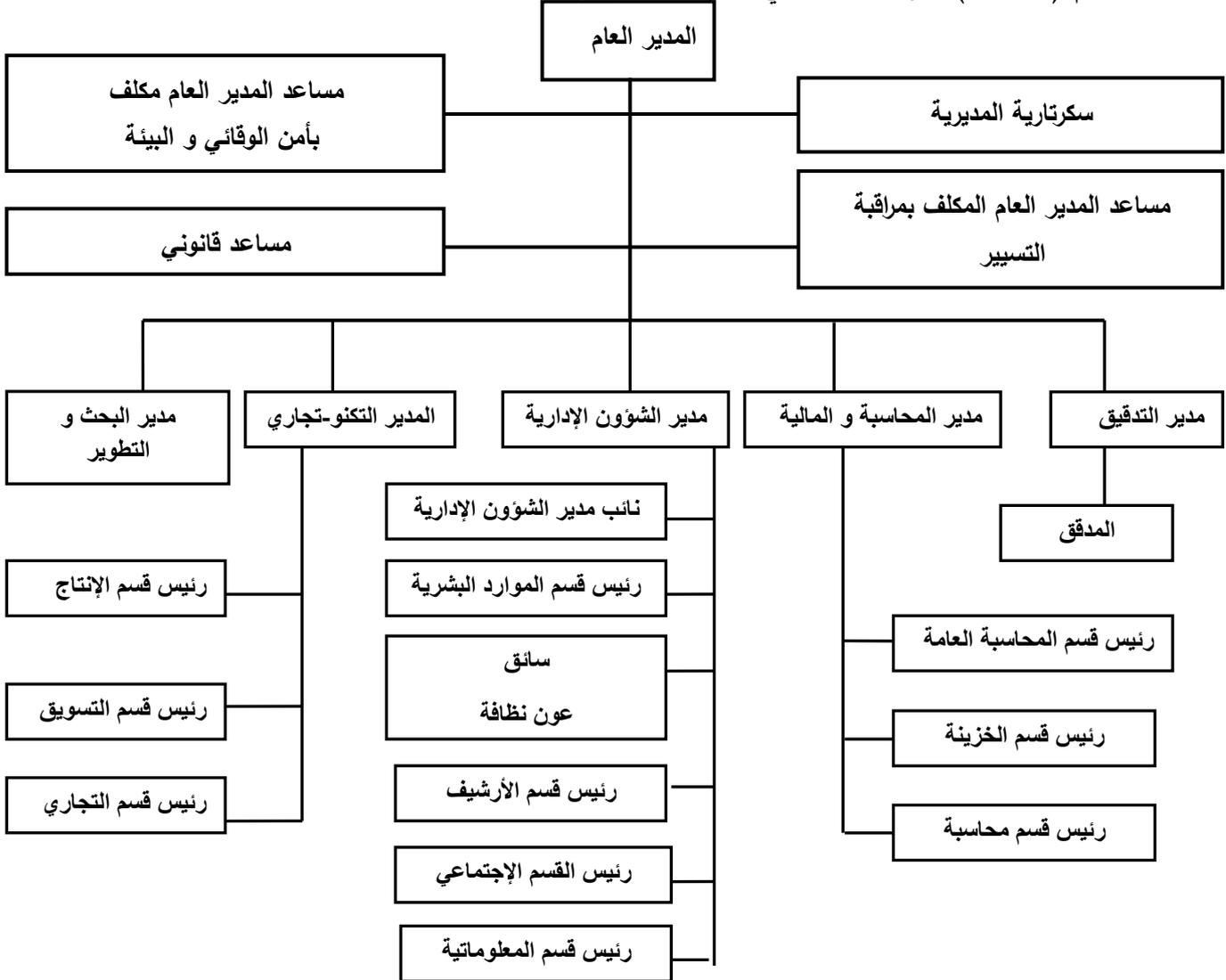
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة "قالمة"

لتوضيح البنية الهيكلية للمؤسسة محل الدراسة ولإبراز المخطط التنظيمي الخاص بها والذي من خلاله تتضح السلطة الهرمية، القيادة، المسؤوليات ومهام كل قسم، كما يتضح تدفق المعلومات من قسم إلى قسم آخر، وبهذا نستطيع إعتبار أن الإطار العام لقيام نشاط وعمل الأقسام بداخل المؤسسة يكون وفقا للهيكل المؤطر بها.

أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال المخطط الموالي:

الشكل رقم (3 - 01): الهيكل التنظيمي العام لمطاحن مرمورة "قالمة"



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من قبل المدير العام للمؤسسة.

ثانيا: مكونات الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن مرمورة

يمكن توضيح مختلف مكونات الهيكل التنظيمي على النحو التالي:

- 1- **المدير العام:** الذي يتمثل دوره في الاشراف العام على المؤسسة وتسييرها والتنسيق والمحافظة على مصالحها، بالإضافة الى مراقبة كل العمليات واصدار الأوامر.
- 2- **سكرتارية المديرية:** مهمتها القيام بالعمليات الادارية للسكرتارية من تسيير للبريد والحفاظ على وثائق المؤسسة.
- 3- **مساعد المدير العام المكلف بالأمن الوقائي والبيئة:** كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها فهي بحاجة الى الأمن والوقاية للحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع، تحسين الإنارة الداخلية والخارجية من أجل تحسين الإنتاج والإنتاجية والحفاظ على المباني والعتاد والأشخاص.
- 4- **مساعد المدير العام المكلف بمراقبة التسيير:** يعتبر هذا القسم حديث النشأة حيث بدأ يعمل بشكل قانوني خلال السنة 2014 ويعمل على تزويد المجمع بقسنطينة بمختلف العمليات والمعلومات المتعلقة بنشاط الوحدة بهليوبوليس، كما أنه يقوم بإنجاز تقرير يسمى بتقرير مراقبة التسيير الذي يعرض على مجلس إدارة المؤسسة لمناقشته كما تبعث نسخة منه إلى مدير المجمع، ثم بعد ذلك يتم مقارنته مع تقرير محافظ الحسابات.
- 5- **مساعد قانوني:** يهتم بتقديم الإستشارات القانونية ويمثل المؤسسة أمام الجهات القضائية يتكفل بتجهيز العقود الإدارية والمعاملات التجارية.
- 6- **مدير التدقيق (المدقق):** يقوم المدقق بالتدقيق والمراجعة الداخلية لمختلف الحسابات المتعلقة بجميع الأقسام داخل المؤسسة، حيث أنه يمتلك مخطط يسير من خلاله مختلف نشاطاته ويقوم بمهامه، بحيث يراقب مدى درجة تطبيق القوانين بالمؤسسة واذا وجد أي نقص أو خلل يعطي إنذراته، وفي الأخير يقوم بإعداد تقرير حيث أن نسخة منه ترسل إلى مدير الوحدة ونسخة ثانية إلى مدير المجمع بقسنطينة.
- 7- **مدير المحاسبة والمالية:** يلعب مدير المحاسبة والمالية دورا مهما وفعالا داخل المؤسسة حيث أن قسم المالية والمحاسبة يرتبط ارتباطا وثيقا بجميع الأقسام الأخرى ويعتبر العمود الفقري الذي تعتمد عليه المؤسسة ويضم:
 - رئيس قسم المحاسبة العامة: يقوم بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات، المخزونات والمبيعات.
 - رئيس قسم الخزينة: يقوم بمعالجة العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات، المخزونات والمبيعات، مع العلم أنه يعالج العمليات من خلال التسجيل في

أربع يوميات (يومية بنك الإستغلال، يومية بنك المدفوعات، يومية صندوق المقبوضات
يومية صندوق المدفوعات)

▪ رئيس قسم محاسبة التكاليف: مكلف بإجراء القيود الخاصة بالتنازلات ما بين الوحدات
ومراقبة مداخلات مخزون من حيث السعر والكمية وتحديد السعر المرجعي كما يقوم
بإعداد التقرير الشهري.

8- مدير الشؤون الإدارية: يقوم بالإشراف على مختلف الأقسام التابعة له مثل قسم الموارد
البشرية، قسم الشؤون الإدارية والتكوين، قسم الأرشيف، قسم المعلوماتية، بالإضافة الى السائقين
وعمال النظافة التابعين للمؤسسة.

9- مدير التكنو- تجاري: يتولى تسيير قسمه بالإشراف على الأقسام التابعة له منها:

▪ رئيس قسم الإنتاج: يتولى الإشراف على عملية الإنتاج ابتداء من دخول المادة الأولية الى
ورشات الانتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية لتصبح منتج خام "سميد" وذلك بتسهيل عملية
الانتاج داخل كل ورشة والتنسيق بين الورشات، وتنتمي الوحدة لنظام الإنتاج المستمر حيث
تشتغل 24/24سا.

▪ رئيس قسم التسويق: يشرف على مختلف العمليات التسويقية سواء إعلانات، إشهارات
ومعارض...الخ.

▪ رئيس القسم التجاري: يلعب هذا القسم دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب
الضروري لعملية الإنتاج إذ تتلقى ملفات مختلف الأقسام بالوحدة.

10 - مدير التطوير: يختص في عمليات البحث والتطوير الخاصة بمنتجات المؤسسة، هذا
بالإضافة الى ادخال التعديلات على أغلفة المنتج.

المطلب الثالث: أهداف وحدة مطاحن مرمورة "قالمة"

تسعى المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تكامل وتظافر جهود مختلف أقسامها على
حد سواء وهذا من أجل الحفاظ على مكانتها واستمراريتها. وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

- 1- التكاليف الإلزامي لحجم الإنتاج حسب الخطة الاقتصادية المكلفة بها.
- 2- الإنتاج وفق الكمية المطلوبة ووفق الزمن المحدد.
- 3- التقليل بقدر الإمكان من التكاليف من أجل الأسعار المقبولة لدى المستهلكين، كما تعمل
الوحدة على الإستغلال الأمثل والعقلاني لمواردها المتاحة.
- 4- سد جميع متطلبات والاحتياجات من مادة السميد للتقليل من الاستيراد.
- 5- تحسين الإنتاج وتطوير وسائله لمواجهة المنافسة.

6- إمتصاص اليد العاملة عن طريق إعتقاد سياسة التكوين المستمر وتشغيل الشباب للتقليل من حدة البطالة.

7- محاولة الترويج لمنتجاتها لجذب العملاء والتأثير فيهم.

وفي ظل إنتهاج الدولة لنظام الإقتصاد الحر فإن الوحدة تسعى لتكوين الإطارات والخبراء، وذلك لتطوير وتحسين إمكانيات الإنتاج من حيث الجودة، الكمية والسعر في إطار المنافسة الداخلية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وتقييم مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة " قالمة "

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى عرض مختلف القوائم المالية التي ستساعدنا في دراسة مختلف متغيرات البحث. والمتمثلة في الميزانية المالية، الميزانية الوظيفية، الميزانية الاقتصادية، كما سيتم حساب مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

سنعرض من خلال هذا المطلب لعرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة خلال فترة (2013-2015)، حيث سيتم التعرف إلى الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن مرمورة وذلك للقيام بدراسة وتحليل أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الوحدة.

أولاً: الميزانية المالية المختصرة

تعتبر الميزانية المالية المختصرة جدول يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية.

الجدول رقم (3-03): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013

الوحدة: الدينار الجزائري

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
87%	163376428.36	أموال دائمة	54%	101892313.69	الأصول الثابتة
13%	24919255.14	ديون قصيرة الأجل	46%	86403369.31	الأصول المتداولة
100%	188295683.50	مجموع الخصوم	100%	188295683.50	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (1، 2).

الجدول رقم (3-04): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

الوحدة: الدينار الجزائري

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
%78	176684391.42	أموال دائمة	%56	125327538.61	الأصول الثابتة
%22	48163721.73	ديون قصيرة الأجل	%44	99520574.54	الأصول المتداولة
%100	224848113.15	مجموع الخصوم	%100	224848113.15	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (4، 5).

الجدول رقم (3-05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

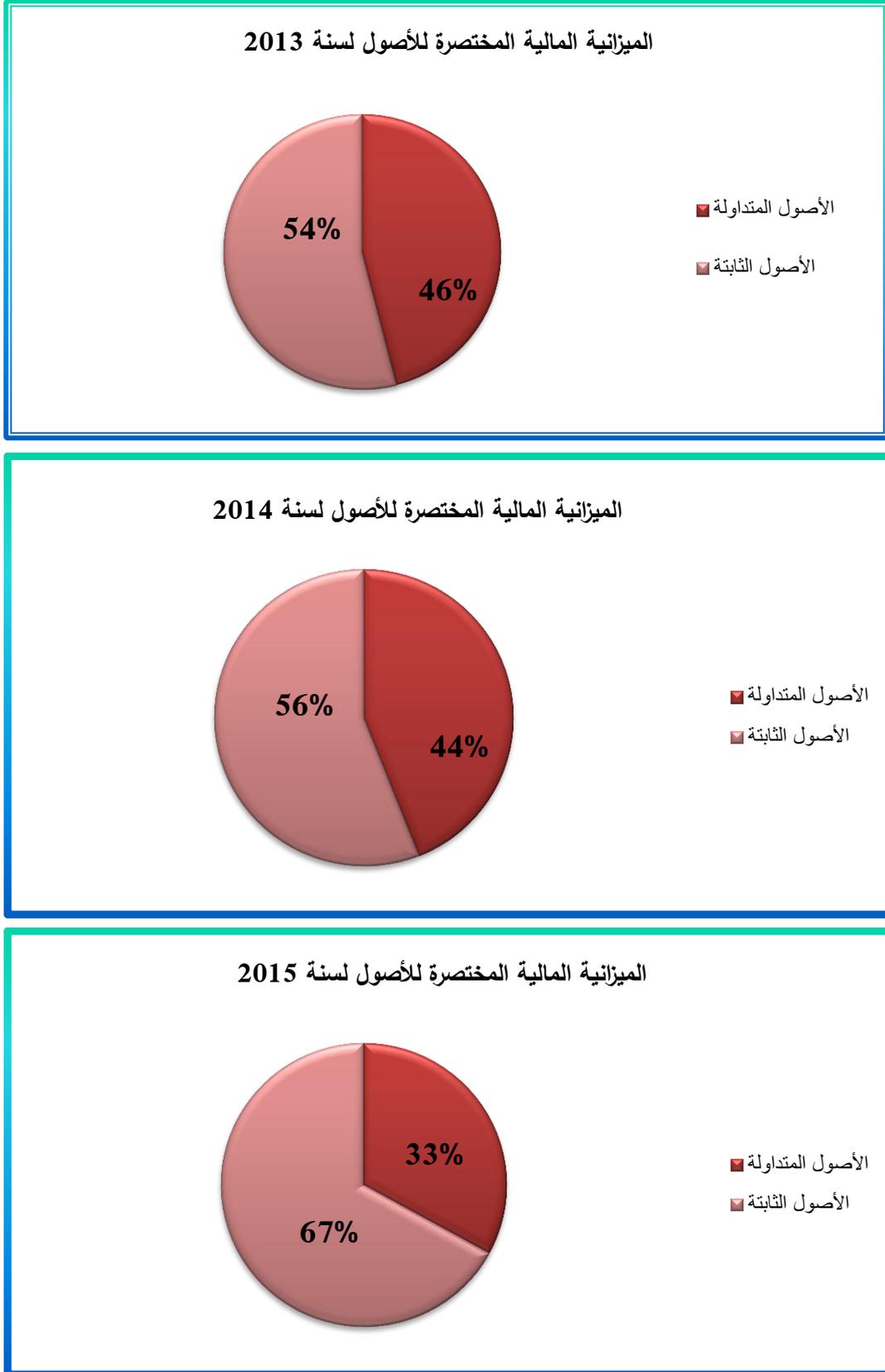
الوحدة: الدينار الجزائري

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
%70	162746549.22	الأموال الدائمة	%67	155345935.93	الأصول الثابتة
%30	69361295.98	ديون قصيرة الأجل	%33	76761909.27	الأصول المتداولة
%100	232107845.20	مجموع الخصوم	%100	232107845.20	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (7، 8).

سنقوم بتمثيل بياننا بالإعتماد على طريقة الدوائر النسبية وذلك من أجل فهم معطيات الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن مرمورة بأكثر وضوح، وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (3-02): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة جانب الأصول للفترة (2013-2015).

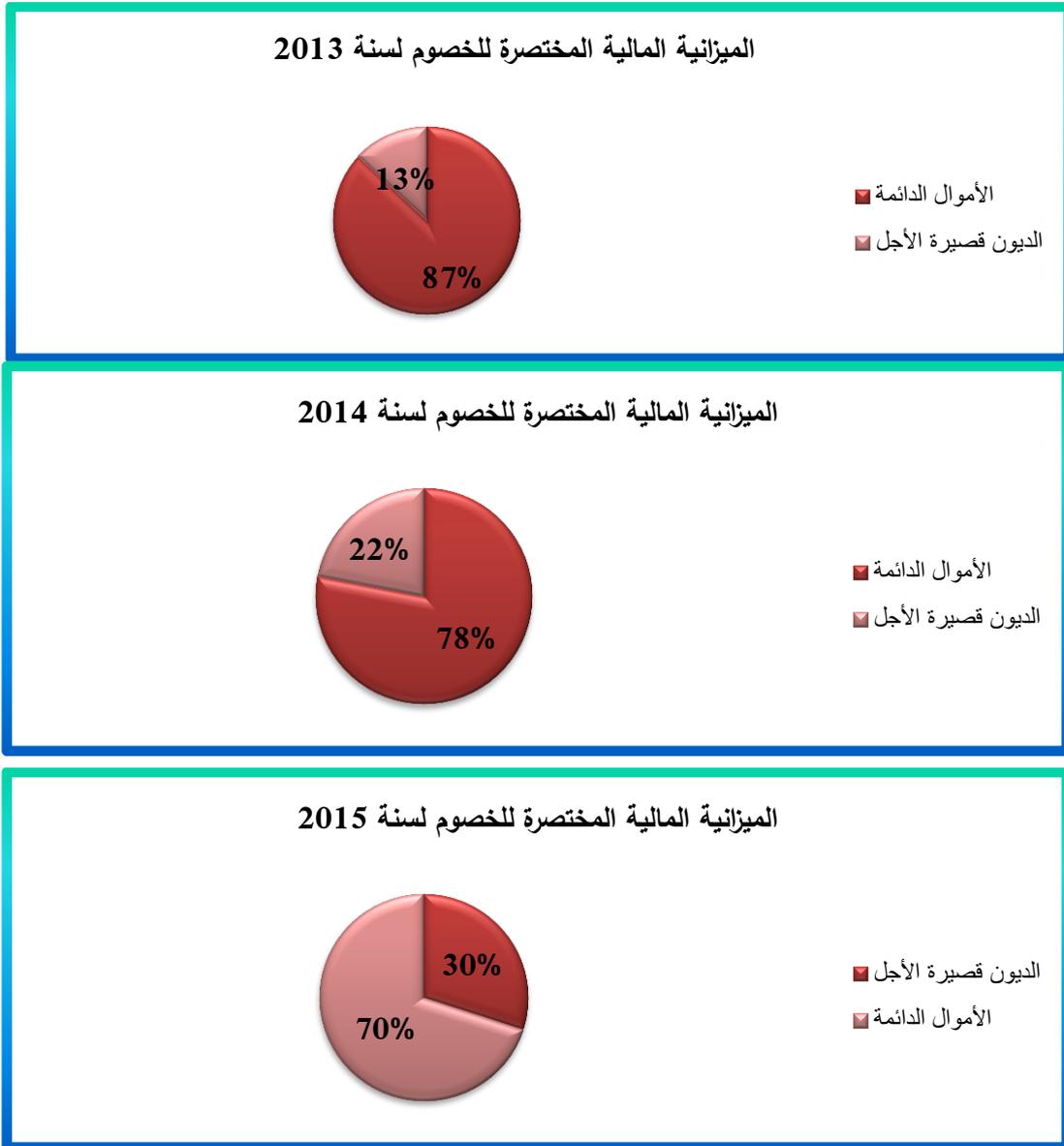


المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق والتفسير:

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة لجانب الأصول خلال فترة الدراسة أن المؤسسة حققت إرتفاعاً طفيفاً في الأصول الثابتة سنة 2014 أما في سنة 2015 فقد عرفت أعلى قيمة لها خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبتها على التوالي: 54%، 56%، 67%، للسنوات الثلاث على التوالي. ويرجع ذلك إلى الإرتفاع في التثبيات العينية والتثبيات الجاري إنجازها والأصول الأخرى غير المتداولة. كما عرفت المؤسسة إنخفاضاً كبيراً في الأصول المتداولة خلال سنة 2015 مقارنةً بالسنوات السابقة حيث قدرت نسبتها للسنوات الثلاث على التوالي: 46%، 44%، 33%.

الشكل رقم (3-03): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة جانب الخصوم للفترة (2013-2015)



المصدر: من اعداد الطالبتين.

التعليق والتفسير:

نلاحظ من خلال التمثيل البياني الذي يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم الخاص بفترة الدراسة، أن المؤسسة عرفت إنخفاضا محسوسا في أموالها الدائمة خلال السنوات الثلاث حيث كانت نسبتها على التوالي: 87%، 78%، 70%، هذا راجع إلى نتيجة إعتمادها على القروض طويلة ومتوسطة الأجل بنسبة كبيرة كما حققت إرتفاعاً في ديون قصيرة الأجل حيث بلغت نسبتها لسنوات ثلاث على التوالي: 13%، 22%، 30%. من خلال ما سبق نستنتج أن المؤسسة لها أموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة طوال سنوات الدراسة كما أنها لا تعتمد على الأموال الدائمة بنسبة كبيرة لتمويل مختلف أنشطتها بل تعتمد كذلك على الديون قصيرة الأجل.

ثانيا: الميزانية الوظيفية

الجدول رقم (3-06): الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن مرمورة سنة 2013

الوحدة: الدينار الجزائري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الإستخدامات الثابتة	230991765.21	الموارد الدائمة	300122844.82
الإستخدامات المتداولة	94050334.75	الموارد المتداولة	24919255.14
مجموع الأصول	325042099.96	مجموع الخصوم	325042099.96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (1، 2).

الجدول رقم (3-07): الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن مرمورة سنة 2014

الوحدة: الدينار الجزائري

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
277434761.00	الموارد الدائمة	222742421.88	الإستخدامات الثابتة
48163721.73	الموارد المتداولة	102856060.85	الإستخدامات المتداولة
325598482.73	مجموع الخصوم	325598482.73	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (4، 5).

الجدول رقم (3-08): الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن مرمورة سنة 2015

الوحدة: الدينار الجزائري

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
268359173.33	الموارد الدائمة	256073611.33	الإستخدامات الثابتة
69361295.98	الموارد المتداولة	81646857.98	الإستخدامات المتداولة
337720469.31	مجموع الخصوم	337720469.31	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (7، 8).

ثالثا: الميزانية الاقتصادية

الجدول رقم (3-09): الميزانية الاقتصادية (الأصول الاقتصادية)

علما أن الإحتياج في رأس المال العامل = الإستخدامات المتداولة ماعدا خزينة الأصول _الموارد المتداولة ماعدا خزينة الأصول.

الوحدة: الدينار الجزائري

2015	2014	2013	البيانات
256073611.33	222742421.88	230991765.21	الإستثمارات الثابتة
(23725635.27)	(2091786.97)	18236874.06	الإحتياج من رأس المال العامل
232347976.06	220650634.91	249228639.27	الأصول الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحقين رقم (1، 2، 4، 5، 7، 8).

الجدول رقم (3-10): الميزانية الاقتصادية (الأموال المستثمرة)

الوحدة: الدينار الجزائري

2015	2014	2013	البيانات
85681733.90	137085362.87	148462183.98	الأموال الخاصة
77064815.32	38628677.63	14914244.38	الديون المالية الصافية
162746549.22	175714040.5	63376428.36	الأموال المستثمرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (2، 5، 8).

المطلب الثاني: تحليل المردودية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل كل من المردودية الإقتصادية والمردودية المالية كمايلي:

أولاً: تركيبة المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الإستغلال.

ويظهر ذلك من خلال العلاقة التالية:

المردودية الإقتصادية = معدل دوران الأصول الإقتصادية × معدل الربحية الإقتصادية

1- معدل دوران الأصول الإقتصادية:

الجدول رقم (3-11): معدل دوران الأصول الإقتصادية

2015	2014	2013	البيانات
590910556.19	582926846.72	547893220.99	رقم الأعمال
232347976.06	220650634.91	249228639.27	الأصول الإقتصادية
2.54	2.64	2.02	معدل دوران الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (3، 6، 9) والجدول رقم: (3-09).

يتبين لنا من خلال الجدول (3-11) أن معدل دوران الأصول الإقتصادية لمؤسسة مطاحن مرمورة قد شهد إرتفاعا سنة 2014 وهذا بسبب إنخفاض الأصول الإقتصادية وزيادة رقم أعمال، أما في سنة 2015 فقد إنخفض رقم زيادة الأعمال ولكن نسبة الزيادة في الأصول الإقتصادية أكبر من نسبة الزيادة في رقم الأعمال.

2- معدل الربحية الاقتصادية:

الجدول رقم (3-12): معدل دوران الأصول الاقتصادية

2015	2014	2013	البيانات
(49142687.18)	(12084262.67)	(9353306.41)	نتيجة الإستغلال
590910556.19	582926846.72	547893220.99	رقم الأعمال
(0.08)	(0.02)	(0.02)	معدل الربحية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحقين رقم (3، 6، 9).

نلاحظ أن معدلات الربحية الاقتصادية تأخذ معدلات ضعيفة وسالبة حيث أن معدل الربحية الاقتصادية خلال السنتين 2013 و 2014 كان ثابت ثم شهد إنخفاضاً ضعيفاً لسنة 2015، وهذا راجع إلى أن نتيجة الإستغلال سالبة و في إنخفاض ورغم أن رقم الأعمال في الإرتفاع.

ثانياً: تركيبية المردودية المالية

وتظهر من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{معدل الربحية المالية} \times \text{معدل الأصول} \times \text{معدل الاستدانة.}$$

1- معدل الربحية المالية:

الجدول رقم (3-13): معدل الربحية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة للفترة (2013-2015)

2015	2014	2013	البيان
-49300243.88	-11376821.11	-7655913.09	النتيجة الصافية
590910556.19	582926846.72	547893220.99	رقم الأعمال
-0.08	-0.01	-0.01	معدل الربحية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (3، 6، 9).

نلاحظ أن المؤسسة حققت معدل ربحية مالية سالبة خلال السنوات الثلاثة، وهذا راجع لسلبية النتيجة الصافية في سنوات الثلاثة.

2- معدل دوران الأصول:

الجدول رقم (3-14): معدل دوران الأصول لمؤسسة مطاحن مرمورة للفترة (2013-2015)

2015	2014	2013	البيان
590910556.19	582926846.72	54789322099	رقم الأعمال
232347976.06	220650634.91	249228639.27	الأصول الاقتصادية
2.54	2.64	2.19	معدل دوران الأصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم(3، 6، 9) والجدول رقم(3-09).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران الأصول الاقتصادية لمؤسسة مطاحن مرمورة قد ارتفع سنة 2014 حيث كانت أكبر قيمة له بحيث قدرت ب: 2.64 أما خلال سنة 2015. فقد شهد انخفاضا عن السنة السابقة وهذا بسبب ارتفاع حجم الأصول الاقتصادية.

3- معدل الإستدانة:

الجدول رقم (3-15): معدل الإستدانة لمؤسسة مطاحن مرمورة في الفترة (2013-2015).

2015	2014	2013	البيانات
232347976.06	220650634.91	249228639.27	الأصول الإقتصادية
85681733.9	137085362.87	148462183.98	الأموال الخاصة
2.71	1.60	1.67	معدل الإستدانة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-09) و(3-10).

نلاحظ أن معدل إستدانة مؤسسة مطاحن مرمورة في تذبذب خلال سنوات الدراسة الثلاث، وقد بلغ أعلى قيمة له سنة 2015، وهذا بسبب إنخفاض قيمة الأموال الخاصة في مقابل زيادة الأصول الإقتصادية.

المطلب الثالث: تقييم المردودية في مطاحن مرمورة:

يعد مؤشر المردودية من أبرز المؤشرات المساعدة على إتخاذ قرارات التمويل كما تعكس كفاءة المؤسسة في تحقيق الإيرادات والتحكم في التكاليف وسنقوم من خلال هذا المطلب بحساب أنواع المردودية الثلاث: الاقتصادية والمالية والتجارية لمطاحن مرمورة خلال فترة (2013-2015).

أولاً: حساب المردودية الاقتصادية

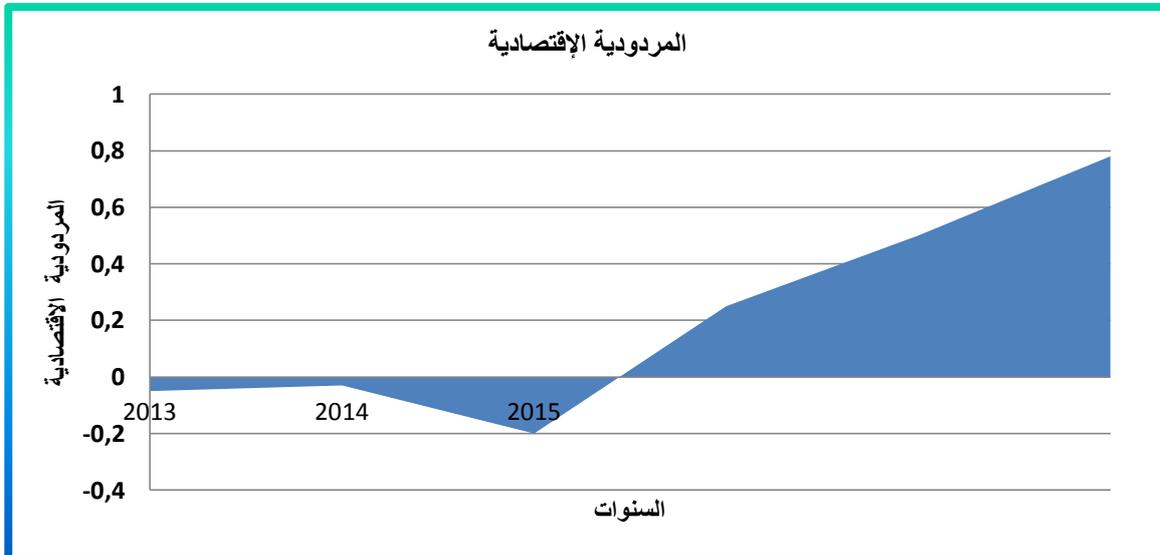
يتم حساب المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال:

الجدول رقم (3-16): المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الإستغلال خلال فترة (2013-2015).

البيانات	2013	2014	2015
نتيجة الاستغلال	(9353306.41)	(12084262.67)	(49142687.18)
الأصول الاقتصادية	249228639.27	220650634.91	232347976.06
المردودية الاقتصادية	(0.03)	(0.05)	(0.2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (3، 6، 9) و الجدول (3-09).

الشكل رقم (3-04): التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية لمطاحن مرمورة خلال الفترة (2013-2015).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-16).

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أن مؤسسة مطاحن مرمورة لم تحقق مردودية اقتصادية خلال السنوات الثلاث وهذا راجع إلى سلبية نتيجة الاستغلال، ويدل هذا على ضعف أداء نشاط المؤسسة وكذا عدم استغلال الجيد لأصول المؤسسة، بحيث حقق كل دينار من الأصول المستثمرة خسارة على التوالي: (0.05)، (0.2)، وهذا مؤشر خطير جداً.

ثانياً: حساب المردودية المالية

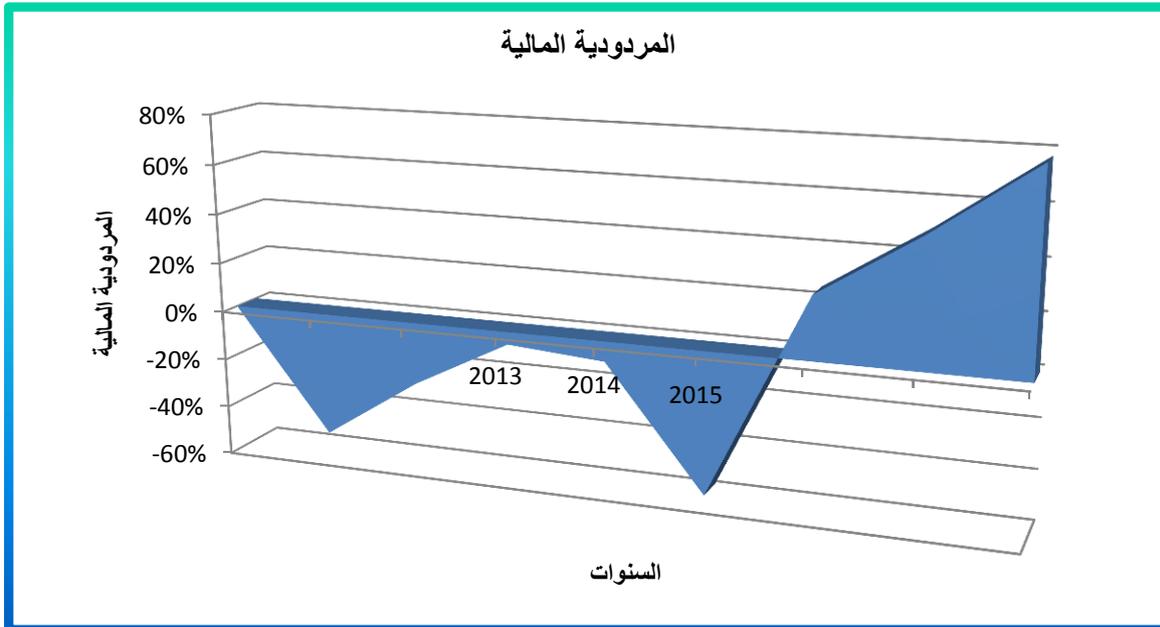
سنقوم بحساب المردودية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنوات (2013-2015)

الجدول رقم (3-17): المردودية المالية لمطاحن مرمورة لفترة (2013-2015).

البيانات	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	(7655913.09)	(11376821.11)	(49300243.88)
الأموال الخاصة	148462183.98	137085362.87	85681733.9
المردودية المالية	(%0.05)	(%0.08)	(%0.57)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (3، 6، 9) الجدول رقم (3-10).

الشكل رقم (3-05): التمثيل البياني للمردودية المالية لمطاحن مرمورة خلال (2013-2015).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-17).

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن المردودية المالية سالبة في سنوات الثلاث وهذا راجع إلى سلبية النتيجة الصافية بالرغم أن الأموال الخاصة تتخفف. حيث أن كل دينار موظف من الأموال الخاصة للمؤسسة حقق خسارة قدرت ب (0.05%)، (0.08%)، (0.57%) على التوالي.

ثالثا: حساب المردودية التجارية

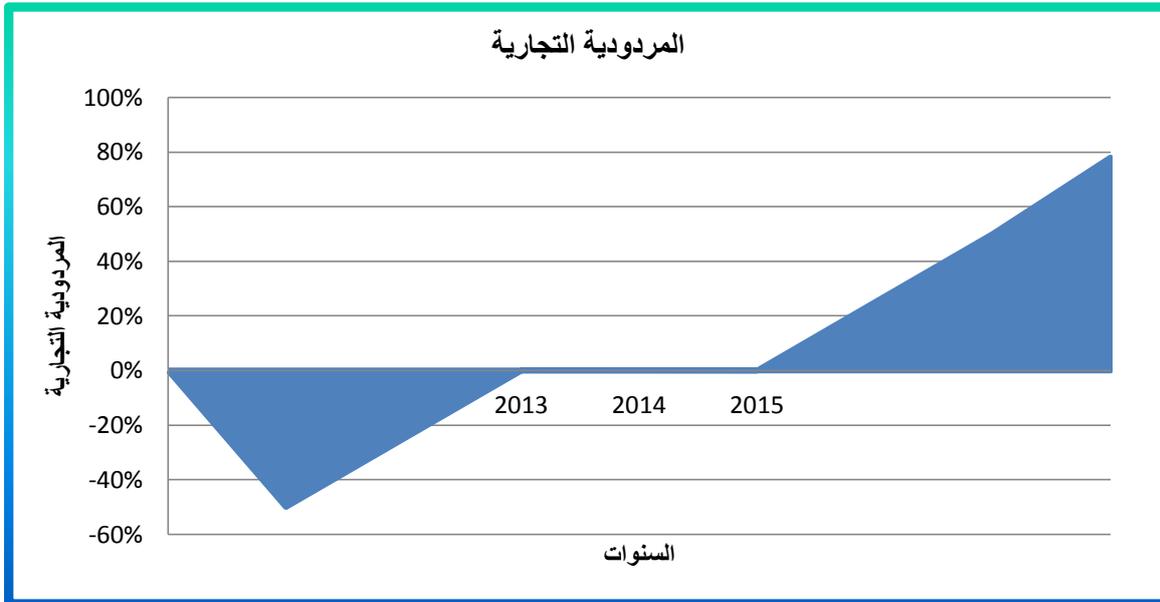
سيتم حساب المردودية التجارية لمؤسسة مطاحن مرمورة لفترة (2013-2015) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): المردودية التجارية لمطاحن مرمورة لفترة (2013-2015)

البيانات	2013	2014	2015
فائض الاستغلال	(11199478.70)	(17745676.80)	(37541029.88)
رقم الأعمال	547893220.99	582926846.72	590910556.19
المردودية التجارية	(%0.02)	(%0.03)	(%0.06)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (3، 6، 9).

الشكل رقم (3-06): التمثيل البياني للمردودية التجارية لمطاحن مرمورة خلال الفترة (2013-2015).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-18).

نلاحظ أن المؤسسة لم تحقق مردودية تجارية في سنوات الثلاثة وهذا راجع إلى انخفاض شديد وسلبية الفائض الإجمالي للاستغلال. حيث ولد كل دينار من المبيعات خسارة على التوالي: (0.02 % -)، (0.03 % -)، (0.06 % -)، كما أن المردودية التجارية تدهورت سنة بعد سنة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الميدانية الخاصة باستمارة الاستبيان لمؤسسة مطاحن مرمورة

تعتبر هذه المرحلة بمثابة دراسة وصفية تصف ما يحدث في الإدارة المالية لمطاحن مرمورة وتأثيرها على مردودية المؤسسة.

المطلب الأول: خطوات إعداد الاستبيان

أولاً: المجتمع والعينة

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجتمع دراسة متمثل في أفراد (موظفين) مؤسسة مطاحن مرمورة المتواجدة في هليوبوليس المتكونة من 58 عامل، وقد إختارنا عينة عشوائية مقدارها 35 فردا وقمنا بتوزيع الاستبيان عليها وذلك على مستوى قسم المحاسبة والمالية حيث تم إسترجاع 29 إستبيان تم الإجابة عليها أما 06 إستمارات لم يتم العثور عليها.

ثانياً: مراحل إعداد الاستبيان

من أجل الحصول على إجابات المبحوثين تم إتباع مجموعة من الخطوات عند إعداد وتوزيع الاستبيان وهي:

- تسبق عبارات الاستبيان بفقرة تمهيدية توضح موضوع الدراسة، والهدف من المعلومات المراد جمعها ولا تستخدم إلا لغرض عملي، وذلك لطمأنة المبحوثين.
- استخدام عبارات بسيطة بهدف ضمان فهمها من طرف الجميع ومن ثم قدرتهم على الإجابة عليها.
- تقديم فرصة للمبحوثين لإعطاء آرائهم وهذا من خلال استعمال العبارات السهلة.

ثالثاً: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة (الاستبيان)

لتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمع من قبل إستمارة الاستبيان، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (statisticalpackage for social sciences) والذي يرمز له اختصارا بالرمز SPSS، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الإختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن

الإحصاء الوصفي مثل: التكررات، المتوسطات والانحرافات المعيارية....إلخ، وضمن الإحصاء الإستدلالي مثل: معاملات الارتباط، التباين الأحادي....إلخ.

ومن بين الأساليب الإحصائية التي تم إستخدامها في هذه الدراسة هي التكررات و النسب المئوية بحيث تم الإستعانة بالتكررات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذلك لتحديد إستجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الإستبيان.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستمارة

أولاً: تحليل خصائص العينة (البيانات العامة)

1- الجنس:

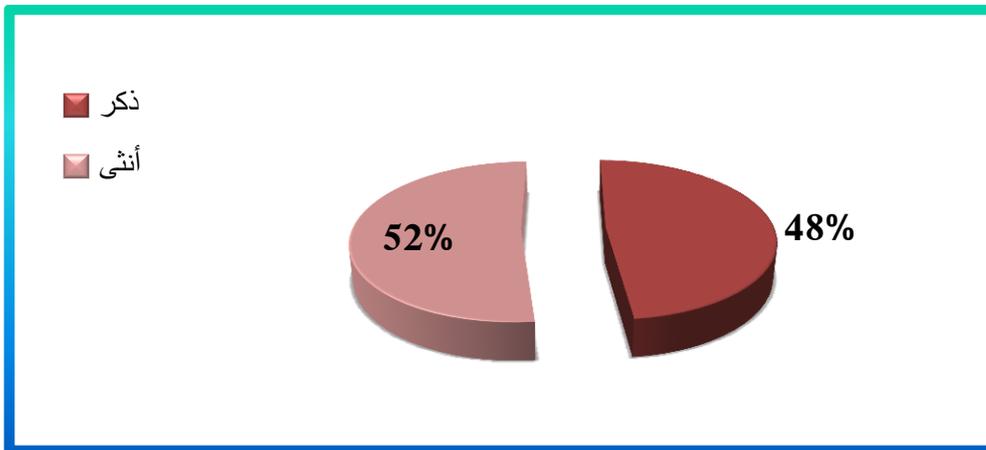
_ يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب جنسهم كما هو موضح في الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم(3-19): توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	14	%48.3
أنثى	15	%51.7
المجموع	29	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الإستبيان بإستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-07): نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلا الجدول و الشكل السابقين أن جنس أفراد العينة متقارب من حيث النسبة، حيث يمثل الذكور نسبة 48.3% أما نسبة الإناث قدرت ب51.7% فهو تفوق طفيف لجنس الإناث وهذا راجع إلى نشاط هذه الفئة في عالم الشغل والتزام الذكور بأداء الخدمة الوطنية.

2- العمر

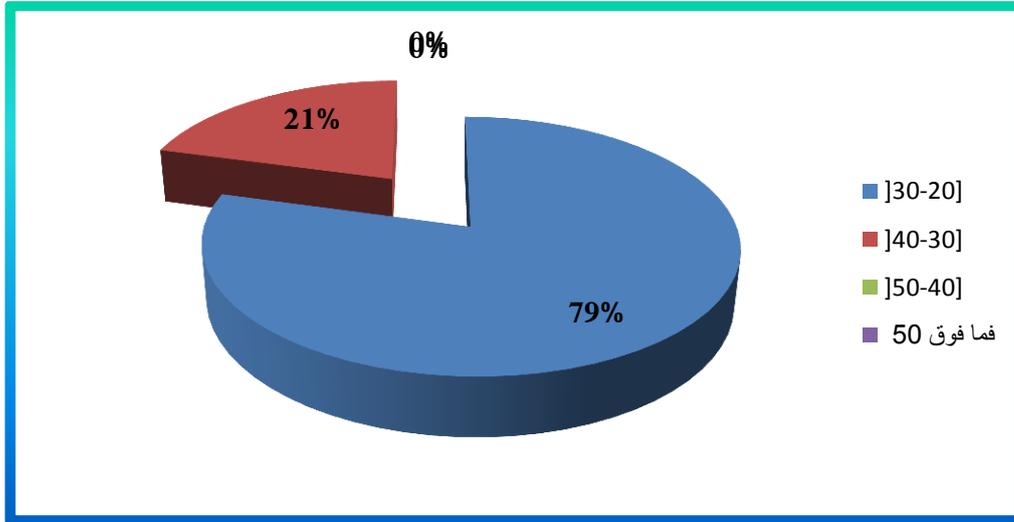
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب عمرهم كما هو موضح في الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم(3-20):توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
20] - 30]	23	79.3%
30] - 40]	6	20.7%
40] - 50]	0	0%
50 فما فوق	0	0%
المجموع	29	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS .

الشكل رقم(3-08): نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS .

يتبين من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 79.3% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين [20-30] وهي تمثل الأغلبية هذا يعني أن فئة الشباب هي السائدة في مؤسسة مطاحن مرمورة، كما

يتبين لنا أن فئة ما بين [40-150] معدومة وهي تمثل فئة الكهول وهي الفئة التي تتميز بالخبرة والأقدمية ويجب توفرها في المؤسسة لأنها الفئة المسؤولة لإعطاء وتزويد العمال الجدد بالمهارات والخبرات الكافية.

3- المستوى التعليمي

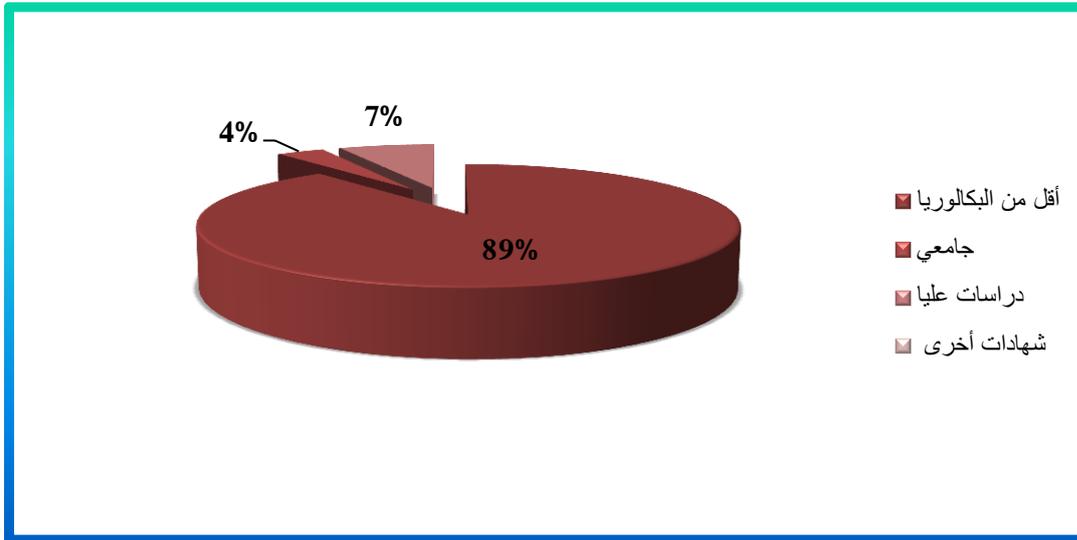
يتوزع أفراد العينة الدراسة حسب المستوى التعليمي كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(3-21): توزيع مفردات العينة وفق متغير المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
3.4%	1	أقل من البكالوريا
86.2%	25	جامعي
3.4%	1	دراسات عليا
6.9%	2	شهادات أخرى
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-09): نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 86.2% من أفراد العينة هم جامعيين وهذا مايفسر أن مؤسسة مطاحن مرمورة توظف هذه الفئة بقوة نظرا لتمتعها بمستوى عالي والكفاءة اللازمة التي تزيد من تحسين صورة وسمعة المؤسسة، كما أن هذه الفئة يجب توفرها في قسم المحاسبة والمالية وهذا

بحكم دراستهم التي تتطلب عليهم الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، والقدرة التحكم في الشؤون المالية والمحاسبية وفق المبادئ والأسس.

4- الخبرة

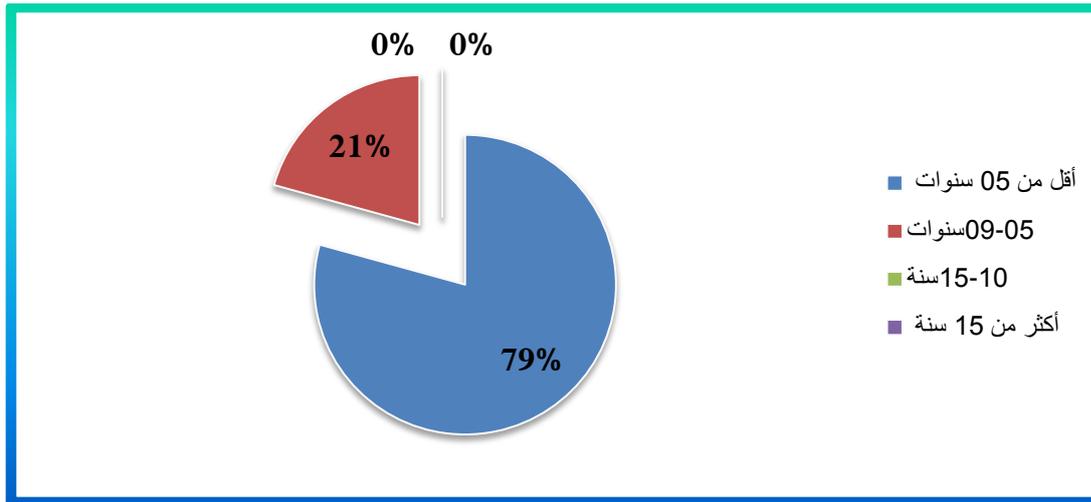
يتوزع أفراد العينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة كما هو موضح في الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم(3-22): توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	23	79.3%
05 - 09 سنوات	6	20.7%
10 - 15 سنة	0	0%
أكثر من 15 سنة	0	0%
المجموع	29	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-10): نسبة توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 79.3% من أفراد العينة يمتلكون خبرة أقل من 05 سنوات أما نسبة 20.7% من أفراد العينة يمتلكون خبرة ما بين 05-09 سنوات، وفيما يخص فئة 10-15 سنة وفما فوق 15 سنة أن نسبتهما معدومة وهذا ما يفسر أن مؤسسة مطاحن مرمورة تقوم

بتغيير الأفقي للوظيفة بهدف التنويع في المناصب و الخبرة من جهة وعدم الإحتكار و الإستحواذ على الوظيفة من جهة أخرى.

ثانيا: تحليل محاور الدراسة

1- تحليل بيانات المحور الأول: بيانات عن الوظيفة المالية في مؤسسة مطاحن مرمورة

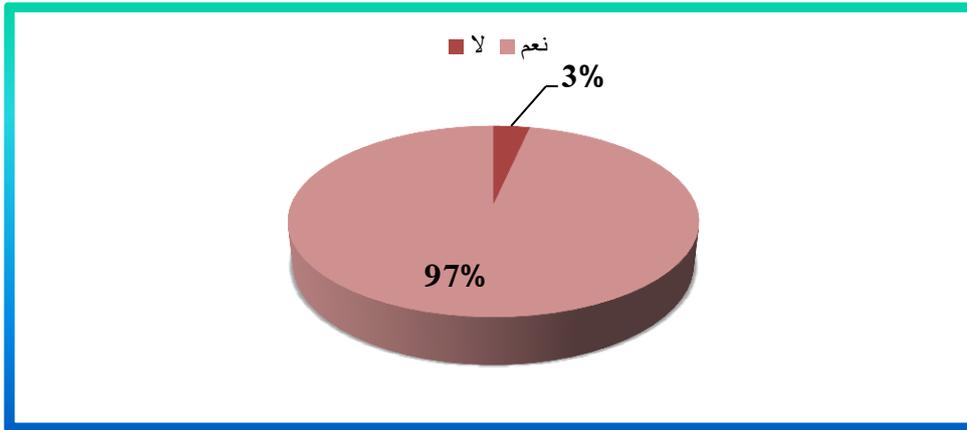
الجدول رقم(3-23): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 01

_ هل توجد هيكلية خاصة بالوظيفة المالية في مؤسستكم؟

النسبة	التكرار	
%3.4	1	لا
%96.6	28	نعم
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-11): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 01



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 96.6% من أفراد العينة أكد على وجود هيكلية خاصة بالوظيفة المالية في مؤسسة مطاحن مرمورة.

وهذا يعني أن المؤسسة مطاحن مرمورة تقدم أهمية كبيرة بالوظيفة المالية لأنها قامت بوضع هيكلية خاصة بالجانب المالي.

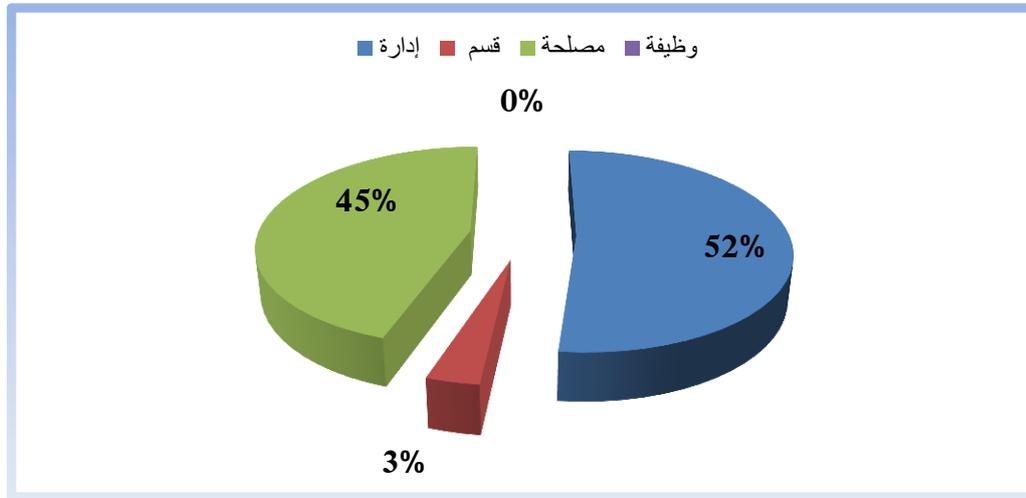
الجدول رقم (3-24): إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 02

تتمثل الوظيفة المالية في:

النسبة	التكرار	
%51.7	15	إدارة
%3.4	1	قسم
%44.8	13	مصلحة
%0	0	وظيفة
%100	29	مجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-12): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 02



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 51.7% من مفردات العينة أجمعوا على أن هيكله الوظيفة المالية في مؤسسة مطاحن مرمورة هي عبارة عن إدارة، وهذا يدل على أن للوظيفة المالية أهمية كبيرة في المؤسسة بحيث تعتبر الإدارة أشمل من المصلحة و القسم.

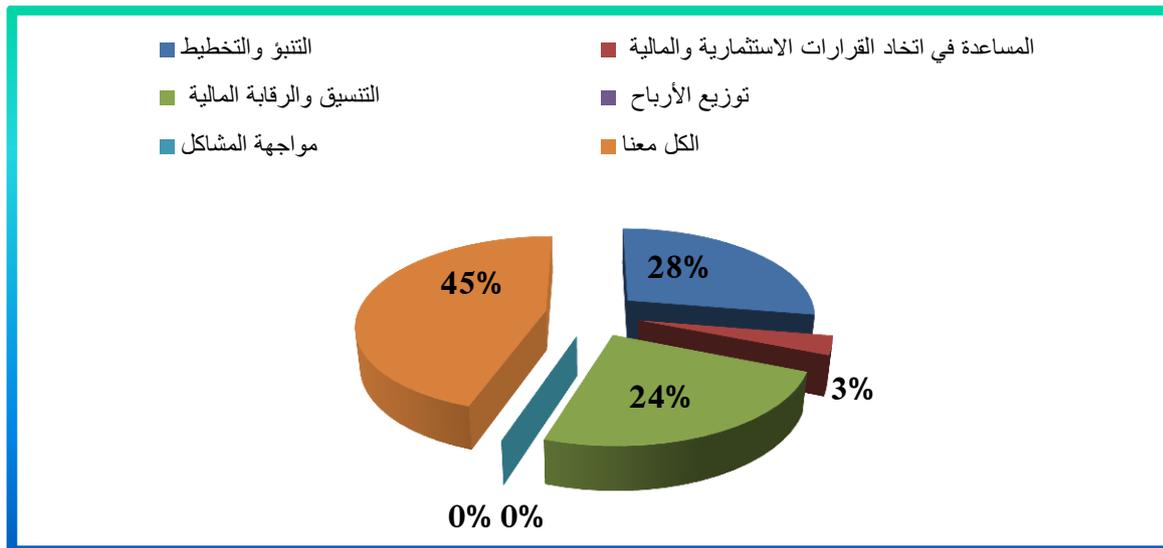
الجدول رقم(3-25): إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 03

_ ماهي المهام التي تقوم بها الوظيفة المالية ؟

النسبة	التكرار	
%27.6	8	التنبؤ والتخطيط
%3.4	1	المساعدة في اتخاذ القرارات الإستثمارية و المالية
%24.1	7	التنسيق و الرقابة المالية
%0	0	توزيع الأرباح
%0	0	مواجهة المشاكل
%44.8	13	الكل معنا
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-13): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 03



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 44.8% من مفردات العينة كانت إجابتهم أن الوظيفة المالية تقوم بالعديد من المهام معا، كما أن نسبة 27.6% من مفردات العينة تعتبر المهمة الأساسية للوظيفة المالية هي التنبؤ والتخطيط تليها مهمة التنسيق و الرقابة المالية بنسبة 24.1%.

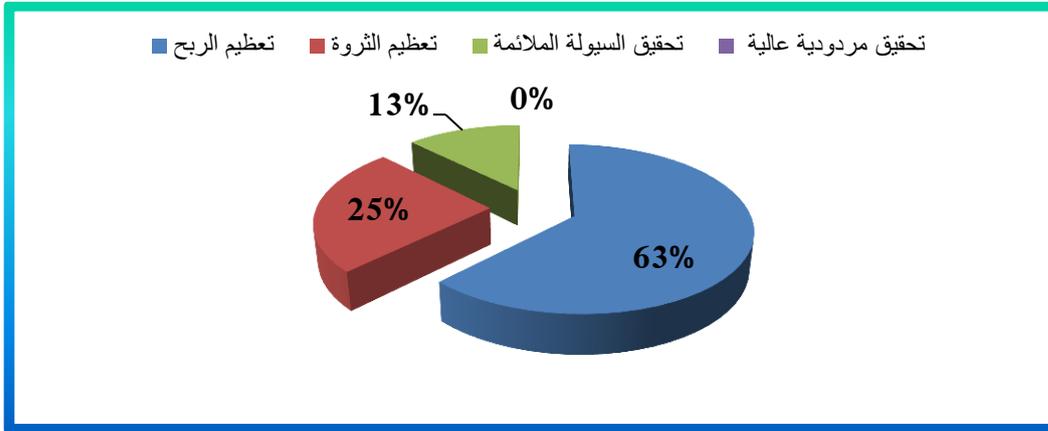
الجدول رقم(3-26): إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 04

_ ما هو الهدف الرئيسي الذي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه؟

النسبة	التكرار	
34.5%	10	تعظيم الربح
13.8%	4	تعظيم الثروة
6.9%	2	تحقيق السيولة الملائمة
0%	0	تحقيق مردودية عالية
44.8%	13	الكل معا
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-14): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 04



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن نسبة 44.8% من مفردات العينة أكدت أن الوظيفة المالية تسعى لتحقيق عدة أهداف، ويعتبر تعظيم الربح الهدف الرئيسي لمؤسسة مطاحن مرمورة بحيث بلغة نسبته 34.5% من مفردات العينة بحيث أن أي مؤسسة تهدف إلى تحقيق الربح و العمل على تعظيمه.

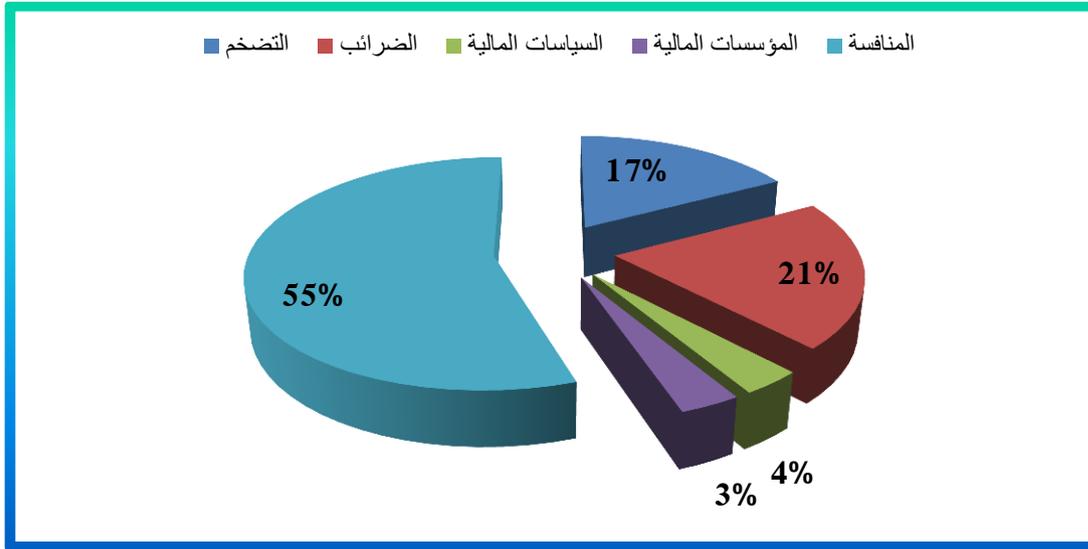
الجدول رقم (3-27): إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 05

_ ماهي العوامل الخارجية المؤثرة على الوظيفة المالية في المؤسسة؟

النسبة	التكرار	
%17.2	5	التضخم
%20.7	6	الضرائب
%3.4	1	السياسات المالية
%3.4	1	المؤسسات المالية
%55.2	16	المنافسين
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-15): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 05



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 55.2% من مفردات العينة رأّت بأن المنافسين هي من أكثر العوامل المؤثرة على الوظيفة المالية للمؤسسة مطاحن مرمورة وذلك لوجود منافسة قوية في السوق وظهور مؤسسات منافسة جديدة في نفس المجال مما يؤثر على السياسة المالية داخل المؤسسة و التي انخفاض الحصة للمؤسسة، كما أن التضخم و الضرائب تعتبر من العوامل المؤثرة بشكل كبير على الوظيفة المالية لمطاحن مرمورة بحيث بلغت نسبتهما على التوالي: 17.2% ، 20.7%.

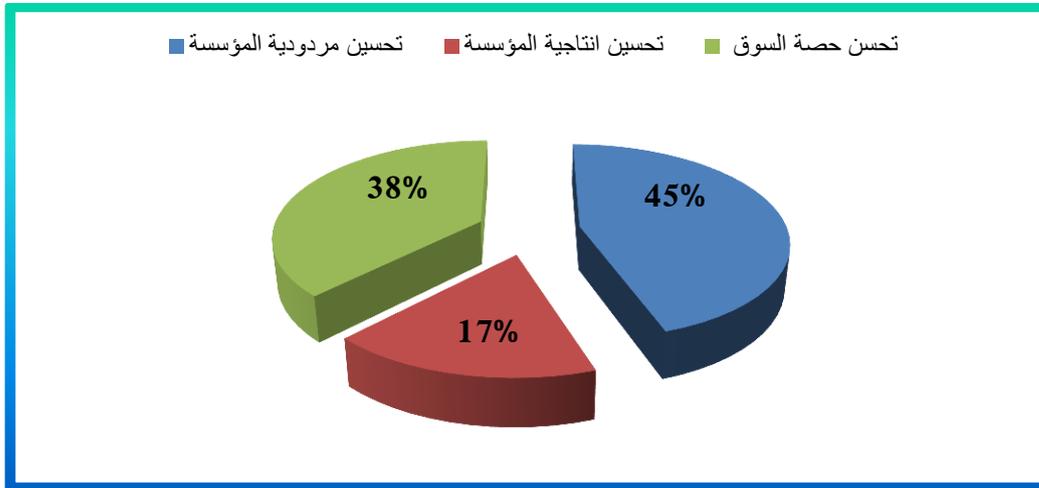
الجدول رقم (3-28): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 06

_ هل تساهم الوظيفة المالية في:

النسبة	التكرار	
72.4%	21	تحسين مردودية المؤسسة
20.7%	6	تحسين إنتاجية المؤسسة
6.9%	2	تحسين حصة السوق
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-16): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 06



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن نسبة 72.4% من مفردات العينة أكدت أن الوظيفة المالية للمؤسسة مطاحن مرمورة تساهم في تحسين مردودية المؤسسة وتليها نسبة 20.7% تمثل مساهمة الوظيفة المالية لتحسين الإنتاجية ونسبة 6.9% تتمثل في مدى مساهمة الوظيفة المالية في تحسين حصتها في السوق وهذا يؤكد أن الوظيفة المالية ليس لها دور في تحسين حصتها في السوق بل تسعى الى زيادة المردود و العمل على تحسينه .

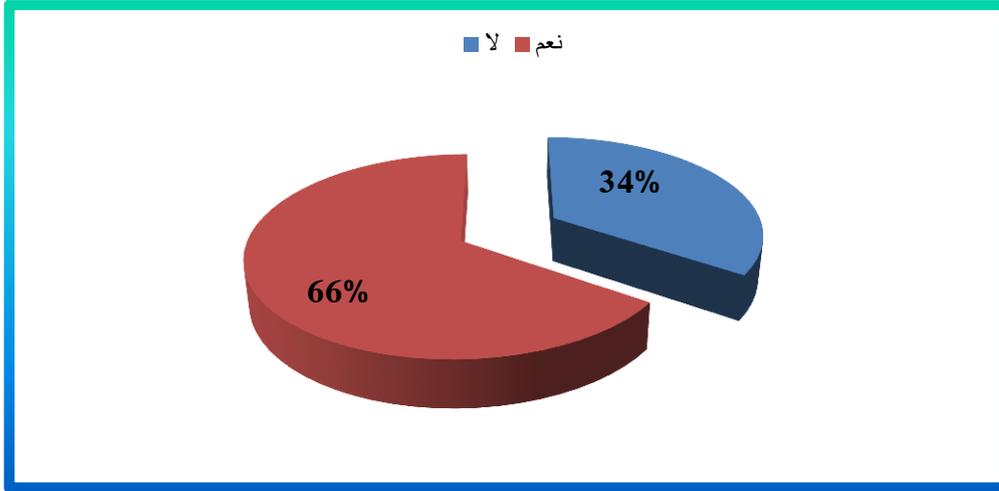
الجدول رقم(3-29): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 07

_ هل هناك تكامل بين الوظيفة المالية و الإدارات الأخرى؟

النسبة	التكرار	
%34.5	10	لا
%65.5	19	نعم
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-17): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 07



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 65.5 % من مفردات العينة تأكد على وجود تكامل بين الوظيفة المالية والإدارات الأخرى بالمؤسسة.

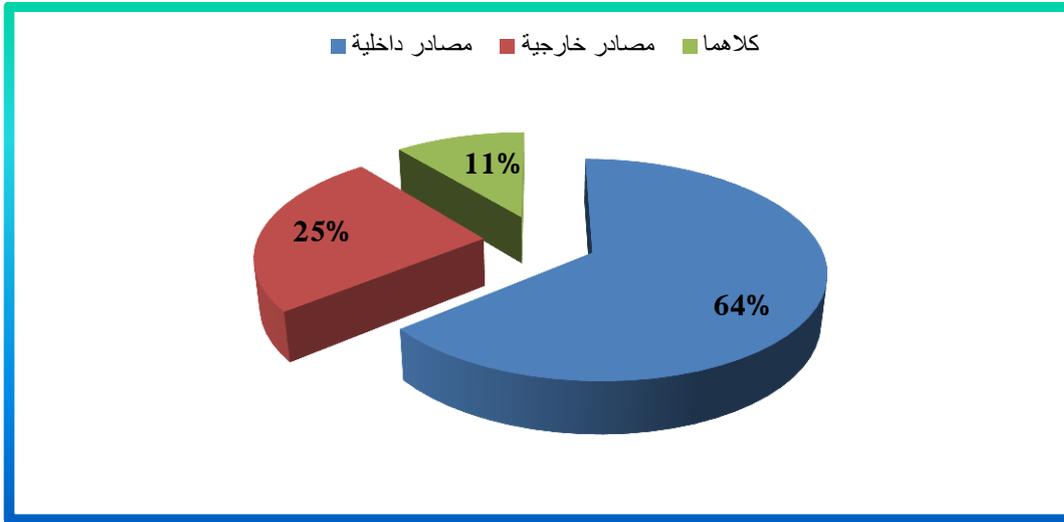
الجدول رقم(3-30): إستجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 08

_ ماهي مصادر التمويل التي تعتمد عليها مؤسستكم؟

النسبة	التكرار	
%44.8	13	مصادر داخلية
%24.1	7	مصادر خارجية
%31.1	9	كلاهما
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-18): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 08



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 44.8% من مفردات العينة بينت أن مصدر التمويل الذي تعتمد عليه مطاحن مرمورة هو تمويل داخلي وهذا دليل على أن مؤسسة تعتمد على إيراداتها في تغطية مختلف الأعباء هذا ما يحسن من سمعتها في السوق ويشجع الأطراف الأخرى على التعامل معها، كما أن نسبة 31.1% من مفردات العينة أن مؤسسة تعتمد على المصادر الداخلية والخارجية معا أي أن المؤسسة تنوع في مصادر تمويلها.

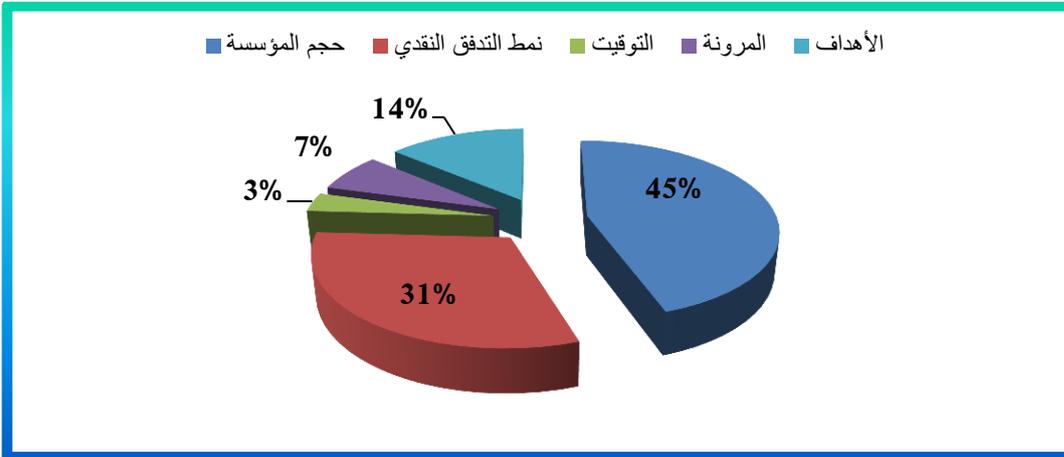
الجدول رقم (3-31): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 09

_ ماهي العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب؟

النسبة	التكرار	
%44.8	13	حجم المؤسسة
%31.1	9	نمط التدفق النقدي
%3.4	1	التوقيت
%6.9	2	المرونة
%13.8	4	الأهداف
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-19): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 09



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين ان نسبة 44.8% من مفردات العينة أجمعت على أن العامل المحدد لإختيار مصدر التمويل المناسب هو حجم المؤسسة ونظرا لصغر حجم مؤسسة مطاحن مرمورة فإن المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي لتغطية تكاليفها، كما نلاحظ أن نمط التدفق النقدي هو أيضا من العوامل المحددة لإختيار نوع التمويل المناسب بحيث بلغت نسبته 31.1% من مفردات العينة، وكذلك تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار عامل التوقيت و المرونة و الأهداف في إختيار مصدر التمويل المناسب و ذلك بنسب التالية على التوالي: 3.4%، 6.9%، 13.8%. وإهمال أي عامل من هذه العوامل قد يؤدي لإختيار المصدر الخطأ.

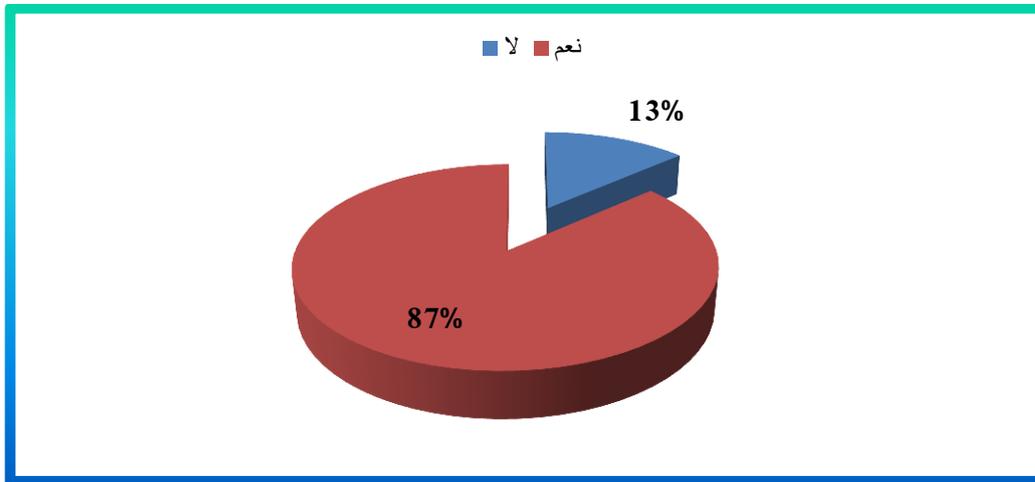
الجدول رقم(3-32): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 10

_ هل يمثل المدير المالي المؤسسة أمام الأطراف الخارجية؟

النسبة	التكرار	
%13.8	4	لا
%86.2	25	نعم
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-20): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 10



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 86.2% من مفردات العينة تبين أن المدير المالي يمثل المؤسسة أمام مختلف الأطراف الخارجية وهذا يدل على أن المدير المالي يتمتع بالعديد من الصفات والخصائص التي تخول له تمثيلها.

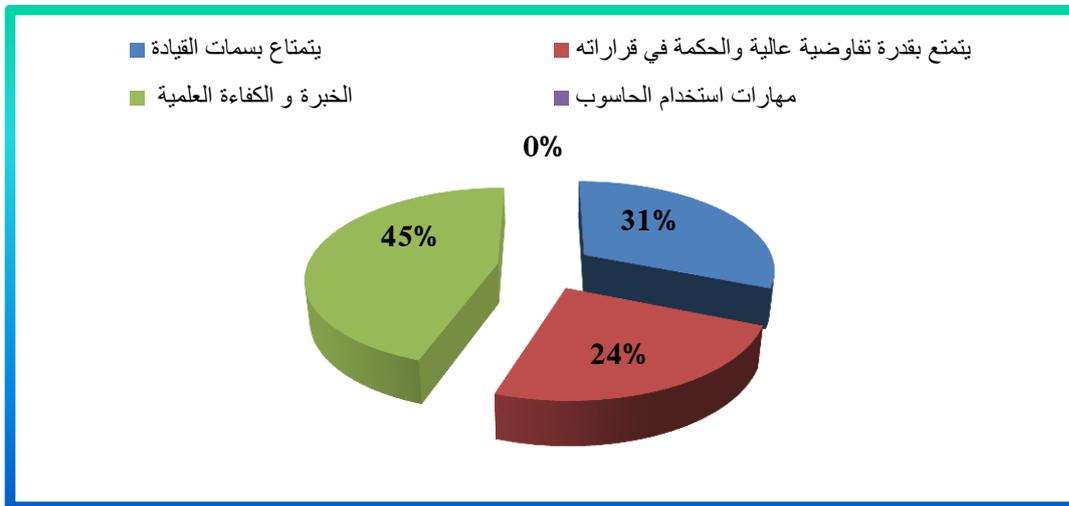
الجدول رقم (3-33): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 11

_ ماهي الخصائص التي يتميز بها المدير المالي؟

النسبة	التكرار	
31.1%	9	يتمتع بسمات القيادة
24.1%	7	يتمتع بقدرة تفاوضية عالية والحكمة في قراراته
44.8%	13	الخبرة و الكفاءة العلمية و العملية
0%	0	مهارات إستخدام الحاسوب
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-21): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 11



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 44.8 % من مفردات العينة ترى أن أهم خاصية يتميز بها المسؤول عن الوظيفة المالية هي الخبرة والكفاءة العلمية والعملية أي أنه يحمل درجة جامعية في إدارة الأعمال أو في مجال من المجالات المالية، كذلك يجب تمتعه بسمات القيادة الإدارية الناجحة وأن يتمتع بالقدرة تفاوضية عالية والحكمة في قراراته.

2- تحليل بيانات المحور الثاني: دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية

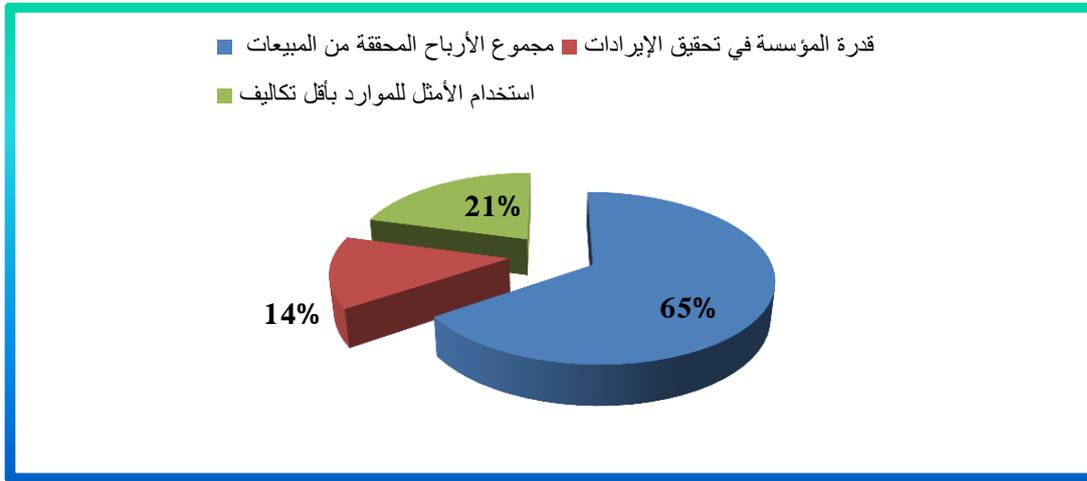
الجدول رقم(3-34): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 12

_ حسب رأيك ما مفهوم المردودية في مؤسستكم؟

النسبة	التكرار	
65.5%	19	مجموع الأرباح المحققة من المبيعات
13.8%	4	قدرة المؤسسة في تحقيق الإيرادات
20.7%	6	إستخدام الأمتل للموارد بأقل تكاليف
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-22): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 12



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 65.5% من مفردات العينة ترى بأن المردودية في مؤسسة مطاحن مرمورة هي مجموع الأرباح المحققة من المبيعات وهذا يعني أن المردودية هي عبارة عن الربح المحقق جراء العمليات بيع منتجات المؤسسة.

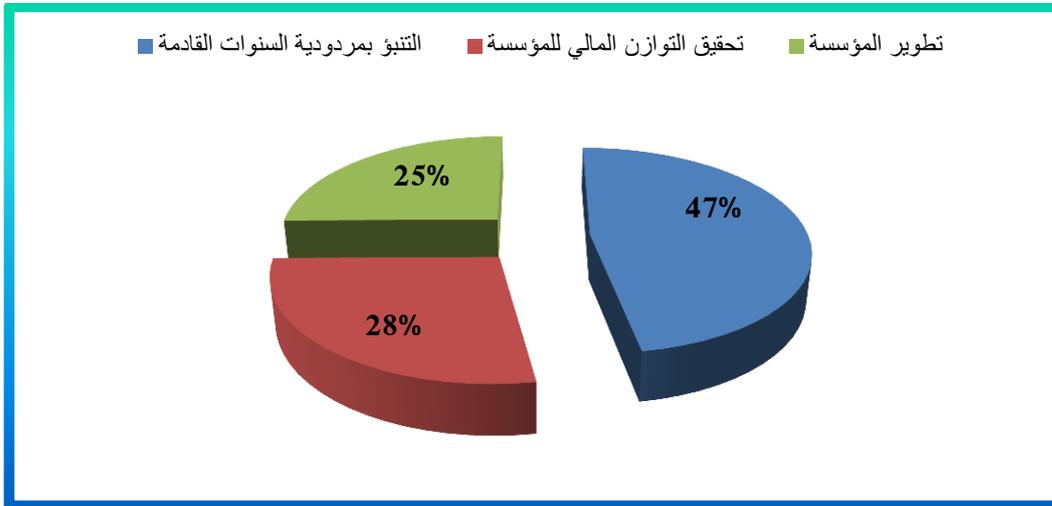
الجدول رقم(3-35): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 13

_ ماهي الأهداف التي تحققها المردودية ؟

النسبة	التكرار	
20.7%	6	التنبؤ بالمردودية السنوات القادمة
41.4%	12	تحقيق التوازن المالي للمؤسسة
37.9%	11	تطوير المؤسسة
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-23): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 13



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن هناك تقارب في النسب وهذا يعني أن للمردودية العديد من الأهداف، حيث ترى مفردات العينة بنسبة 41.4% أن الهدف الرئيسي الذي تسمو المردودية لتحقيقه هو تحقيق التوازن المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير المؤسسة بحيث بلغت نسبتها 37.9% والتنبؤ بمردودية السنوات القادمة وذلك بنسبة 20.7% من مفردات العينة.

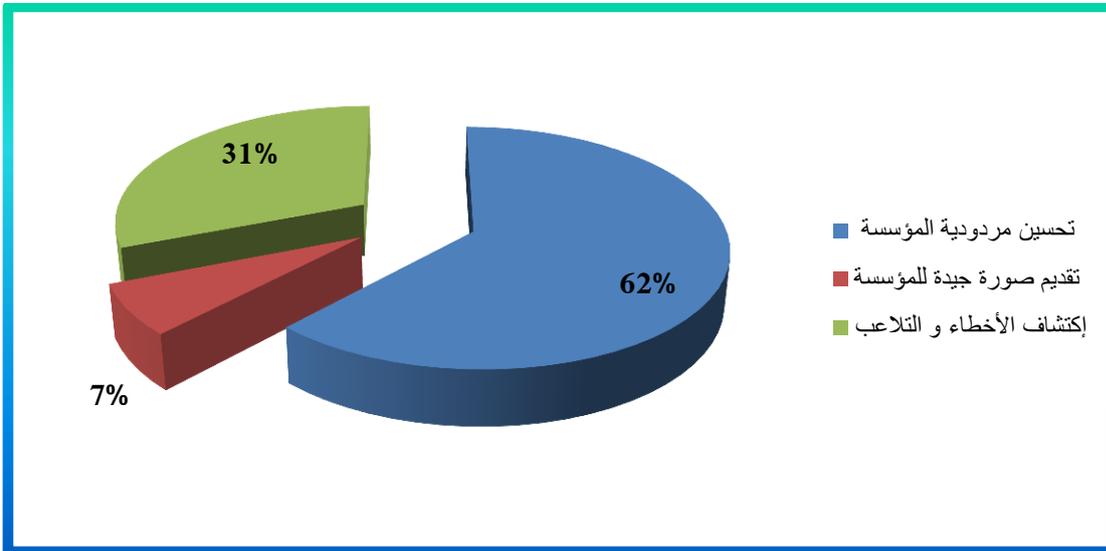
الجدول رقم (3-36): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 14

_ ما هو الهدف من مراقبة القوائم المالية؟

النسبة	التكرار	
62.1%	18	تحسين مردودية المؤسسة
6.9%	2	تقديم صورة جيدة للمؤسسة
31%	9	إكتشاف الأخطاء والتلاعبات
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-24): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 14



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن الهدف الأساسي من مراقبة القوائم المالية في مؤسسة مطاحن مرمورة هو تحسين مردودية المؤسسة بحيث بلغت نسبته 62.1% من مفردات العينة.

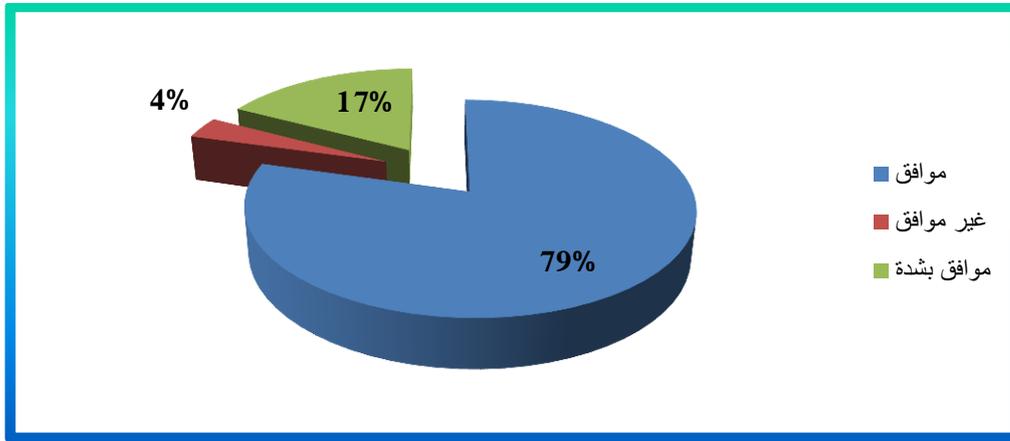
الجدول رقم(3-37): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 15

_ هل تعتقد أن قيام الوظيفة المالية بالتحليل المالي لهو دور في تحسين مردودية المؤسسة؟

النسبة	التكرار	
79.3%	23	موافق
3.4%	1	غير موافق
17.2%	5	موافق بشدة
100%	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم(3-25): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 15



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن نسبة 79.3% من مفردات العينة كانت معظم الإجاباتهم أن الوظيفة المالية تقوم بالتحليل المالي من أجل تحسين مردودية ،حيث يقوم التحليل المالي من خلال أدواته المستعملة في تقييم مختلف المردوديات، وذلك من خلال القيام بالرقابة على القوائم المالية لإكتشاف الأخطاء والتلاعبات وعمل على تصحيح انحرافات الموجودة وهذا يؤدي إلى تحسين المردودية.

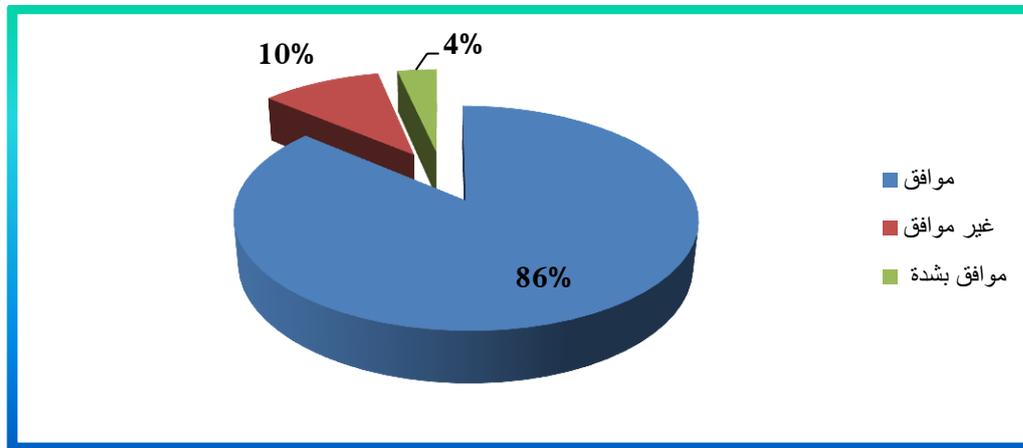
الجدول رقم (3-38): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 16

_ هل إحتفاظ المؤسسة بسيولة كبيرة وعدم توظيفها في الإستثمارات لهو تأثير على المردودية؟

النسبة	التكرار	
%86.2	25	موافق
%10.3	3	غير موافق
%3.4	1	موافق بشدة
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-26): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 16



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة 86.2% من مفردات العينة توافق على أن إحتفاظ المؤسسة بالسيولة وعدم توظيفها في الإستثمارات له تأثير سلبي على المردودية لأن تجميد السيولة لا يؤدي إلى نواتج مالية مريحة و بالتالي عدم وجود مردودية .

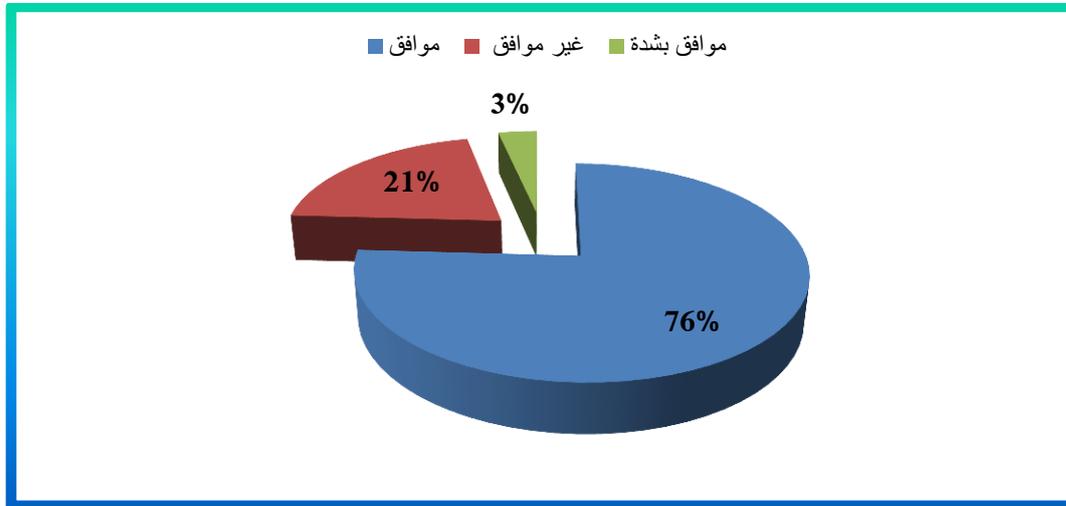
الجدول رقم (3-39): استجابة مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 17

_ هل نجاح الوظيفة المالية في إختيار مصدر التمويل المناسب يساهم في تحسين مردودية المؤسسة؟

النسبة	التكرار	
%75.9	22	موافق
%20.7	6	غير موافق
%3.4	1	موافق بشدة
%100	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-27): نسبة توزيع مفردات العينة اتجاه السؤال رقم 17



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أجوبة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن نسبة 79.5% من مفردات العينة كانوا موافقين على أن نجاح الوظيفة المالية في إختيار مصدر التمويل المناسب يساعد بشكل كبير في تحسين مردودية مطاحن مرمورة .

المطلب الثالث: أسباب ضعف مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة

بعد القيام بدراسة حالة في مطاحن مرمورة من خلال عرض القوائم المالية و تقييم مردودية المؤسسة وعرض وتحليل البيانات الميدانية الخاصة بإستثمار الإستبيان إكتشفنا مجموعة من النقاط والتي تبين لنا الأسباب التي كانت وراء عدم قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية تضمن لها البقاء والاستمرارية والتي تمكنها من مواجهة الأخطار في المستقبل.

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة مطاحن مرمورة خلال الفترة (2013-2015) حول المردودية وتحليلها توصلنا إلى أهم الأسباب التي كانت وراء ضعف المردودية خلال السنوات الثلاثة وعدم تحقيقها المردودية المطلوبة.

بالنظر إلى مردودية المؤسسة نجد أن وضعيتها في تدهور متباين حيث أن المؤسسة لم تحقق أي مردودية خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على عدم كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد الموجودة لديها حيث أن إستهلاك السنة كان أكبر من رقم الأعمال المحقق كما أن القيمة المضافة والمحققة إمتصاتها أعباء المستخدمين والضرائب وهذا ولد لدينا قيم سالبة لكل من فائض الإستغلال ونتيجة الإستغلال و بالرجوع إلى التركيبة المكونة للمردودية الإقتصادية نجد أن معدل دوران الأصول الإقتصادية للمؤسسة قد شهد إرتفاع سنة 2014 مع إنخفاض طفيف سنة 2015 وهذا يدل على أن أصول المؤسسة لها القدرة على تحقيق مبيعات ولكن بنسب ضعيفة بالإضافة إلى أن مؤسسة مطاحن مرمورة لم تستطع تحقيق معدل ربحية إقتصادية ولو بقيم ضعيفة خلال سنوات الثلاث للدراسة (2013-2015) حيث أن المؤسسة لم تحقق أي ربح من مبيعاتها وهذا راجع إلى سلبية نتيجة الإستغلال رغم زيادة رقم الأعمال سنة بعد سنة.

وأیضا من أسباب ضعف مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة في السنوات الثلاث (2013-2015) هو عدم قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد وذلك نتيجة لزيادة إحتياجاتها الإستثمارية وكذلك إحتفاظ المؤسسة بسيولة كبيرة وعدم توظيفها في الإستثمارات أي عدم تحقيق نواتج مالية مربحة وبالتالي عدم وجود أي مردود مالي يضمن لها البقاء والإستمرارية في المستقبل.

خاتمة الفصل

من خلال إجراءنا للدراسة الميدانية وتعرفنا على دور الوظيفة المالية في مطاحن مرمورة خلال الفترة (2013-2015) وإنعكاساتها على مردودية المؤسسة وذلك بالإعتماد على الأداة التقليدية المتمثلة في التحليل المالي بالإضافة إلى موضع أسئلة إستمارة الإستبيان، وقد تمكنا من التوصل إلى رصد عدة ملاحظات من أبرزها:

- أن مؤسسة مطاحن مرمورة لم تحقق مردودية خلال السنوات الثلاث (2013-2015).
- ضعف نتيجة الإستغلال وسليبيتها وسلبية فائض الإستغلال.
- عدم كفاءة الإدارة المالية في تسيير الموارد بشكل أمثل الذي يضمن لها تحقيق مردودية والعمل على تحسينها .
- انطلاقا من رقم الأعمال المتزايد والمحقق من قبل مطاحن مرمورة نستنتج ان المؤسسة لها فائض في السيولة وبالنظر إلى عدم تحقيق المؤسسة لمردودية فالمؤسسة تجمد هذه السيولة خوفا من المخاطر المحتملة وعدم توظيفها في الإستثمارات ذات عوائد مربحة مما إنعكس سلبا على مردوديتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

باعتبار المردودية هدفا تسعى لتحقيقه كل المؤسسات من أجل بقائها وإستمرارها من خلال الإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، حاولنا طرح هذا الموضوع: دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية.

ولمعالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول كيف تساهم الوظيفة المالية في تحسين المردودية في المؤسسة الاقتصادية، تطرقنا إلى ثلاث فصول جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية. حيث تعرضنا من خلال الدراسة النظرية في فصلنا الأول إلى الوظيفة المالية بإعتبارها من أبرز الوظائف لدى المؤسسة حيث أنها تزودها بالموارد اللازمة التي تمكنها من العمل، كما تعمل على تحقيق التنسيق بين مختلف الوظائف عن طريق الإتصال الفعال. أما في الفصل الثاني فقد تناولنا المردودية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تطرقنا إلى مفهوم المردودية وأهميتها وكيفية قياسها وأليات تحسينها ومن خلال تحليلنا للمردودية تبين لنا أن المردودية هي الأساس والمنبع الرئيسي للمؤسسة لمعرفة مكانتها الاقتصادية والمالية في السوق. كما تطرقنا إلى علاقة الوظيفة المالية والمردودية وتبين لنا أن هدف الوظيفة المالية هو تحقيق المردودية والعمل على تحسينها. أما في الفصل الأخير فقد أجرينا دراسة ميدانية حاولنا فيها إسقاط الدراسة النظرية على الواقع الميداني من خلال تحليل القوائم المالية وحساب المردودية بأنواعها الثلاثة في مؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة" بالإضافة إلى تحليل نتائج إستمارة الإستبيان الموزعة على عمال المؤسسة.

اثبات صحة الفرضيات:

وبناء على ما سبق يمكن إثبات صحة الفرضيات الموضوعية وهي كالآتي:

1. **الفرضية الأولى:** تعتبر الوظيفة المالية العمود الفقري في المؤسسة الاقتصادية وهي تقوم بإختيار مصادر التمويل المناسب حسب تكلفة كل مصدر وهذه الفرضية صحيحة. حيث نجد أن الإدارة المالية هي التي تقوم بالتخطيط للهيكلة المالي للمؤسسة، من خلال تحديد المزيج الملائم لوسائل التمويل التي تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل، وكذلك وضع سياسة توزيع الأرباح كما تهتم بالبحث عن مصدر التمويل بأفضل الشروط وأحسن الأوقات.
2. **الفرضية الثانية:** المردودية مقياس لكفاءة عملية التسيير في المؤسسة وهي فرضية صحيحة، حيث تسمح المردودية بقياس كفاءة المؤسسة في إستغلال مواردها وبذلك تستطيع المؤسسة تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله وهو ما تم التطرق له في الفصل الثاني.

3. **الفرضية الثالثة:** تهتم مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" بالإدارة المالية وهو ما إنعكس على مردوديتها المحققة و هي فرضية غير صحيحة. وذلك من خلال النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة التطبيقية التي تنفي صحة الفرضية الثالثة حيث لا تهتم المؤسسة بالإدارة المالية، وليس لها كفاءة في إدارة مواردها المالية الموجودة تحت تصرفها، وهذا ما إنعكس بشكل سلبي على مردوديتها.

نتائج الدراسة الميدانية:

1. تعمل الوظيفة المالية على توفير الموارد المالية الكافية لتطبيق مختلف نشاطاتها.
2. تم إعطاء الوظيفة المالية الأهمية الكبرى في الهيكل التنظيمي، باعتبارها الوظيفة الداعمة والأساسية في المؤسسة.
3. يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لإتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والظروف التي تمر بها.
4. تحليل الميزانية المالية هو أحد الأدوات المهمة التي تمكن من الحصول على المعلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة للميزانية من مجرد أرقام مطلقة إلى أرقام لها مدلولاتها.
5. تسمح المردودية بقياس كفاءة المؤسسة في إستغلال مواردها أي مدى قدرتها على تحقيق مردود مالي من خلال الأصول أو الأموال المستثمرة والمتاحة لديها حيث سمح لنا قياس مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" بإكتشاف أن المؤسسة ليست لها كفاءة في إستغلال الموارد المتاحة لديها.
6. لا تبدي مؤسسة مطاحن مرمورة أي أهمية لتحقيق المردودية والدليل على ذلك أنها لم تسعى لتحقيقها خلال السنوات الثلاث (2013-2015)، وقد كشف التحليل المالي للمردودية أن أسباب التدهور تتمثل في عدم التحكم الجيد في تسيير الإدارة المالية، والتي نتج عنها تضخم مصاريف العمال رغم تذبذب مستوى النشاط، حيث أن عنصر العمل يستحوذ على الجزء الأكبر من القيمة المضافة و في السنوات (2013 - 2015) لم يكن مبلغ القيمة المضافة كافي حتى لتغطية مصاريف العاملين.
7. عند قيامنا بدراسة وتحليل ميزانيات المؤسسة وجدنا أنها متوازنة ماليا، ولكن هذا التوازن غير منطقي. كما أن قيمة التمويل الداخلي للإستثمارات جد ضعيفة خاصة في ظل تدهور أداء المؤسسة، وهذا ما يدل على سوء ونقص التسيير في المؤسسة. وقد لاحظنا أن المؤسسة تعاني من خسائر طيلة السنوات الثلاث (2013-2015).

8. المؤسسة تبدي إهتماما للسيولة دون المردودية، ويظهر ذلك من خلال المردودية المحققة في ظل السيولة المتاحة.

9. إن كفاءة الإدارة المالية وفعاليتها في أداء نشاطها ينعكس إيجابيا على تحقيق المردودية والعمل على تحسينها.

التوصيات والإقتراحات:

في ظل النتائج المتواصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة مطاحن مرمورة " قالمة" من أهم الإقتراحات التي يمكن تقديمها للمؤسسة هي:

1. يجب العمل على الربط بين الإدارة المالية و الإدارات الأخرى في المؤسسة لتسهيل عملية إنتقال المعلومات.
2. إعادة النظر في هيكل المؤسسة المالي وذلك بتقليص مديونيتها إتجاه الغير، وإستغلال الموارد الداخلية المتمثلة في القدرة على التمويل الذاتي.
3. ضرورة وجود نظام رقابي لتقييم أداء المؤسسة، من خلال التحليل المالي.
4. على المؤسسة القيام بإعادة النظر في التوازن المالي بإستغلال أموال الخزينة في الإستثمارات وتوسيع خطوط إنتاجها، وإستغلال الفرص الضائعة، وعدم تجميد أموالها.
5. على المؤسسة رفع النتيجة الاقتصادية بزيادة رقم الأعمال وتخفيض أعباء الإستغلال من خلال جعلها متغيرة أكثر ما يمكن عن طريق دراسة وتحديد نقطة التعادل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. جليل كاظم مدلول العارضي، إدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
6. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
8. خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
9. خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
10. خميسي شبحه، التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومة، الجزائر، 2010.
11. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
12. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
13. رضا إسماعيل البسيوني، الإدارة المالية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
14. زغيب مليكة، بوشقير مولود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011.

15. زكريا لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الإستغلال والخطر المالي (دراسة حالة مؤسسة ليندغاز وحدة ورقلة_ الجزائر خلال 2000_ 2009)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
16. زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط4 ، عمان، الأردن، 1996.
17. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000.
18. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000.
19. سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، مصر، 2008.
20. عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية و حالات عملية)، دار وائل للنشر و التوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006.
21. عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
22. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
23. عبد الغفار حنفي و آخرون، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
24. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
25. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
26. عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (إتجاهات معاصرة)، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.
27. عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، دار الزهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997.

28. علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
29. علي مصيلحي شريف وآخرون، الإدارة في منظمات الأعمال وأسس الرقابة عليها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
30. عليان شريف وآخرون، إدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
31. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2010.
32. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
33. كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997.
34. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012.
35. محمد خلة توفيق، إقتصاديات التمويل الإداري (دراسة أكاديمية وتطبيقية لأبعاد الوظيفة التمويلية في منظمات الأعمال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
36. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، دار الجامعية، 2005.
37. محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
38. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
39. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010.
40. محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
41. محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2006.
42. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
43. معراج هواري، القرار الإستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2013.

44. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2006.
45. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن، 2006.
46. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، دار وائل، ط2، عمان، الأردن، 2008.
47. مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبوزناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006.
48. مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة ، أساسيات الإدارة المالية ، دار الرياء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.
49. نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، الإسكندرية، مصر، 2000.
50. نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
51. هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2000.
52. يوسف حسان يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات، التوازن المالي، وسائل التمويل، معايير الاختيار والمفاضلة)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

المذكرات:

1. بو الحليلة عبد الحكيم ، العجز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية (دراسة حالة للمقاولة العمومية لصناعة الأثاث لولاية قسنطينة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، دت.
2. حاجي أسماء، فلفول خالدة ياسمين، دور تحديث الخدمات البنكية في تحسين مردودية البنك، دراسة تطبيقية في بنك الخليج الجزائر AGB (2006، 2013)، مذكرة لنيل شهادة الماستير، تخصص مالية المؤسسات، فرع علوم مالية، قسم التسيير، كلية العلوم

- الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر،
2015/2014.
3. حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء، E.N.I.P، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.
4. رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و مؤشرات تقييمه دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إستراتيجية المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011/2010.
5. سامية بزاري، البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض التجارب الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011/2010.
6. سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة لحالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2014/2013.
7. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.
8. عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم

- الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011.
9. منيرة كسري، التحليل المالي و الموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الريان للورق(2010/2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011.
10. ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة، دراسة حالة مطاحن الواحات وحدة تقرت 2013، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم وتسيير، كلية علوم إقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 / 2013.

المجلات:

1. شوقي بورقبة، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، مجلد 1، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جوان 2011.
2. عبد الغاني دادن، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب و تأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، العدد 6، دورية سنوية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
3. محفوظ بن علي، وكالات تصنيف الائتمان دراسة تحليلية، مجلة المال و الصناعة، العدد 22، دورية سنوية، تصدر عن دائرة الإقتصادية لبنك الكويت الصناعي، الكويت، 2004.

الملتقيات:

1. وفاء معاوة، مراد حطاب، التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية، الملتقى الوطني حول تشخيص المؤسسات الإقتصادية معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 22-23ماي 2012.

المحاضرات:

1. سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مطبوعة الدروس المقدمة في مقياس التسيير المالي، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، 2014 / 2015.
2. عبد السلام بن جدو، **المردودية المالية والإقتصادية وتحليل المخاطر**، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات للسنة الثانية مالية، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2013.

المراجع باللغة الفرنسية :

1. Alain Marion, **Analyse Financière**, Dunod, Paris, France, 2011.
2. Henry Mintzberg, **Le management**, édition d'organisation, Paris, France ,2000.
3. Jack Farget, **Gestion de trésorerie** , édition d'organisation, Paris, France,2005.
4. Jean-Yves , **Eglen et Analyse comptable et limancier**, Dunod, France, 10ème édition, 2005
5. Jerome coby , **Analyse Financière**, Pearson Education, Paris, France,2003,
6. Patrick Piget, **Gestion Financiere de lentreprise**, 2eme édition, economica , Paris, France, 2005.
7. Pierre Conso et Farout Hemici, **Gestion financière de l enlreprise**, Dunod, 10eme édition, Paris, 2002.
8. Sylvie de Coussergues, **Gestion de la banque du diagnostic à la strategie**, édition, Dunad, Paris, France 5eme, 2007.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		185 916,67	37 183,34	148 733,33	167 325,00
Immobilisations corporelles		221 511 081,28	124 605 222,15	96 905 859,13	98 552 957,95
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés actif		4 693 317,14		4 693 317,14	4 321 294,18
Groupe d'actifs à externaliser		4 457 046,03	4 457 046,03		
TOTAL ACTIF NON COURANT		230 991 765,21	129 099 451,52	101 892 313,69	103 185 981,22
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		30 935 747,90	6 200,79	30 929 547,11	21 026 545,09
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité céréalière					
Clients		14 718 730,08	7 640 764,15	7 077 965,93	8 333 161,99
Groupe et associés					
Autres débiteurs		3 921 561,62		3 921 561,62	3 890 825,53
Impôts et assimilés		1 227 054,54		1 227 054,54	1 028 095,31
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		40 000 000,00		40 000 000,00	40 000 000,00
Trésorerie		3 247 240,61		3 247 240,61	44 345 956,39
TOTAL ACTIF COURANT		94 050 334,75	7 646 964,94	86 403 369,81	118 624 584,31
TOTAL GENERAL ACTIF		325 042 099,96	136 746 416,46	188 295 683,50	221 810 565,53

مدير المالية والمحاسبة
بن نور عمار

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		135 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		7 718 317,97	474 262,50
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-7 655 913,09	7 244 055,47
Autres capitaux propres - Report à nouveau		13 399 779,10	13 399 779,10
Autre fonds propres(differences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		148 462 183,98	156 118 097,07
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Emprunts d'investissement			
Crediteurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
Impôts différés passif		1 458 558,47	1 859 648,01
Provisions et produits constatés d'avance		13 455 685,91	20 324 017,92
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		14 914 244,38	22 183 665,93
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Parafiscalité cerealière			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 474 990,81	32 870 204,06
Operation Groupe		15 936 332,16	
Impôts		1 403 764,67	1 129 165,78
Autres dettes		5 104 167,50	9 509 432,69
Trésorie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		24 919 255,14	43 508 802,53
TOTAL GENERAL PASSIF		188 295 683,50	221 810 565,53
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

مدير المالية والمحاسبة
بن شوار عمار

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		547 893 220,99	617 935 964,70
Variation stocks produits finis et en cours		9 711 976,50	177 714,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		557 605 197,49	618 113 678,70
Achats consommés		487 971 171,96	532 477 988,67
Services extérieurs et autres consommations		8 704 436,96	7 013 939,52
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		496 675 608,92	539 491 928,19
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		60 929 588,57	78 621 750,51
Charges du personnel		70 418 537,53	71 504 129,29
Impôts, taxes et versements assimilés		1 710 529,74	2 870 631,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-11 199 478,70	4 246 990,22
Autres produits opérationnels		8 957 258,34	11 968 592,05
Autres charges opérationnelles		1 846 306,07	7 560 263,35
Dotations aux amortissements et aux provisions		5 264 779,98	4 203 024,95
Reprise sur pertes de valeur et provisions			1 271 276,09
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-9 353 306,41	5 723 570,06
Produits financiers		924 280,82	412 500,00
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		924 280,82	412 500,00
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-8 429 025,59	6 136 070,06
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-773 112,50	-1 107 985,41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		567 486 736,65	631 766 046,84
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		575 142 649,74	624 521 991,37
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-7 655 913,09	7 244 055,47
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-7 655 913,09	7 244 055,47
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

مدير المالية والمحاسبة

بن نوار عمان

Bilan Actif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :099724269079300

Libellé	Note	Brut	Amort/Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		185 916,67	55 775,01	130 141,66	148 733,33
Immobilisations incorporelles		199 294 748,30	96 779 996,78	102 514 751,52	96 905 859,13
Immobilisations corporelles		18 395 445,05		18 395 445,05	
Immobilisations financières					
<i>Titres filiales</i>					
<i>Titres mise en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prets et autres actifs non courants</i>		144 404,09		144 404,09	144 404,09
<i>impôts différés actif</i>		4 721 907,77		4 721 907,77	4 693 317,14
<i>Groupe d'actifs à externaliser</i>					
TOTAL ACTIF NON COURANT		222 742 421,88	96 835 771,79	125 906 650,09	101 892 313,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		32 930 300,60		32 930 300,60	30 929 547,11
Créances et emplois assimilés					
<i>Créances de parafiscalité céréalière</i>					
<i>Clints</i>		10 917 460,03	4 884 948,71	6 032 511,32	7 077 965,93
<i>Groupe et associés</i>		4 082 439,00		4 082 439,00	3 921 561,62
<i>Autres débiteurs</i>		2 168 711,09		2 168 711,09	1 227 054,54
<i>Impôts et assimilés</i>		657 972,75		657 972,75	
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					40 000 000,00
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>		51 899 177,38		51 899 177,38	3 247 240,61
<i>Trésorerie</i>					
TOTAL ACTIF COURANT		102 856 060,85	4 884 948,71	97 971 112,14	86 403 369,81
TOTAL GENERAL ACTIF		325 598 482,73	101 720 720,50	223 877 762,23	188 295 683,50

مدير المالية والمحاسبة

بن توار عثمان

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		135 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves/(Réserves consolidées(1))		21 118 097,07	7 718 317,97
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net /(Résultat net part du groupe (1))		-11 376 821,11	-7 655 913,09
Autres capitaux propres-Report à nouveau		-7 655 913,09	13 399 779,10
Autre fonds propres (différences de consolidation)			
Subvention reçues charges, produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		137 085 362,87	148 462 183,98
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		23 724 445,05	
Emprunts d'investissement		23 724 445,05	
Crediteurs financiers -passif non courant			
Autre dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
Impôts différés passif		1 069 060,28	1 458 558,47
Provisions et produits constatés d'avance		13 835 172,30	13 455 685,91
Crediteurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANT II		38 628 677,63	14 914 244,38
PASSIFS COURANTS			
Parafiscalité cerealière			
fournisseurs et comptes rattachés		26 884 335,88	2 474 990,81
Opération Groupe		15 936 332,16	15 936 332,16
Impôts		121 137,66	1 403 764,67
Autres dettes		5 221 916,03	5 104 167,50
Trésorerie Pssif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		48 163 721,73	24 919 255,14
TOTAL GENERAL PASSIF		223 877 762,23	188 295 683,50
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'état financiers consolidés			

مدير المالية والحسابات

بن نوار عمان

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :099724269079300

Libellé	Exercice -	Exercice précédent
Chiffre d'affaires	582 926 846,72	547 893 220,99
Variation stocks produits finis et en cours	668 690,60	9 711 976,50
Production immobilisée	0,00	
Subventions d'exploitation	0,00	
Cessions inter unités	0,00	
PRODUCTION DE L'EXERCICE	583 595 537,32	557 605 197,49
Achats consommés	511 926 346,55	487 971 171,96
Services extérieurs et autres consommations	16 970 127,70	8 704 436,96
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	528 896 474,25	496 675 608,92
VALEUR AJOUTEE	54 699 063,07	60 929 588,57
Charges du personnel	69 645 856,87	70 418 537,53
Impôts,taxes et versements assimilés	2 798 883,00	1 710 529,74
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-17 745 676,80	-11 199 478,70
Autre produits opérationnels	14 699 070,11	8 957 258,34
Autre charges opérationnelles	1 416 042,22	1 846 306,07
Dotations aux amortissements et aux provisions	7 621 613,76	5 264 779,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
RESULTAT OPERATIONNEL	-12 084 262,67	-9 353 306,41
Produits financiers	289 352,74	924 280,82
Charges financières		
RESULTAT FINANCIER	289 352,74	924 280,82
RESULTAT ORDINAIRE	-11 794 909,93	-8 429 025,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00	0,00
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	-418 088,82	-773 112,50
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRE	598 583 960,17	567 486 736,65
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRE	609 960 781,28	575 142 649,74
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE	-11 376 821,11	-7 655 913,09
Eléments extraordinaires (produits)		
Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-11 376 821,11	-7 655 913,09
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		
RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		
Dont part des minoritaires (1)		
Part du groupe (1)		
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'état financiers consolidés		

مدير المالية والمحاسبة

بن توار عمان

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		380 915,17	84 116,60	296 798,57	130 141,66
Immobilisations corporelles		238 220 157,23	94 342 965,39	143 877 191,84	102 514 751,52
Immobilisations en cours		11 027 541,43		11 027 541,43	18 395 445,05
Immobilisations financières					
Titres filiales					
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		144 404,09		144 404,09	144 404,09
<i>Impôts différés actif</i>					4 142 796,29
Groupe d'actifs à externaliser		6 300 593,41	6 300 593,41		
TOTAL ACTIF NON COURANT		256 073 611,33	100 727 675,40	155 345 935,93	125 327 538,61
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		25 727 988,97		25 727 988,97	32 930 300,60
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité céréalière					
<i>Clients</i>		12 456 205,37	4 884 948,71	7 571 256,66	6 032 511,32
Groupe et associés					
<i>Autres débiteurs</i>		8 738 736,01		8 738 736,01	4 940 411,75
<i>Impôts et assimilés</i>		3 597 679,07		3 597 679,07	2 168 711,09
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>					
<i>Trésorerie</i>		31 126 248,56		31 126 248,56	53 448 639,78
TOTAL ACTIF COURANT		81 646 857,98	4 884 948,71	76 761 909,27	99 520 574,54
TOTAL GENERAL ACTIF		337 720 469,31	105 612 624,11	232 107 845,20	224 848 113,15

مدير المالية والمحاسبة
بن موارحمان

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		135 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		21 118 097,07	21 118 097,07
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-49 300 243,88	-10 406 470,19
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-21 136 119,29	-7 655 913,09
Autre fonds propres(differences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		85 681 733,90	138 055 713,79
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		57 644 385,67	23 724 445,05
Emprunts d'investissement		57 644 385,67	23 724 445,05
Crediteurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
Impôts différés passif			1 069 060,28
Provisions et produits constatés d'avance		19 420 429,65	13 835 172,30
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		77 064 815,32	38 628 677,63
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Parafiscalité cerealière			
Fournisseurs et comptes rattachés		30 908 409,45	26 884 335,88
Operation Groupe		15 936 332,16	15 936 332,16
Impôts		3 155 041,93	121 137,66
Autres dettes		19 361 512,44	5 221 916,03
Trésorie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		69 361 295,98	48 163 721,73
TOTAL GENERAL PASSIF		232 107 845,20	224 848 113,15
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

مدير المالية والمحاسبة

بن سوار عمارة

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099724269079300

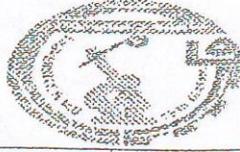
Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		590 910 556,19	582 926 846,72
Variation stocks produits finis et en cours		-5 343 557,10	668 690,60
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		585 566 999,09	583 595 537,32
Achats consommés		509 041 206,97	511 926 346,55
Services extérieurs et autres consommations		21 051 646,70	16 970 127,70
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		530 092 853,67	528 896 474,25
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		55 474 145,42	54 699 063,07
Charges du personnel		90 677 213,49	69 645 856,87
Impôts, taxes et versements assimilés		2 337 961,81	2 798 883,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-37 541 029,88	-17 745 676,80
Autres produits opérationnels		5 125 369,17	16 437 662,40
Autres charges opérationnelles		4 564 218,98	1 605 172,11
Dotations aux amortissements et aux provisions		12 229 459,75	7 621 613,76
Reprise sur pertes de valeur et provisions		66 652,26	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-49 142 687,18	-10 534 800,27
Produits financiers			289 352,74
Charges financières		157 556,70	
VI. RESULTAT FINANCIER		-157 556,70	289 352,74
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-49 300 243,88	-10 245 447,53
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			161 022,66
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		590 759 020,52	600 322 552,46
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		640 059 264,40	610 729 022,65
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-49 300 243,88	-10 406 470,19
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-49 300 243,88	-10 406 470,19
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

مدير المالية والمحاسبة

بن نوار عمار

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université 8 mai 45 Guelma



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 45 قالمة

Faculté des sciences économiques et sciences de gestion
Département des sciences de gestion

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Réf: D.S.G / F.S.E.S.G / UG /
Guelma le :

الرقم: 04
قالمة في: 2016

الى السيد:
.....

الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب (ة):
.....

الطالب (ة):
.....

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر ميدان: (علوم التسيير) / (علوم المالية)

تخصص:
.....

موضوع الزيارة:
.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منّا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف



مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد الترخيص
والبحث العلمي بقسم علوم التسيير
عبد السلام
كلايبنة

أ. د. وسيلة حمادة

شائرة المؤسسة المستقبلة

Avis favorable

الرئيس العام
غنام محمد الزين



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

إستمارة بحث لنيل شهادة ماستر في إدارة الأعمال المالية حول :

دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مطاحن مرمورة – قالمة-

أخي الموظف، أختي الموظفة:

هذه الإستمارة في إطار بحث علمي،الرجاء الإجابة على كل الأسئلة بكل موضوعية و صداقية و ثق أنها لن تستخدم سوى لغرض علمي مع الإحتفاظ بالمعلومات التي سنتحصل عليها و التي تقتضيها جوانب البحث .

ضع علامة في الإجابات المناسبة.

أشكر و أقدر جهودكم سلفا

من إعداد الطالبتين:

بوطاروس أحلام

نابتي ياسمين

البيانات العامة:

1- خصائص العينة من حيث الجنس: ذكر أنثى

2- خصائص العينة من حيث العمر:

[30-20] [40-30] [50-40] 50 فما فوق

3- خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي:

أقل من البكالوريا جامعي بات عليا ادات أخرى

4- الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات من 05 إلى 09 سنوات من 10 إلى 15 سنة

أكثر من 15 سنة

المحور الأول: بيانات عن الوظيفة المالية في مؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

1- هل توجد هيكلية خاصة بالوظيفة المالية في مؤسستكم؟ نعم لا

2- تتمثل الوظيفة المالية في: إدارة قسم مصلحة وظيفة

3- ماهي المهام التي يقوم بها هذه الوظيفة؟

التنبؤ و التخطيط المالي المساعدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية و المالية

التنسيق و الرقابة المالية توزيع الأرباح

مواجهة المشاكل الخاصة الكل معا

4- ما الهدف الرئيسي الذي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه؟

تعظيم الربح تعظيم الثروة تحقيق السيولة الملائمة

تحقيق مردودية عالية

أهداف أخرى أذكرها:

5- ماهي العوامل الخارجية المؤثرة على الوظيفة المالية في المؤسسة؟

التضخم الضرائب

السياسات المالية للدولة المؤسسات المالية المنافسين

عوامل أخرى أذكرها :

- 6- هل تساهم الوظيفة المالية في :
تحسين مردودية المؤسسة تحسين إنتاجية المؤسسة تحسين حصة السوق
7- هل حصتكم في السوق راجعة إلى مساهمة الوظيفة المالية ؟ نعم لا
8- هل هناك تكامل بين الإدارة المالية و الإدارات الأخرى ؟ نعم لا
9- ماهي المصادر التمويل التي تعتمد عليها مؤسستكم ؟
مصادر داخلية مصادر خارجية كلاهما

10- ماهي العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب ؟

- حجم المؤسسة نمط التدفق النقدي
التوقيت المرونة الأهداف

عوامل أخرى أذكرها:

- 11- هل يمثل المدير المالي المؤسسة أمام الأطراف الخارجية ؟ نعم لا
12- ماهي الخصائص التي يتميز بها المسؤول على الوظيفة المالية ؟

- يتمتع بسمات القيادة الإدارية الناجحة
يتمتع بقدرة تفاوضية عالية و بالحكمة في قراراته
لديه الخبرة و الكفاءة العلمية و العملية
تتوفر له بعض المهارات المتعلقة باستخدام الحاسوب

المحور الثاني : دور الوظيفة المالية في تحسين المردودية بمؤسسة مطاحن مرمورة

1- حسب رأيك فيما تتمثل المردودية في مؤسستكم ؟

- مجموع الأرباح المحققة من المبيعات
قدرة المؤسسة في تحقيق الإيرادات
الإستخدام الأمثل للموارد بأقل التكاليف

2- ماهي الأهداف التي تحققها المردودية ؟

- التنبؤ بمردودية السنوات القادمة
تحقيق التوازن المالي للمؤسسة
تطوير المؤسسة

3- ما هو الهدف من مراقبة القوائم المالية ؟

- تحسين مردودية المؤسسة
 تقديم صورة جيدة للمؤسسة
 إكتشاف الأخطاء و التلاعبات

4- هل تعتقد أن قيام الوظيفة المالية بالتحليل المالي لهو دور في تحسين المردودية في المؤسسة ؟

- موافق
 غير موافق
 موافق بشدة
 محايد
 غير موافق بشدة

5- هل إحتفاض المؤسسة بسيولة كبيرة وعدم توظيفها في الاستثمارات له تأثير على المردودية؟

- موافق
 غير موافق
 موافق بشدة
 محايد
 غير موافق بشدة

6- هل نجاح الوظيفة المالية في إختيار مصدر التمويل المناسب يساهم في تحسين مردودية المؤسسة ؟

- موافق
 غير موافق
 موافق بشدة
 محايد
 غير موافق بشدة

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	14	48.3	48.3	48.3
	أنثى	15	51.7	51.7	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20 إلى 30	23	79.3	79.3	79.3
	30 إلى 40	6	20.7	20.7	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	البكالوريا من أقل	1	3.4	3.4	3.4
	جامعي	25	86.2	86.2	89.7
	عليا دراسات	1	3.4	3.4	93.1
	أخرى شهادات	2	6.9	6.9	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	23	79.3	79.3	79.3
	سنوات 9 إلى 5 من	6	20.7	20.7	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

هل توجد هيكلية خاصة للوظيفة المالية في مؤسستكم؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	3.4	3.4	3.4
	نعم	28	96.6	96.6	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

تتمثل الوظيفة المالية في

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إدارة	15	51.7	51.7	51.7
	قسم	1	3.4	3.4	55.2
	مسلحة	13	44.8	44.8	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

ما هي المهام التي تقوم بها هذه الوظيفة؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	التنبؤ والتخطيط المالي	8	27.6	27.6	27.6
	المساعدة في اتخاذ القرار	1	3.4	3.4	31.0
	التنسيق والرقابة المالية	7	24.1	24.1	55.2
	الكل معا	13	44.8	44.8	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

ما الهدف الرئيسي الذي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تعظيم الربح	10	34.5	34.5	34.5
	تعظيم الثروة	4	13.8	13.8	48.3
	تحقيق السيولة الملائمة	2	6.9	6.9	55.2
	تحقيق مردودية عالية	13	44.8	44.8	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

ما هي العوامل الخارجية المؤثرة على الوظيفة المالية في المؤسسة؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	التضخم	5	17.2	17.2	17.2
	الضرائب	6	20.7	20.7	37.9
	السياسات المالية للدولة	1	3.4	3.4	41.4
	المؤسسات المالية	1	3.4	3.4	44.8
	المنافسين	16	55.2	55.2	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

هل تساهم الوظيفة المالية في؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تحسين المردودية	21	72.4	72.4	72.4
	تحسين الانتاجية	6	20.7	20.7	93.1
	تحسين حصة السوق	2	6.9	6.9	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

هل حصتكم في السوق راجعة إلى مساهمة الوظيفة المالية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	13.8	13.8	13.8
	نعم	24	82.8	82.8	96.6
	2	1	3.4	3.4	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

هل هنا تكامل بين الإدارة المالية والإدارات الأخرى؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	34.5	34.5	34.5
	نعم	19	65.5	65.5	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

ما هي مصادر التمويل التي تعتمد عليها مؤسستكم ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مصادر داخلية	13	44.8	44.8	44.8
	مصادر خارجية	7	24.1	24.1	69.0
	كلاهما	9	31.0	31.0	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

ماهي العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حجم المؤسسة	13	44.8	44.8	44.8
	نمط التدفق النقدي	9	31.0	31.0	75.9
	التوقيت	1	3.4	3.4	79.3
	المرونة	2	6.9	6.9	86.2
	الأهداف	4	13.8	13.8	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

هل يمثل المير المالي المؤسسة أمام الأطراف الخارجية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	13.8	13.8	13.8
	نعم	25	86.2	86.2	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

ما هي الخصائص التي يتميز بها المسؤول على الوظيفة المالية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	يتمتع بسمات القيادة	9	31.0	31.0	31.0
	القدرة التفاوضية	7	24.1	24.1	55.2
	الخبرة والكفاءة العلمية والعملية	13	44.8	44.8	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

Table de fréquences

حسب رأيك فيما تتمثل المردودية في مؤسستكم؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مجموع الأرباح المحققة من المبيعات	19	65.5	65.5
	قدرة المؤسسة في تحقيق الإيرادات	4	13.8	79.3
	الاستخدام الأمثل للموارد	6	20.7	100.0
	Total	29	100.0	100.0

ماهي الأهداف التي تحققها المردودية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid	التنبؤ بمردودية السنوات القادمة	6	20.7	20.7
e	تحقيق التوازن المالي	12	41.4	62.1
	تطوير المؤسسة	11	37.9	100.0
	Total	29	100.0	100.0

ما الهدف من مراقبة القوائم المالية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid	تحسين مردودية المؤسسة	18	62.1	62.1
e	تقديم صورة جيدة للمؤسسة	2	6.9	69.0
	إكتشاف الأخطاء	9	31.0	100.0
	Total	29	100.0	100.0

هل تعتقد أن قيام الوظيفة المالية بالتحليل المالي له دور في تحسين المردودية في المؤسسة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e موافق	23	79.3	79.3	79.3
غير موافق	1	3.4	3.4	82.8
موافق بشدة	5	17.2	17.2	100.0
Total	29	100.0	100.0	

هل احتفاظ المؤسسة بالسيولة الكبيرة وعدم توظيفها في الاستثمارات له تأثير على المردودية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e موافق	25	86.2	86.2	86.2
غير موافق	3	10.3	10.3	96.6
موافق بشدة	1	3.4	3.4	100.0
Total	29	100.0	100.0	

هل نجاح الوظيفة المالية في اختيار مصدر التمويل المناسب يساهم في تحسين مردودية المؤسسة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e موافق	22	75.9	75.9	75.9
غير موافق	6	20.7	20.7	96.6
موافق بشدة	1	3.4	3.4	100.0
Total	29	100.0	100.0	

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، حيث تسعى كل مؤسسة إلى محاولة البحث عن مصدر التمويل المناسب لها والذي يحافظ على توازنها المالي وإستمراريتها وبقائها. و يتمحور كل ذلك حول الوظيفة المالية وذلك بإعتمادها على العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب لتحقيق مردودية عالية.

وتحظى المردودية بأهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية كونها تمثل مقياس لكفاءة التسيير في المؤسسة وتعني حسن تسيير موارد الإستغلال. وقد تعرضنا في دراستنا التطبيقية إلى كفاءة مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" وتبين لنا ضعفها في إدارة الوظيفة المالية كونها لم تحقق مردودية خلال سنوات الدراسة (2013-2015).

الكلمات المفتاحية: الوظيفة المالية، التمويل، التحليل المالي، المردودية الاقتصادية، المردودية

المالية.

Résumé

Cette recherche vise à savoir le rôle de la direction financière dans l'amélioration de la rentabilité de l'entreprise économique. L'entreprise cherche à trouver la source de financement appropriée et qui maintient son équilibre financier et sa durabilité et sa survie, en adoptant les facteurs déterminants du type de financement appropriée pour atteindre une rentabilité élevée.

La rentabilité a une grande importance dans l'entreprise économique et elle représente une mesure de l'efficacité de la gestion de l'entreprise la bonne gestion et l'exploitation de ses ressources. Notre étude montre que l'entreprise n'a aucune compétence dans la gestion de sa direction financière car sa rentabilité au cours des années (2013-2015) est faible.

Mots-clés: Direction Financière, Le Financement, L'analyse Financière, La Rentabilité, économique, La Rentabilité Financière.